

مُحَرَّم ورجب ١٤٣٩ هـ
أكتوبر ٢٠١٧ - مارس ٢٠١٨ م

الْعَدَدَان : الْأَوَّلُ وَالثَّانِي
السَّنَةُ الْأُولَى - المجلد الأول

مَجَلَّةُ التُّرَاثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَنَّفُ سَنَوِيًّا، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السُّنَنِ النَّبَوِيِّ
وَعُلُومِهَا وَبِأَيْتِصُلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ



وَقَفُّ السُّنَنِ وَالتُّرَاثِ النَّبَوِيِّ

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا



مَجْلَدُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَجَلَّةُ التَّرَاتِيْمِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُنْصَفُ سَنَوِيَّةً، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيِّ
وَعُلُومِهَا وَأَيَّامِ تَصِلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

رئيس التحرير

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف

مدير التحرير

د. أشرف عبد المقصود

مساعد مدير التحرير

د. نور الدين الحميدي

التدقيق اللغوي

أ. محمد المعصراني

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد شوقي بنين (المغرب)

أ.د. بشار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. عمر بن عبد الله المقبل (السعودية)

أ.د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

وَقَفَّتِ السَّنَةُ وَالْأَوَّلُ النَّبَوِيُّ

قواعد النشر العامة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة ، أو غيرها من صور النشر .
وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة .
٢. مادة النص : تُقسَّم إلى فقرات ، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا ، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملاً ، وكذلك ما يشكل من الكلمات . بحيث يُدقَّق المقال لغويا بشكل جيّد .
٣. الهوامش : يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق ، حتى لا يكون هناك فضول كلام ، وترقم هوامش كل صفحة على حدة ، ويراعى توحيد منهج الصياغة .
٤. ثبُت المصادر والمراجع : يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولاً ، فاسم المؤلف ، يليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده ، ثم اسم البلد التي نشر فيها ، فدار النشر ، وأخيرًا تاريخ الصدور .
٥. حجم المقال: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة ، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .
٦. مقاس الصفحة : أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج ورد ، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4 ، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات ، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد .
٧. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى ، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .
٨. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه ، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر .
٩. التحكيم : تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين ، مع مراعاة السرية في عملية التحكيم . وإذا رأت المجلة أو المُحكِّم إجراء تعديلات أساسية ، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها ، وتنتظر وصولها ، فإن تأخرت تأجَّل نشرها .
١٠. في حالة نشر المقال : ترسل المجلة مكافأة على المقال لصاحب المقال تعدُّ حقوقًا لنشر مادة المقال بالمجلة .

المحتويات

- الافتتاحية : بقلم رئيس التحرير أ.د نجم عبد الرحمن خلف ٧
- روايةٌ ودرايةٌ : ٩
- مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي « أ. د. بشار عواد معروف ١١
- « مرويّات قتال اليهود ونهايتهم : رواية ودراية » . د. سليم الهلالي ٧١
- نقد : ٩٣
- « نظرةٌ نقديةٌ في تحقيق د. محمّد الطبراني لـ «كتاب فيه: علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة » . أ. محمود النّحال أبو شذا ٩٥
- توثيقٌ وتخريجٌ ١٢٣
- « نُصُوصُ السُّنَّةِ وَعُلُومُهَا: طبيعةُ المعرفةِ وتقاليدها وخُصُوصِيَّةُ العملِ وطرائقه »
د. فيصل الحفيان ١٢٥
- السُّنَّةُ والعَصْرُ : ١٣٧
- « تأصيل الوسائل التعليمية في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ » . د. عبد الكريم الخطيب ١٣٩
- نواذر: ١٦١
- « النُّسخَةُ البُيُوتِيَّةُ من صحيح البخاري » بقلم : أحمد محمد شاکر ، تقديم وتحقيق :
د. أشرف عبد المقصود ١٦٣

● نُصُوصٌ : ٢٠١

❖ « القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف » للإمام برهان الدّين أبي الحسن إبراهيم بن

عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ). تحقيق وتعليق: أبي عبد الله حسين عكاشة ٢٠٣

❖ « الجوابُ المحتفلُ عن حديثِ الحالِّ المرتحلِ » للحافظ أبي العلاء إدريس بن محمد

العراقي الحسيني الفاسي (ت ١١٨٤هـ). تقديم وتحقيق: د. بدر العمراني ٢٦٣

قواعد النشر العامة في المجلة ٣٠٥





الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القراء الأعزاء مُحِبِّي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وتراثها الصالح المُصْلِحِ الوثيق.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحمد الله على فضله، وحُسن توفيقه، ونُصَلِّي ونُسَلِّم على نبينا محمد الذي

أرسله الله بالهدى والحق المبين، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد.

فإنه من دَواعي سرورنا أن تَطَّلَّ عليكم « مجلة التراث النبوي » والصادرة عن

« مركز السنة والتراث النبوي للدراسات والتدريب » في عددها الأول والثاني، بحُلَّتَيْها

البهية، وبمقاصدها الصافية النقية، ومادتها العلمية الثريَّة، ويحدُّونا ويحدُّوها الأمل

في أن تلقى القبول عند الله عز وجل، ثم عندكم أيها الكرام، وأن تُقدِّم لكم ما هو جديد

فيما يتعلق بعلوم السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وتراثها الأصيل.

ومن الصَّعب العسير على أية مجلة أن تُرَسِّم ملامحها وتُحدِّد وجهتها منذ عددها

الأول، ورغم كل الصعوبات استطاعت مجلتنا - في مضامينها ومقاصدها - بحمد الله

وفضله - أن تضع خطواتها الأولى المُعبِّرة عن طموحها ووجهتها عبر هذا الجهد المميز

بثرائه وإبداعه الذي يجسده هذا العدد العلمي المبارك.

فقد جاء هذا العدد وهو يزخر بجملته من البحوث والدراسات القيّمة ؛ في كثير من المجالات المتعلقة بالسُّنة النبوية وتراثها الأصيل، في علم الرّواية والدّراية والنقد والتوثيق والتخريج وربط السُّنة بالعلوم المعاصرة بالإضافة إلى الانتقاء بعناية من المقالات التراثية النادرة والنصوص الحديثية التي تُنشر لأول مرة .

ومن الواجب علينا أن نشيد بالجهود الوافرة الدؤوبة والمميزة التي بذلها الإخوة القائمون على المركز مع مدير تحرير المجلة، فجاء العمل جماعياً منتظماً متظافراً، فيه التجانس والانسجام .

وسنحرص - بعون من الله - على أن تكون مجلة التراث النبوي منبراً علمياً عالمياً مفتوحاً لجميع الكُتّاب من أهل العلم والإتقان والتميّز من مختلف الجامعات والمؤسسات والمراكز الإسلامية، والمُبدعين من الأفراد من كل أصقاع الدنيا ممّن جمَعْتهم وَوَحَّدْتهم السُّنة النبوية المباركة .

وفي التوحيد اللهم اتحد
ولن تبنا العلى متفرقين
تساندت الكواكب فاستقرت
ولولا الجاذبية ما بقينا
والنقد المُنصف المسؤول الواعي سنصغي إليه، ونأخذ به، ندعو لأصحابه، ولهم
منا وافر الشكر وأطيبه .

وأخيراً .. نأمل أن يلبي هذه العدد طموحات الباحثين والمهتمين مع بالغ حرصنا على النهوض بها نحو الأفضل بإذن الله تعالى وتوفيقه .

وصلّى الله وسلّم على نبيه ومصطفاه، وآله، وصحبه، ومن والاه، والحمد لله رب العالمين .

نجم عبد الرحمن خلف

في غرة رجب ١٤٣٩هـ



قال عبد الله بن المبارك رحمته الله :
« الإسنادُ من الدين ، ولولا الإسناد لقالَ مَنْ شاءَ ما شاءَ »
رواه مسلم في مُقدِّمة صحيحه

رِوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ

بابٌ يُعنى بالدراسات المُتصلة
بالأحاديث النبوية سَنَدًا وَمَتْنًا



مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي

الدكتور بشار عواد معروف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آل بيته الطاهرين وصحابته الغر الميامين أجمعين، وبعد، فهذه دراسة مختصرة عن «مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي» تحصّلت عندي نتيجة عناية طويلة بكتابه النافع الماتع «الجامع الكبير»، وتبين لي أنّ مراده من قوله: «حديث حسن» أو «حسن غريب» هو وجود علة في هذا الحديث أنزلته من مرتبة الصحيح إلى هذه المرتبة، وأثبت ذلك إن شاء الله تعالى بالحجج الواضحة والبراهين اللائحة والشواهد الساطعة، وبينت مباينة ذلك للمفهوم الذي عرفناه في كتب المصطلح أن الحديث الحسن هو حديث الصدوق الذي أنزل من مرتبة التوثيق بسبب أخطاء ليست بالنادرة وقعت عنده فخدشت إتقانه وضبطه مع توفر بقية شروط الحديث الصحيح فيه من العدالة واتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة.

ولا أريد هنا تبيان معنى الحديث الحسن وتطوره عند علماء الحديث، فالتباين فيه واسع دفع الإمام الذهبي إلى القول: «لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإننا على إياس من ذلك»^(١)، ونحو ذلك قال الحافظ ابن كثير

في اختصاره لمقدمة ابن الصلاح: «وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسُرَ التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نَسِيئٌ، شيء ينقدح عند الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه»^(١)، إنما الغاية الاقتصار على مفهوم هذا النوع عند الترمذي حسب.

وقد قال الإمام الترمذي في كتاب «العلل» الملحق بالجامع الكبير: «وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث حسن»، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذّاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن»^(٢).

وقال ابن الصلاح: «الحديث الحسن قسمان أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذّاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا يتنزل»^(٣).

وليس من وكدنا مناقشة رأي ابن الصلاح الذي لم يقم على سبر عملي لهذا المصطلح عند الترمذي، إذ توصلت دراستنا القائمة على سبر لجميع ما قال الترمذي فيه «حسن» أو «حسن غريب» إلى أنه معلول عنده.

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للعلامة أحمد شاكر، ص ٣٢ (بيروت ١٤٠٨ هـ). وينظر رأيي في مفهوم الحديث الحسن عند المتأخرين مقدمتي لذيّل تاريخ مدينة السلام لابن الدَّبَّيْثِي ١/١٠٩ فما بعد.

(٢) الجامع الكبير ٦/٢٥١ (بتحقيقنا).

(٣) المقدمة، ص ٣١ (بتحقيق عتر).

على أن لنا ملاحظات قبل الولوج إلى التحليل العلمي لكل حديث منها من أبرزها:

١- أن القواعد أغلبية، فإن عدم وقوفنا على علة حديث ما مما أطلق عليه الترمذي «حسن»، وهي نادرة، لا تعني عدم صحة القاعدة، فإن عدم وقوفنا على العلة لا يعني عدم وجودها، إذ لا بد من سبب جعله لا يصرح بتصحيحه.

٢- أن إعلال الترمذي لحديث ما لا يعني موافقتنا له فيما ذهب إليه، فهذا اجتهاد اجتهده قد يوافق عليه آخرون وقد يخالفونه، لكن الغاية إثبات أن الترمذي أطلق هذا اللفظ بسبب علة في الحديث.

٣- إن العلة المقصودة في هذا البحث إما أن تكون ظاهرة من نحو ضعف الراوي، أو جهالته أو تدليسه، أو انقطاع السند وغيرها، أو تكون خفية مما يقع عند الثقات من نحو الاختلاف في الرفع والوقف والإرسال والوصل، ونكارة بعض الألفاظ، أو مخالفتها لما هو أثبت منها أو بعض ما يقع فيه الثقات من أوهام، ونحو ذلك من القضايا المعروفة في علم علل الحديث.

٤- ويلاحظ أن الإمام الترمذي بيّن علل بعض ما قال فيه «حسن» أو «حسن غريب»، فربما اكتفينا بتعليقه وربما زدناه بياناً وإيضاحاً. أما ما لم يبيّن علته فقد اجتهدنا في الوقوف على علته من كتب العلل، وبما رزق الله من خبرة امتدت على أكثر من نصف قرن.

٥- إن الرد على بعض العلماء الأعلام وبيان أوهامهم لا يعني الإساءة إليهم، فلطالما رد العلماء بعضهم على بعض من قديم الزمان وهلمَّ جرّاً، مع احترامهم وتوقيرهم وبيان منزلتهم الرفيعة في العلم والجهود المحمودة التي بذلوها في العناية بالسنة النبوية المشرفة، ولا أدل على ذلك من أن الباحث الجاد الساعي إلى مزيد من المعرفة هو أول المتعقبين أعماله وآراءه السابقة مصححاً لها ومتراجعاً عما ذهب إليه في أزمنة لم يكن قد وصل فيها إلى ما وصل إليه من معرفة نتيجة مزيد من البحث

والتحرّي والتجربة القائمة على الخبرة والسبر، فأنا في عملي هذا أرد على جملة كبيرة من تعليقاتي على «الجامع الكبير» للإمام الترمذي وأراجع عنها، إذ كنت قد فهمتُ، مثل غيري، أن «الحسن» عند الترمذي هو «الحسن» الذي اصطلح عليه في كتب المصطلح، فكانت تعليقاتي منطلقة من هذا الفهم، وهو فهم خاطئ بلا شك بعد مزيد من الدراسة.

٦ - ونظرًا لاختلاف المخطوطات والمطبوعات في الأحكام التي أصدرها الترمذي على الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، ومنها «حسن» و«حسن غريب»، فإنني أعدتُ النظر في طبعتي من «الجامع الكبير» وثبّتتُ على نسختي الأحكام استنادًا إلى أفضل النسخ الخطية، ومنها نسخة الكروخي، وما ثبته الإمام المزي في «تحفة الإشراف»، وما نقله العلماء الأعلام من النسخ العتيقة على مدى العصور، وأثبت كل ذلك في «المسند المصنف المعلل» الذي شاركتُ في تأليفه أخي العلامة الشيخ محمود محمد خليل حفظه الله تعالى وتلامذته النُّجب، وطبعته دار الغرب الإسلامي.

وبعدُ، فيُسعدني أن أقدم هذه الدراسة لطلبة العلم المحبين لسنة المصطفى الساعين إلى نفي تحريف الغالين عنها وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين لها، وهي خبرة تحصّلتُ عندي رأيتُ أن أشرك زملائي وطلبتي بها، وأؤكد أن عقلي وقلبي للنصيح مفتوح، وأن الملاحظات والنقادات العلمية ستجد كل عناية واهتمام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه بدار هجرته عمّان .

في جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ.

أفقر العباد

بشار عواد

الحلقة الأولى

١- (٧) حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء، قال: غفرانك.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة. وأبو بردة بن أبي موسى، اسمه عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري. ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة.

أخرجه ابن أبي شيبة (٧) و(٣٠٥٢٤) وأحمد ٦/ ١٥٥ والدارمي (٧٢٥) والبخاري في الأدب المفرد (٦٩٣) وابن ماجه (٣٠٠) وأبو داود (٣٠) والنسائي في الكبرى (٩٨٢٤) وابن خزيمة (٩٠) وابن حبان (١٤٤٤) من طريق إسرائيل بن يونس، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، فذكره.

إنما حسنه واستغربه بسبب يوسف بن أبي بردة، فإنه مقبول حيث يتابع، وإلا فضعيف، كم قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٧٨٥٧).

وقال الدارقطني في الغرائب (٦٣٣٩): تفرد به يوسف عن أبيه عنها، وتفرد عنه إسرائيل.

٢- (٩) حدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، قالوا: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن جابر بن عبد الله، قال: نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها.

وفي الباب عن أبي قتادة، وعائشة، وعمار.

حديث جابر في هذا الباب **حديث حسن غريب**.

أخرجه أحمد ٣/٣٦٠ وابن ماجه (٣٢٥) وأبو داود (١٣) وابن خزيمة (٥٨) وابن حبان (١٤٢٠) من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد بن جبر أفذكره.

علّة هذا الحديث: في قوله: (فرأيتَه قبل أن يقبض بعام يستقبلها)؛ لأن المحفوظ من حديث ابن عمر وغيره في الصحيحين: البخاري (١٤٥) و(١٤٨) و(١٤٩) و(٣١٠٢)، ومسلم (٢٦٦) أنه لم يجز استقبال القبلة طوال حياته، فمعنى هذه العبارة أن هذا الحكم قد نسخ، ولا نسخ.

٣- (٢٨) حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد، قال: رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، فعل ذلك ثلاثاً.

وفي الباب عن عبد الله بن عباس.

وحديث عبد الله بن زيد **حديث حسن غريب**.

أخرجه مالك (٣٢) وعبد الرزاق (٥ و١٣٨) والحميدي (٤٢١) وابن أبي شيبة (٥٧) و(٤٠٢) وأحمد ٤/٣٨ و٤/٣٩ و٤/٤٠ و٤/٤٢ والدارمي (٧٣٩) و(٧٤٠) والبخاري ١/٤٨ (١٨٥) و(١٨٦) و١/٤٩ (١٩١) و(١٩٢) و(١٩٧) و١/٥١ (١٩٩) ومسلم ١/١٤٥، وابن ماجه (٤٠٥) و(٤٣٤) و(٤٧١) وأبو داود (١٠٠) و(١١٨) و(١١٩) والنسائي ١/٧١ وفي الكبرى (١٠٤) وابن خزيمة (١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٧٢) و(١٧٣) وابن حبان (١٠٧٧) و(١٠٨٤) و(١٠٩٣) من طريق عن عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني الأنصاري، عن أبيه، فذكره.

إنما ذكر الترمذي هذه الجملة من حديث خالد بن عبد الله الواسطي بسبب تفرده بها، ومخالفة مالك وسفيان بن عيينة له، مع أن حديثه صحيح، فقال: وقد روى مالك، وابن عيينة، وغير واحد هذا الحديث، عن عمرو بن يحيى، ولم يذكروا هذا الحرف أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، وإنما ذكره خالد بن عبد الله، وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث.

وقال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجزئ. وقال بعضهم: يفرقهما أحب إلينا. وقال الشافعي: إن جمعهما في كف واحد فهو جائز، وإن فرّقهما فهو أحب إلينا.

٤- (٣٣) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا بشر بن المفضل، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن الربيع بنت مَعُوذِ بْنِ عَفْرَاءَ، أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه، ثم بمقدمه، وبأذنيه كلتيهما، ظهورهما وبطنهما.

هذا حديث حسن، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسنادا.

وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح.

أخرجه عبد الرزاق (١١ و ٣٥ و ٦٥ و ١١٩) والحميدي (٣٤٥) وابن أبي شيبه (٥٩) و(١٤٥ و ١٥٣) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢١٢)، وأحمد ٦ / ٣٥٨ و ٦ / ٣٥٨ و ٦ / ٣٥٩ والدارمي (٧٣٥) وابن ماجه (٣٩٠) و(٤١٨ و ٤٣٨) و(٤٤٠) و(٤٥٨) وأبو داود (١٢٦) و(١٢٧) و(١٣٠) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، فذكره.

علة هذا الحديث واضحة عند المؤلف وهي أن حديث عبد الله بن زيد المنخرج

في الصحيحين إنما فيه المسح مرة واحدة وليس مرتين.

وقد ساق الترمذي حديث الربيع مرة أخرى (٣٤)، ولم يذكر أنه مسح برأسه مرتين، وقال بإثره: حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه مسح

برأسه مرة. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم وبه يقول: جعفر بن محمد، وسفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، رأوا مسح الرأس مرة واحدة.

٥- (٣٩) حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك.

هذا حديث حسن غريب.

أخرجه أحمد ١/ ٢٨٧ وابن ماجه (٤٤٧) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن صالح، مولى التوأمة، فذكره.

علته: تفرد عبد الرحمن بن أبي الزناد به، وقد ضعفه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس وابن سعد وأبو زرعة الرازي والنسائي وابن عدي وابن حبان والساجي، قال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». قلت: ومثله لا يحتمل التفرد، كما في تهذيب الكمال ١٧/ ٩٨-١٠١.

٦- (٤٠) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد الفهري، قال: رأيت النبي ﷺ إذا توضأ ذلك أصابع رجليه بخنصره.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.

أخرجه أحمد ٤/ ٢٢٩، وابن ماجه (٤٤٦)، وأبو داود (١٤٨) من طريق عبد الله

ابن لهيعة، قال: حدثني يزيد بن عمرو والمعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، فذكره. ومعلوم أن ابن لهيعة ضعيف عند التفرد، وأما ما ذكر عن متابعة الليث بن سعد وعمرو بن الحارث لابن لهيعة في حكاية ذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص ٣١ فلا تصح، بسبب راويها أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي عبد الله بن وهب.

٨- (٦٤) حدثنا محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا أبو داود، عن شعبة، عن عاصم، قال: سمعت أبا حاجب يحدث، عن الحكم بن عمرو الغفاري: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، أو قال: بسؤرها. هذا حديث حسن، وأبو حاجب اسمه سودة بن عاصم.

وقال محمد بن بشار في حديثه: نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، ولم يشك فيه محمد بن بشار.

أخرجه أحمد ٤/ ٢١٣ و ٥/ ٦٦ وابن ماجه (٣٧٣) وأبو داود (٨٢) والنسائي ١/ ١٧٩ وابن حبان (١٢٦٠) من طريق شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي حاجب، فذكره. **علته:** حديث ابن عباس الآتي بعده عنده، ونصه: إن الماء لا يجنب.

٩- (٦٦) حدثنا هناد، والحسن بن علي الخلال، وغير واحد، قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج، عن أبي سعيد الخدري، قال: قيل: يا رسول الله، أتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب، والتنن؟ فقال رسول الله ﷺ: إن الماء طهور لا ينجسه شيء.

هذا حديث حسن، وقد جَوَّد أبو أسامة هذا الحديث، فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد.

وفي الباب عن ابن عباس، وعائشة.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٥١٣) و(٣٧٢٤٥) وأحمد ٣/٣١ و٣/٨٦، وأبو داود (٦٦) و(٦٧)، والنسائي ١/١٧٤ من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري، ثم أحد بني عدي بن النجار، فذكره.

علة هذا الحديث - فيما نظن - مخالفة متنه لما رواه البخاري من حديث أبي هريرة (٢٣٩): «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه»، ولذلك قال الإمام أحمد: حديث بئر بضاعة صحيح، وحديث أبي هريرة «لا يبال في الماء الراكد» أثبت وأصح إسنادا. تهذيب الكمال ١٩/٨٤. فلولا المخالفة ما قال الإمام أحمد قائلته.

١٠- (٩٨) حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة، قال: رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما.

حديث المغيرة حديث حسن.

أخرجه أحمد ٤/٢٤٦ و٤/٢٥٤ و٤/٢٤٧ و٤/٢٥٤ وأبو داود (١٦١) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، فذكره.

ذكر الترمذي علته، فقال: وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة، ولانعلم أحدا يذكر، عن عروة، عن المغيرة «على ظاهرهما» غيره. وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول: سفيان الثوري، وأحمد.

قال محمد: وكان مالك يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد. (أي: يضعفه).

١١- (١٣٣) حدثنا عباس العنبري، ومحمد بن عبد الأعلى، قالوا: حدثنا

عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن حرام بن حكيم، عن عمه عبد الله بن سعد، قال: سألت النبي ﷺ عن مواكلة الحائض؟ فقال: واكلها.

وفي الباب عن عائشة، وأنس.

حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب.

وهو قول عامة أهل العلم: لم يروا بمواكلة الحائض بأسا.

واختلفوا في فضل وضوئها، فرخص في ذلك بعضهم، وكره بعضهم فضل طهورها. أخرجه أحمد ٤/٤٢٣ و٥/٢٩٣ والدارمي (١١٦٦) و(١١٦٨) وابن ماجه (٦٥١ و١٣٧٨) وأبو داود (٢١١) و(٢١٢) والترمذي في «الشمائل» (٢٩٧) وابن خزيمة (١٢٠٢) من طريق العلاء بن الحارث، عن حرام بن حكيم، فذكره.

لم نقف على علته، ولعلها الاختلاف في حرام بن حكيم، فقد قيل إنه هو حرام بن معاوية، وقد جعله البخاري وابن أبي حاتم اثنين، فهو مختلف فيه.

١٢ - (١٣٤) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبيدة بن حميد، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، قال: قالت عائشة: قال لي رسول الله ﷺ: ناوليني الخُمرة من المسجد، قالت: قلت: إني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك.

وفي الباب عن ابن عمر، وأبي هريرة.

حديث عائشة حديث حسن.

وهو قول عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك: بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئا من المسجد.

أخرجه عبد الرزاق (١٢٥٨)، وابن أبي شيبة ٢/٣٦٠ (٧٤٩٠) وأحمد ٦/٤٥ و٦/٢٢٩ و٦/١٠١ و٦/١١٤ و٦/١٧٣، والدارمي (٨١٧ و١١٦٤)، ومسلم ١/١

١٦٨ (٦١٥) و(٦١٦)، وأبو داود (٢٦١)، والنسائي ١ / ١٤٦ و ١٩٢، وفي الكبرى (٢٦٢) وأبو يعلى (٤٤٨٨) و(٤٦٦٦)، وابن حبان (١٣٥٧) و(١٣٥٨) من طريق ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، فذكره.

علته: الاختلاف فيه، قال الدارقطني، «يرويه ثابت بن عبيد، عن القاسم، عن عائشة وخالفهم محمد بن فضيل؛ فرواه، عن الأعمش، عن السائب، عن محمد بن أبي بكر، عن عائشة ووهم فيه على قلة وهمه.

ورواه الثوري، عن الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه أصحابه الحفاظ عنه، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد.

وخالفهم قبيصة، رواه عن الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن ثابت بن عبيد. ولم يتابع قبيصة على هذا القول».

١٣ - (١٤٩) حدثنا هناد بن السري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف قال: أخبرني نافع بن جبير بن مطعم، قال: أخبرني ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: أمّني جبريل عند البيت مرتين، فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفياء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين برق الفجر، وحرّم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إلي جبريل، فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، والوقت فيما بين هذين الوقتين. وفي الباب عن أبي هريرة، وبريدة، وأبي موسى، وأبي مسعود، وأبي سعيد، وجابر، وعمرو بن حزم، والبراء، وأنس.

أخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٨)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٩) و(٣٧٥٨٦)، وأحمد ٣٣٣/١ و٣٥٤، وعبد بن حميد (٧٠٤)، وأبو داود (٣٩٣)، وأبو يعلى (٢٧٥٠)، وابن خزيمة (٣٢٥) من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن نافع بن جبير بن مطعم، فذكره.

أعله الترمذي بحديث جابر الذي أخرجه بعده (١٥٠) وقال فيه: «ولم يذكر فيه: لوقت العصر بالأمس»، ونقل عن البخاري قوله: «أصح شيء في المواقيت حديث جابر، عن النبي ﷺ».

وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ نحو حديث وهب بن كيسان، عن جابر، عن النبي ﷺ.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٩) عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: أتى جبرئيل رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس هو الراوي لإمامة جبريل، وليس النبي ﷺ.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧٧٣) و(٢٠٣٠)، وابن الجارود (١٤٩) و(١٥٠)، والدارقطني (١٠١٤-١٠١٧) عن ابن جريج قال: قال نافع بن جبير وغيره، فذكره مرسلًا.

١٤- (١٥٥) حدثنا هناد، قال: حدثنا وكيع، عن سفیان، عن حكيم بن جبیر، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما رأيتُ أحدًا كان أشدَّ تعجيلًا للظهر من رسول الله ﷺ، ولا من أبي بكر، ولا من عمر.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله، وخباب، وأبي برزة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأنس، وجابر بن سمرة.

حديث عائشة حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٢٠٥٤)، وابن أبي شيبة (٣٢٨٣)، وأحمد ٦/ ١٣٥ و٦/ ٢١٥ من طريق سفيان بن سعيد الثوري، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن الأسود بن يزيد النخعي، فذكره.

علته: أنه حديث مضطرب، قال الترمذي: سألت محمدا، يعني البخاري، عن حديث حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهور من رسول الله - ﷺ -، ولا من أبي بكر، ولا من عمر؟ فقال: يروى هذا أيضا عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، وهو حديث فيه اضطراب. «ترتيب علل الترمذي الكبير» (٨٨).

وقال الدارقطني: يرويه إبراهيم النخعي، عن الأسود.

فرواه الثوري، واختلف عنه:

حدث به أبو عبد الرحمن الأذرمي، عن إسحاق الأزرق، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ووهم في قوله عن منصور.

وخالفه أحمد بن حنبل، فرواه عن إسحاق الأزرق، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وكذلك قال وكيع، ويحيى القطان، ومؤمل، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وكذلك قال إسرائيل، وأبو وكيع، عن حكيم بن جبير.

ورواه الفريابي، عن الثوري، عن حكيم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن عائشة.

وقال أحمد بن حنبل: قال إسحاق الأزرق مرة: عن الثوري، عن حكيم بن جبير،

عن سعيد بن جبير، عن عائشة. وقال مرة: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

والقول قول يحيى القطان، ومن تابعه. «العلل» (٣٨٤٦).

١٥- (١٦٩) حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطاب، قال: كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معهما.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وأوس بن حذيفة، وعمران بن حصين.

حديث عمر حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٦٧٥٢ و ٣٠٧٥٩ و ٣٢٨٩٩)، وأحمد ١/٧ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٤، والنسائي في الكبرى (٨١٩٩)، وأبو يعلى (١٩٤) و (١٩٥)، وابن خزيمة (١١٥٦ و ١٣٤١)، وابن حبان (٢٠٣٤) من طريق سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، فذكره.

بَيِّن الترمذي علته، وهو الاختلاف في إسناده فقال: «وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن علقمة، عن رجل من جُعْفِيٍّ يقال له: قيس أو ابن قيس، عن عمر، عن النبي ﷺ هذا الحديث في قصة طويلة».

قال البخاري: قال موسى: حدثنا عبد الواحد، سمع الحسن بن عبيد الله، سمع إبراهيم، عن علقمة، عن قرثع، عن رجل من جعفي، عن عمر، سمع النبي ﷺ يقول: من أحب أن يقرأ القرآن، غَضًّا، كما أنزل، فليقرأه بقراءة ابن أم عبد. وقال أبو نعيم: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر. وقال جرير: سمع الحسن، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن قيس، أو ابن قيس، رجل من جعفي، عن عمر، عن النبي ﷺ. «التاريخ الكبير» ١٩٩/٧.

وقال أبو عيسى الترمذي في ترتيب العلل الكبير (٦٥٣): حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثنا الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن علقمة، عن قرثع، عن رجل من جعفي، يقال له: قيس، أو ابن قيس، عن عمر بن الخطاب قال: مر رسول الله ﷺ وأنا معه، وأبو بكر،

بعد الله بن مسعود، وهو يقرأ، فاستمع لقراءته... الحديث. وقال: من سره أن يقرأ القرآن غَضًّا كما أنزل فليقرأه من ابن أم عبد. سألت محمدا، يعني البخاري، عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث عبد الواحد، عن الحسن بن عبيد الله. قال محمد: والأعمش يروي هذا عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر، ولا يذكر فيه «قرثعا». وعبد الواحد بن زياد يذكر عن الحسن بن عبيد الله هذا الحديث ويزيد فيه: عن قرثع. قال محمد: وحديث عبد الواحد عندي محفوظ.

وقال الدارقطني: هو حديث يرويه الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن قيس بن مروان، عن عمر. ورواه الأعمش أيضا بإسناد آخر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر.

ورواه الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن قيس، أو ابن قيس رجل من جعفي، عن عمر، وهو قيس بن مروان. ورواه عمارة بن عمير، عن رجل من جعفي، عن عمر، وهو قيس بن مروان. وقد ضبط الأعمش إسناده وحديثه، وهو الصواب.

قلت له (القائل البرقاني): فإن البخاري، فيما ذكره أبو عيسى، يعني الترمذي، عنه، حكم بحديث الحسن بن عبيد الله، على حديث الأعمش. فقال الشيخ: وقول الحسن بن عبيد الله، عن قرثع، غير مضبوط، لأن الحسن بن عبيد الله ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش. وروى هذا الحديث أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، عن أبي بكر، وعمر. قاله فرات بن محبوب عنه. وخالفه يحيى بن آدم، فرواه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، أن أبا بكر وعمر بشراه. «العلل» (٢٢٢).

١٦ - (١٧٦) حدثنا محمد بن موسى البصري، قال: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: قال النبي

ﷺ: يا أبا ذر، أمراء يكونون بعدي يمتنون الصلاة، فصلَّ الصلاة لوقتها، فإن صليت لوقتها كانت لك نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وعبادة بن الصامت.

حديث أبي ذر حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٣٧٨٠)، و(٣٧٨١) و(٣٧٨٣)، وابن أبي شيبة (٧٦٧٤) و(٧٦٨١)، وأحمد ٥/١٤٧ و١٤٩ و١٥٧ و١٥٩ و١٦٠ و١٦٨ و١٦٩، والدارمي (١٣٤٥) و(١٣٤٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٥٤)، ومسلم ٢/١٢٠ و١٢١، وابن ماجه (١٢٥٦)، وأبو داود (٤٣١)، والنسائي ٢/٧٥، وفي الكبرى (٨٥٦) و(٩٣٤)، وابن خزيمة (١٦٣٧) و(١٦٣٩)، وابن حبان (١٤٨٢) و(١٧١٩) و(٢٤٠٦) من طريق عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: «إن خليلي ﷺ أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها، فإن أدركت القوم قد صلوا، كنت قد أحرزت صلاتك، وإلا كانت نافلة».

علته: الوقف، فقد أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٥٧) قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا أيوب بن أبي تميمة، عن أبي العالية البراء، قال: مر بي عبد الله بن الصامت، فألقيت له كرسيًا فجلس، فقلت له: إن ابن زياد قد أحر الصلاة، فما تأمر؟ فضرب فخذي ضربة، أحسبه قال: حتى أثر فيها، ثم قال: سألت أبا ذر كما سألتني، فضرب فخذي كما ضربت فخذك، فقال: صل الصلاة لوقتها، فإن أدركت معهم فصل، ولا تقل: قد صليت، فلا أصلي. (موقوف).

١٧ - (١٨٤) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر؛ لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما.

وفي الباب عن عائشة، وأم سلمة، وميمونة، وأبي موسى.

حديث ابن عباس حديث حسن.

أخرجه ابن حبان (١٥٧٥) من طريق عبد الرحمن الرؤاسي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، فذكره.

علته: اختلاط عطاء بن السائب، وسماع جرير بن عبد الحميد منه بعد اختلاطه. قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: حديث سفيان، وشعبة بن الحجاج، حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير، ليس بذاك، لتغير عطاء في آخر عمره. «تاريخه» (١٤٦٥).

وقد قال الترمذي: «وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين». يشير بذلك إلى حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين». وهو حديث أخرجه البخاري (٥٩٢) و(٥٩٣)، ومسلم ٢/٢١١.

١٨- (٢٠٢) حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا إسرائيل

قال: أخبرني سماك بن حرب، سمع جابر بن سمرة، يقول: كان مؤذن رسول الله ﷺ يمهل فلا يقيم، حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج أقام الصلاة حين يراه.

حديث جابر بن سمرة هو حديث حسن.

وحديث سماك، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وهكذا قال بعض أهل العلم: إن المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة.

أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٠ و ١٨٣٧)، وابن أبي شيبة، (٣٢٩٢)، وأحمد ٥/٨٦ و ٩١ و ١٠٤ و ١٠٦، ومسلم ٢/١٠٢ و ١٠٩، وابن ماجه (٦٧٣) و(٧١٣)، وأبو داود (٤٠٣) و(٥٣٧) و(٨٠٦)، وأبو يعلى (٧٤٥٠)، وابن خزيمة (١٥٢٥) من طريق سماك بن حرب، فذكره.

علته: تفرد سماك بن حرب به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، ولذلك قال الترمذي: «وحديث سماك لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

ملاحظة: في طبعة العلامة الشيخ أحمد شاكر: حسن صحيح، وليس بجيد، فالمثبت هو الذي في النسخ المعتمدة والشروح وتحفة الأشراف.

١٩ - (٢٠٩) حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو زيد وهو عثر بن القاسم، عن أشعث، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، قال: إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ: أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا.

حديث عثمان حديث حسن.

أخرجه الحميدي (٩٣٠)، وابن أبي شيبة (٢٣٨٤)، وابن ماجة (٧١٤) من طريق أشعث بن سوار الكندي، عن الحسن، فذكره.

علته: أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق قاضي الأهواز، وهو ضعيف، كما في التقريب (٥٢٤).

وقد صحح العلامتان أحمد شاكر وناصر الدين الألباني هذا الحديث، لاعتقادهما بأن أشعث المذكور هنا هو أشعث بن عبد الملك الحميراني الثقة، معتمدين في ذلك على ما ذكره ابن حزم في المحلى ٣/ ١٤٥، قال العلامة أحمد شاكر: «وأشعث زعم الشارح أنه هو ابن سوار... ولم أجد ما يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنه ابن سوار، بل وجدت ما ينفيه، فإن ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى»، وتبعه على ذلك العلامة الشيخ ناصر، فجزم في الإرواء (١٤٩٢) أنه ابن عبد الملك.

والملاحظ أن ابن أبي شيبة لم ينسب «أشعث» في إسناده، والعمدة أنه ابن سوار هو الإمام المزني، فقد رقم عليه برقم الترمذي وابن ماجة في ترجمة حفص بن غياث الراوي عنه (٥٦-٥٨)، وذكر رواية حفص عن أشعث بن عبد الملك الحميراني

ولم يرقم عليه بشيء، وكذلك فعل في ترجمة أشعث بن سوار من التهذيب ٣/ ٢٦٥. وقد بينا ذلك مفصلاً في طبعتنا من المحلى ٣/ ٣٢٩.

٢٠- (٢١١) حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي، وإبراهيم بن يعقوب، قالوا: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، قال: حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته، إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة.

حديث جابر حديث حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر، لا نعلم أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه أحمد ٣/ ٣٥٤، والبخاري (٦١٤) و(٤٧١٩)، وفي خلق أفعال العباد (١٥٠)، وابن ماجه (٧٢٢)، وأبو داود (٥٢٩)، والنسائي ٢/ ٢٦، وفي الكبرى (١٦٥٦ و ٩٧٩١)، وابن خزيمة (٤٢٠)، وابن حبان (١٦٨٩) من طريق علي بن عياش الألهاني الحمصي، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، فذكره.

علته: ما ذكره الترمذي من تفرد شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر. وقد بين أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في العلل (٢٠١١) الطعن في هذه الرواية فقال: رواه شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وقد طعن فيها، وكان عرض شعيب على ابن المنكدر كتابا، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضها وأنكر بعضها، وقال لابنه، أو لابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث، فدون شعيب ذلك الكتاب، ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعرض علي بعض تلك الأحاديث، فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبي فروة، وهذا الحديث من تلك الأحاديث.

وكذلك قال الدارقطني: «هذا حديث غريب من حديث محمد بن المنكدر، عن

جابر بن عبد الله. تفرد به أبو بشر، شعيب بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة دينار، ولا نعلم حدث به عنه غير علي بن عياش الحمصي» الأفراد (٧١).

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاكر: صحيح حسن، ولفظة «صحيح» لا أصل لها في النسخ المعتمدة، ولا نقلها المزي في التحفة.

٢١- (٢١٢) حدثنا محمود، قال: حدثنا وكيع، وعبد الرزاق، وأبو أحمد، وأبو نعيم، قالوا: حدثنا سفيان، عن زيد العمي، عن أبي إياس معاوية بن قره، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: الدعاء لا يُردُّ بين الأذان والإقامة.

حديث أنس حديث حسن.

وقد رواه أبو إسحاق الهمداني، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس، عن النبي ﷺ مثل هذا.

أخرجه عبد الرزاق (١٩٠٩)، وابن أبي شيبة (٨٥٥٢ و ٢٩٨٥٤)، وأحمد ٣/١١٩، وأبو داود (٥٢١)، والنسائي في الكبرى (٩٨١٣) و (٩٨١٤) وأبو يعلى (٤١٤٧) من طريق سفيان الثوري، عن زيد العمي، عن أبي إياس، معاوية بن قره، فذكره.

علته: زيد العمي، فهو مجمع على ضعفه، كما في التقريب (٢١٣١).

وقد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً، فقد أخرجه النسائي في الكبرى (٩٨١٥) قال: أخبرنا إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن زيد العمي، عن أبي إياس، عن أنس، قوله. يعني موقوفاً، لم يرفعه إلى النبي ﷺ.

وأخرجه ابن عدي، في «الكامل» ٤/١٤٩، في ترجمة زيد العمي، وقال: وزيد العمي له غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء، وهو وهم، على أن شعبة قد روى عنه كما ذكرت، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه.

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاکر: «حسن صحيح»، وليس لها أصل في النسخ، ولا ذكرها المزني في التحفة، ولا نقلها عن الترمذي أحد يُعتدُّ بقوله.

٢٢- (٢٢٠) حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن سليمان الناجي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قال: جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ، فقال: أيكم يتجر على هذا؟، فقام رجل فصلى معه.

وفي الباب عن أبي أمامة، وأبي موسى، والحكم بن عمير.

وحديث أبي سعيد حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٧١٧٢) و(٣٧٣٣٢)، وأحمد ٥/٣ و٤٥ و٦٤ و٨٥، وعبد بن حميد (٩٣٧)، والدارمي (١٤٨٥)، و(١٤٨٦)، وأبو داود (٥٧٤)، وأبو يعلى (١٠٥٧) وابن حبان (٢٣٩٧)، و(٢٣٩٨) و(٢٣٩٩) من طريق سليمان الأسود الناجي، عن أبي المتوكل الناجي، فذكره.

علته: الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة فيه، وقد صحح إمام العلل الدارقطني رواية من رواه عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان الناجي، فقال: يرويه سليمان الأسود الناجي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد.

رواه عنه وهيب، وسعيد بن أبي عروبة، واختلف عن سعيد:

فرواه أصحاب سعيد عنه، عن سليمان الناجي. ورواه خالد بن عبد الله الواسطي، من رواية ابنه محمد، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد. وتابعه سعدويه، عن عباد بن العوام، عن سعيد، عن قتادة، وكلاهما وهم. والصحيح قول من قال: عن سعيد، عن قتادة، عن سليمان الناجي. «العلل» (٢٣٣١).

٢٣- (٢٢٨) حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا خالد ال حذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي

ﷺ قال: ليليني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وإياكم وهيشات الأسواق.

وفي الباب عن أبي بن كعب، وأبي مسعود، وأبي سعيد، والبراء، وأنس.

حديث ابن مسعود حديث حسن غريب وروي عن النبي ﷺ: أنه كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار، ليحفظوا عنه.

أخرجه أحمد ١/ ٤٥٧، والدارمي (١٣٨١)، ومسلم ٢/ ٣٠، وأبو داود (٦٧٥)، والنسائي في الكبرى (١١٦٦٠)، وأبو يعلى (٥١١١)، و(٥٣٢٤)، و(٥٣٢٥)، وابن خزيمة (١٥٧٢) وابن حبان (٢١٨٠) من طريق يزيد بن زريع، قال: حدثنا خالد الحذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس، فذكره.

هذا حديث معلول عند الترمذي والإمام أحمد وابن عمار الشهيد، بسبب زيادة «وإياكم وهيشات الأسواق». قال الحافظ ابن عمار الشهيد: وجدت فيه، يعني في «صحيح مسلم»، من حديث يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ؛ ليليني منكم أولو الأحلام والنهي... وذكر الحديث، وفيه زيادة: وإياكم وهيشات الأسواق. حدثني محمد بن أحمد، مولى بني هاشم، قال: سمعت حنبل بن إسحاق، عن عمه أحمد ابن حنبل، قال: هذا حديث منكر. قال أبو الفضل: قلت: وإنما أنكره أحمد بن حنبل من هذا الطريق، فأما حديث أبي مسعود الأنصاري، فهو صحيح. «علل أحاديث صحيح مسلم» ١/ ٨٠.

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاکر: «حسن صحيح غريب»، ولا يصح.

٢٤ - (٢٢٩) حدثنا هناد، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن يحيى بن هانئ بن عروة المرادي، عن عبد الحميد بن محمود، قال: صلينا خلف أمير من الأمراء، فاضطرنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا، قال أنس بن مالك: كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ.

وفي الباب عن قرّة بن إياس المزني.

حديث أنس حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٢٤٨٩)، وابن أبي شيبة (٧٥٧٨)، وأحمد ٣ / ١٣١ وأبو داود (٦٧٣) والنسائي ٢ / ٩٤، وفي الكبرى (٨٩٧)، وابن خزيمة (١٥٦٨)، وابن حبان (٢٢١٨) من طريق سفيان الثوري، عن يحيى بن هانئ، عن عبد الحميد بن محمود، فذكره.

لم أقف على علته. ورواه عبد الحميد بن محمود المعولي، وثقه النسائي، لكن قال أبو حاتم: «شيخ»، كما في تهذيب الكمال ١٦ / ٤٥٨. وقد قال الترمذي: «وقد كره قوم من أهل العلم: أن يصف بين السواري. وبه يقول أحمد، وإسحاق، وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك». فلعلّ من رخص قد أعل هذا الحديث.

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاكر: «حسن صحيح»، ولفظة «صحيح» لم ترد في النسخ المعتمدة، ولم يذكرها المزي في التهذيب والتحفة، ولم ينقل الشوكاني وصاحب عون المعبود عن الترمذي غير التحسين.

٢٥ - (٢٣٠) حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن حصين، عن هلال بن يساف، قال: أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرقعة، فقام بي علي شيخ يقال له: وابصة بن معبد، من بني أسد، فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلا صلى خلف الصف وحده، والشيخ يسمع، فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة.

وفي الباب عن علي بن شيبان، وابن عباس.

حديث وابصة حديث حسن.

وأخرجه الحميدي (٩٠٨)، وابن أبي شيبة، (٥٩٣٧) و(٣٧٢٣٣)، وأحمد ٤ / ٢٢٨، والدارمي (١٣٩٩)، وابن ماجه (١٠٠٤) وابن حبان (٢٢٠٠) من طريق

حصين بن عبد الرحمن، عن هلال بن يساف، فذكره.

قلتُ: قد اختلف في إسناد هذا الحديث، فقد رواه الترمذي (٢٣١) وغيره من طريق عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، به. ولهذه العلة اقتصر الترمذي على تحسينه، وقد قال: اختلف أصحاب الحديث في حديث حصين بن عبد الرحمن، وعمرو بن مرة، عن هلال بن يساف. فرأى بعض أهل الحديث أن رواية عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد أصح من حديث حصين. ومنهم من قال: حديث حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة أصح. وحديث حصين أصح عندي من حديث عمرو بن مرة وأشبه لأنه روي من غير طريقهما عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة. «ترتيب علل الترمذي الكبير» (٩٥).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث؛ رواه حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة؛ أن رجلا صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ أن يعيد. ورواه عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: أيهما أشبه؟ قال: عمرو بن مرة أحفظ. «علل الحديث» (٢٧١).

٢٦ - (٢٣٥) حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، ح: وحدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو معاوية، وابن نمير، عن الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أوس بن ضَمْعَج، قال: سمعت أبا مسعود الأنصاري، يقول: قال رسول الله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأكبرهم سنا، ولا يؤم الرجل في سلطانه، ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه، قال محمود: قال ابن نمير في حديثه: أقدمهم سنًا.

وفي الباب عن أبي سعيد، وأنس بن مالك، ومالك بن الحويرث، وعمرو بن سلمة.

وحدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أخرجه عبد الرزاق (٣٨٠٨)، و(٣٨٠٩)، والحميدي (٤٦٢)، وابن أبي شيبة ٣٤٣/١، وأحمد ٤/١١٨ و٥/٢٧٢، ومسلم ٢/١٣٣، وابن ماجه (٩٨٠)، وأبو داود (٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤)، والنسائي ٢/٧٦ و٧٧، وفي الكبرى (٨٥٧) و(٨٦٠)، وابن خزيمة (١٥٠٧) و(١٥١٦)، وابن حبان (٢١٢٧) و(٢١٣٣) و(٢١٤٤) من طريق إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أوس بن ضممع، فذكره.

قلت: هذا حديث معلول، فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث أوس بن ضممع عن أبي مسعود عن النبي ﷺ.

فقال: قد اختلفوا في متنه؛ رواه فطر، والأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضممع، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ، قال: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة.

ورواه شعبة، والمسعودي، عن إسماعيل بن رجاء، لم يقولوا: أعلمهم بالسنة.

قال أبي: كان شعبة، يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان، من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث، يقول: حُكِّمَ من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد.

قال أبي: شُعْبَةُ أَحْفَظُ مِنْ كُلِّهِمْ.

قال أبو محمد (هو ابن أبي حاتم): أليس قد رواه السدي، عن أوس بن ضممع؟ قال: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السدي، وهو شيخ، أين كان الثوري، وشعبة، عن هذا الحديث؟ وأخاف أن لا يكون محفوظا. «علل الحديث» (٢٤٨).

٢٧- (٢٤٤) حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا سعيد الجريري، عن قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغفل، قال: سمعني أبي وأنا في

الصلاة، أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال لي: أي بني محدث إياك والحدث، قال: ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام، يعني منه، قال: وقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر، ومع عمر، ومع عثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٥١)، وأحمد ٨٥ / ٤ / ٥٤ / ٥٥، والبخاري في القراءة خلف الإمام (١٣٣) و(١٤٨)، وابن ماجه (٨١٥)، والنسائي ١٣٥ / ٢ وفي الكبرى (٩٨٢) من طريق أبي نعامه الحنفي، قيس بن عباية، قال: حدثني ابن عبد الله بن مغفل، فذكره.

علته: جهالة ابن عبد الله بن مغفل، ولذلك ضعفه العلماء، فقال النووي في الخلاصة كما في البدر المنير ٤٩٣ / ٣، ونصب الراية ٣٢٣ / ١، وعمدة القاري ٢٨٣ / ٥: «وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه، كابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل، وهو مجهول».

وقد سُمِّي في بعض الروايات: «يزيد بن عبد الله»، كما في مسند أحمد ٨٥ / ٤، وبما رواه أبو حنيفة عن أبي سفيان كما في تهذيب الكمال ٤٥٩ / ٣٤، وأبو سفيان هذا اسمه طريف بن شهاب، وهو ضعيف، فاستدل العلامة أحمد شاعر بهذا التصريح على صحة سند الحديث، لكنه لم يخبرنا عن حال يزيد بن عبد الله بن مغفل هذا، فإن البخاري لم يترجمه في تاريخه، ولا ابن أبي حاتم، ولا ابن حبان، ولا واحد ممن يُعتدُّ بهم من مؤلفي كتب الرجال، فهو مجهول بكل حال، وبمثله لا تقوم حجة.

والذين أنكروا على الترمذي تحسينه لم يدركوا مفهومه لهذه اللفظة، فهو الضعيف المعتمد عنده، وقد قال الحافظ ابن رجب في شرحه لعل الترمذي (ص ٣٤٤): «كان

الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن».

٢٨- (٢٤٨) حدثنا بندار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، قالوا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، قال: سمعت النبي ﷺ قرأ: ﴿عَبْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فقال: آمين، ومد بها صوته.

وفي الباب عن علي، وأبي هريرة.

حديث وائل بن حجر حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٦٤) و(٨٠٤٣) و(٣٠٧٨١) و(٣٧٥٤٨)، وأحمد ٣١٦/٤ و٣١٧، والدارمي (١٣٥٩)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (٢٤٢) و(٢٤٣) و(٩٣٢) و(٩٣٣) من طريق سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، فذكره.

أعله الترمذي بسبب الخلاف الذي فيه، فقال: «وروى شعبة هذا الحديث، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي ﷺ قرأ: ﴿عَبْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فقال: آمين وخفض بها صوته. (أخرجه أحمد ٣١٦/٤).

سمعت محمداً يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: عن حجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه، عن علقمة بن وائل، وليس فيه عن علقمة، وإنما هو حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر وقال: وخفض بها صوته، وإنما هو: ومد بها صوته.

وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: حديث سفيان في هذا أصح، قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي، عن سلمة بن كهيل، نحو رواية سفيان».

وقال مسلم بن الحجاج: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته.
«التمييز» (٣٦).

٢٩- (٢٥١) حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، قال: سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فأنكر ذلك عمران بن حصين، وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي: أن حفظ سمرة، قال سعيد، فقلنا لقتادة: ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القراءة، ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يترادَّ إليه نفسه.

وفي الباب عن أبي هريرة.

حديث سمرة حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٥٧)، وأحمد ٧/٥ و١٥ و٢٠ و٢١، والدارمي (١٣٥٥)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (٢٩٢) و(٢٩٣) و(٨٤٤)، وأبو داود (٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠)، وابن خزيمة (١٥٧٨)، وابن حبان (١٨٠٧) من طرق الحسن البصري، فذكره.

في هذا الحديث عدة علل:

أولها: قال أبو محمد الدارمي: كان قتادة يقول: ثلاث سكتات، وفي الحديث المرفوع: سكتتان.

الثانية: أن الحسن لم يسمع من سمرة هذا الحديث.

الثالثة: أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين هذا الحديث، مع قول ابن حبان: «الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر، واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة». فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد

بن حنبل، قال: حدثنا علي بن المدني، قال: سمعت يحيى، يعني القطان، وقيل له: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حصين؟ فقال: أما عن ثقة فلا!

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قال أبي: الحسن، قال بعضهم: حدثني عمران بن حصين، يعني إنكارا عليه أنه لم يسمع من عمران بن حصين. وقال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال علي بن المدني: الحسن لم يسمع من عمران بن حصين، وليس يصح ذلك من وجه يثبت. «المراسيل» (١١٩: ١٢١).

الرابعة: أن الحسن لم يدرك أبا كما في البداية والنهاية لابن كثير ١/ ١٨٤. الخامسة: رواه هشيم عن منصور ويونس عن الحسن عن سمرة موقوفاً. أخرجه أحمد ٥/ ٢٣.

وضعهف صديقنا العلامة ناصر الدين الألباني يرحمه الله في إرواء الغليل (٥٠٥) بعد أن درس طرقه، قال: «على أن الحديث معلول؛ لأن الطرق كلها تدور على الحسن البصري، وقد قال الدارقطني عقب الحديث: «الحسن مختلف في سماعه من سمرة وقد سمع منه حديثاً واحداً، وهو حديث العقيدة فيما زعم قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد». على أن الحسن البصري مع جلالة قدره كان يدلس، فلو فرض أنه سمع من سمرة غير حديث العقيدة فلا يحمل روايته لهذا الحديث أو غيره على الاتصال إلا إذا صرح بالسماع، وهذا مفقود في هذا الحديث بل في بعض الروايات عنه ما يشير إلى الانقطاع، فإنه قال فيها: قال سمرة، وهي رواية إسماعيل، ولذلك فالحديث لا يحتج به وقد قال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ٣/ ٥٠: إنه حديث غير ثابت».

٣٠- (٢٥٢) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يؤمنا، يأخذ شماله بيمينه.

وفي الباب عن وائل بن حجر، وغطيف بن الحارث، وابن عباس، وابن مسعود، وسهل بن سعد.

حديث هلب حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٣٢٠٧)، وابن أبي شيبة (٣١٢٦) و(٣٩٥٥)، وأحمد ٢٢٦/٥ و٢٢٧، وأبو داود (١٠٤١)، وابن ماجه (٨٠٩ و٩٢٩)، وعبد الله بن أحمد ٢٢٦/٥ و٢٢٧، وابن حبان (١٩٩٨) من طريق سماك بن حرب، عن قبيصة بن الهلب، فذكره.

علته: جهالة قبيصة بن هلب، فقد جهله علي بن المدني والنسائي، وزاد علي: «لم يرو عنه غير سماك». وكذا قال مسلم في الوجدان. ينظر: تهذيب الكمال ٤٩٣/٢٣، وتهذيب التهذيب: ٣٥٠/٨.

٣١- (٢٥٧) حدثنا هناد، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، قال: قال عبد الله بن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فصلى، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة.

وفي الباب عن البراء بن عازب.

حديث ابن مسعود حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٥٦)، وأحمد ٣٨٨/١ و٤٤٢، والبخاري في رفع اليدين (٦٩) تعليقا قال: «ويروى عن سفيان»، وأبو داود (٧٤٨) و(٧٤٩)، والنسائي ١٨٢/٢ و١٩٥، وفي الكبرى (٦٤٩) و(١١٠٠)، وأبو يعلى (٥٠٤٠) و(٥٣٠٢)، من طريق سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة بن قيس، فذكره.

هذا حديث معلول بحديث ابن عمر المروي في الصحيحين؛ البخاري

(٧٨٥) و(٧٨٩)، ومسلم ٢/٧-٨، وفيه: أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وكان لا يفعل ذلك في السجود.

وقد أعله أئمة العلل، فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: حديث عاصم بن كليب، حديث عبد الله؟ قال: حدثناه وكيع في الجماعة، قال: حدثنا سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلى، فلم يرفع يديه إلا مرة.

قال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء، فقال: قال عبد الله: «أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فرفع يديه في أول».

قال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن الضرير، قال: كان وكيع ربما قال، يعني: «ثم لا يعود».

قال أبي: كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه، يعني: «ثم لا يعود».

قال عبد الله: قال أبي: وقال الأشجعي: «رفع يديه في أول شيء».

قال عبد الله: وذكرت لأبي حديث الثوري، عن حصين، عن إبراهيم، عن عبد الله؛ أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة، ثم لا يعود؟ قال أبي: حدثنا هشيم، قال: حدثنا حصين، عن إبراهيم، لم يجز به إبراهيم، وهشيم أعلم بحديث حصين.

قال عبد الله: قال أبي: حديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس، فلم يقل: «ثم لا يعود».

قال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، قال: حدثنا علقمة، عن عبد الله، قال: «علمنا رسول الله ﷺ الصلاة، فكبر، ورفع يديه، ثم ركع، وطبق يديه، وجعلهما بين ركبتيه، فبلغ». «العلل» (٧٠٩: ٧١٤).

وقال البزار: هذا الحديث رواه عاصم بن كليب، وعاصم في حديثه اضطراب، ولا سيما في حديث الرفع؛ ذكره عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله؛ أنه رفع يديه في أول تكبيرة.

ورواه عن أبيه، عن وائل بن حجر، أنه رفع يديه حين افتتح الصلاة وحين رفع رأسه من الركوع.

وروى عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أيضا.

وروى عن أبيه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أنه رآه يرفع في أول مرة. «مسنده» عقب الحديث (١٦٠٨).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث؛ رواه الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله، أن النبي ﷺ قام فكبر فرفع يديه، ثم لم يعد.

قال أبي: هذا خطأ، يقال: وهم فيه الثوري، وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح فرفع يديه، ثم ركع فطبق وجعلها بين ركبتيه، ولم يقل أحد ما رواه الثوري. «علل الحديث» (٢٥٨).

وقال الدارقطني: يرويه عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة.

حدث به الثوري عنه.

ورواه أبو بكر النهشلي، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله.

وكذلك رواه ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله.

وإسناده صحيح، وفيه لفظة ليست بمحفوظة، ذكرها أبو حذيفة في حديثه، عن الثوري، وهي قوله: «ثم لم يعد».

وكذلك قال الحماني، عن وكيع.

وأما أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، فرووه عن وكيع، ولم يقولوا فيه: «ثم لم يعد».

وكذلك رواه معاوية بن هشام أيضاً، عن الثوري، مثل ما قال الجماعة، عن وكيع. وليس قول من قال: «ثم لم يعد» محفوظاً. «العلل» (٨٠٤).

٣٢- (٢٦٨) حدثنا سلمة بن شبيب، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، والحسن بن علي الحلواني، وعبد الله بن منير، وغير واحد، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه.

وزاد الحسن بن علي في حديثه: قال يزيد بن هارون، ولم يرو شريك، عن عاصم بن كليب، إلا هذا الحديث.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه غير شريك.

أخرجه الدارمي (١٤٣٦)، وابن ماجة (٨٨٢)، وأبو داود (٨٣٨)، والنسائي ٢٠٦/٢ و٢٣٤، وفي الكبرى (٦٨٠) و(٧٤٤)، وابن خزيمة (٦٢٦) و(٦٢٩)، وابن حبان، (١٩١٢) من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شريك بن عبد الله، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، فذكره.

فيه علتان:

الأولى: تفرد شريك بروايته، وهو ضعيف عند التفرد،

الثانية: أن أبا داود أخرجه في سننه (٨٣٩)، وفي المراسيل (٤٢) من طريق

همام بن يحيى، عن شقيق أبي ليث، به مرسلًا، ولم يذكر فيه وائل بن حجر. وقد أشار الترمذي إلى هذه العلة فقال: وروى همام عن عاصم هذا مرسلًا.

وقال في ترتيب العلل الكبير (١٠٠): «وروى همام بن يحيى، عن شقيق، عن عاصم بن كليب، شيئًا من هذا، مرسلًا، لم يذكر فيه: عن وائل بن حجر، وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم».

وقال الدارقطني: «تفرد به يزيد، عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به، والله أعلم». «السنن» (١٣٠٧).

٣٣- (٢٧١) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، قال: قلت للبراء بن عازب: أين كان النبي ﷺ يضع وجهه إذا سجد، فقال: بين كفيه.

وفي الباب عن وائل بن حجر، وأبي حميد.

حديث البراء حديث حسن غريب.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٨٠)، وأبو يعلى (١٦٥٧)، و(١٦٦٩) من طريق حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق الهمداني، فذكره.

علته: الحجاج بن أرطاة، فهو مدلس، ولم يصرح بالسماع، وقال أحمد بن حنبل: الحجاج بن أرطاة في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة. (الجرح والتعديل ٣/١٥٦).

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاکر: «حسن صحيح غريب»، ولفظة «صحيح» لم ترد في شيء من النسخ المعتمدة، ولا في تحفة الأشراف، ولا نقلها أحد عن الترمذي.

٣٤- (٢٧٤) حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن داود بن قيس،

عن عبيد الله بن عبد الله بن الأقرم الخزاعي، عن أبيه، قال: كنت مع أبي بالقاع من نمرة، فمرت ركبة، فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي، قال: فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه إذا سجد، أرى بياضه.

وفي الباب عن ابن عباس، وابن بحنة، وجابر، وأحمر بن جزء، وميمونة، وأبي حميد، وأبي مسعود، وأبي أسيد، وسهل بن سعد، ومحمد بن مسلمة، والبراء بن عازب، وعدي بن عميرة، وعائشة.

وأحمر بن جزء هذا رجل من أصحاب النبي ﷺ له حديث واحد.

حديث عبد الله بن أقرم حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس.

ولا نعرف لعبد الله بن أقرم، عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

أخرجه عبد الرزاق (٢٩٢٣)، والحميدي (٩٢٣)، وابن أبي شيبة (٢٦٥٧)، أحمد ٤/٣٥، وابن ماجه (٨٨١) و(٨٨١م)، والنسائي ٢/٢١٣، وفي الكبرى (٦٩٩) من طريق داود بن قيس الفراء، عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخزاعي، فذكره.

لم أقف على علتة، وظاهره الصحة، إلا أن عبد الله بن أقرم لا يُعرف له إلا هذا الحديث.

٣٥- (٢٨٣) حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع طاووسا، يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، قال: هي السنة، فقلنا: إنا لنراه جفاء بالرجل، قال: بل هي سنة نبيكم ﷺ.

هذا حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٣٠٣٠) و(٣٠٣٣) و(٣٠٣٥)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٧)، وأحمد ١/٣١٣. ومسلم ٢/٧٠، وأبو داود (٨٤٥)، وابن خزيمة (٦٨٠) من طريق طاووس، فذكره.

معلول بالوقف، فقد أخرجه عبد الرزاق (٣٠٢٩) عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، أنه رأى ابن عمر، وابن الزبير، وابن عباس يقعون بين السجدين. «موقوف». وقال البزار أيضًا: هذا الحديث لا نعلم له طريقًا غير هذا الطريق من جهة تثبت لهذا اللفظ، وقد روي نحو من معناه. (مسنده ٤٨٤١).

ولذلك قال الترمذي: وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث من أصحاب النبي ﷺ: لا يرون بالإقعاء بأسًا. وهو قول بعض أهل مكة من أهل الفقه، والعلم. وأكثر أهل العلم يكرهون الإقعاء بين السجدين.

ملاحظة: في طبعة العلامة أحمد شاكر: «حسن صحيح»، والمثبت من النسخ الخطية المعتمدة، وتحفة الأشراف.

٣٦- (٢٩١) حدثنا أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، قال: من السنة أن يخفي التشهد.

حديث ابن مسعود حديث حسن غريب.

والعمل عليه عند أهل العلم.

أخرجه أبو داود (٩٨٦)، وابن خزيمة (٧٠٦) من طريق أبي سعيد الأشج، قال: حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، فذكره.

علته: تفرد محمد بن إسحاق به، وهو مدلس، وقد قال الدارقطني: تفرد به محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه. «أطراف الغرائب والأفراد» (٥٩٩٠).

٣٧- (٢٩٤) حدثنا محمود بن غيلان، ويحيى بن موسى، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان إذا

جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته، ورفع إصبعه التي تلي الإبهام يدعو بها، ويده اليسرى على ركبته باسطها عليه.

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير، ونمير الخزاعي، وأبي هريرة، وأبي حميد، ووائل بن حجر.

حديث ابن عمر حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه.

أخرجه عبد الرزاق (٣٢٣٨)، وأحمد ١٤٧/٢، ومسلم ٩٠/٢، وابن ماجه (٩١٣)، والنسائي ٣٧/٣، وفي الكبرى (١١٩٣)، وابن خزيمة (٧١٧) من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، فذكره.

لم نقف على علته، وظاهره الصحة، وقد رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر، ورواه علي بن عبد الرحمن المعاوي عن ابن عمر، وكلها في صحيح مسلم. فلعله استغرب رواية معمر عن عبيد الله.

٣٨- (٣٠١) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يؤمنا، فينصرف على جانبيه جميعاً: على يمينه وعلى شماله.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأنس، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة.

حديث هلب حديث حسن.

وعليه العمل عند أهل العلم: أنه ينصرف على أي جانبيه شاء، إن شاء عن يمينه، وإن شاء عن يساره.

وقد صح الأمران عن النبي ﷺ.

ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال: إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه،

وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره.

تقدم الكلام عليه برقم (٢٥٢).

٣٩- (٣٠٢) حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقي، عن جده، عن رفاعة بن رافع، أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد يوماً، قال رفاعة ونحن معه: إذ جاءه رجل كالبدوي، فصلّى فأخف صلاته، ثم انصرف، فسلم على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: وعليك، فارجع فصل فإنك لم تصل، فرجع فصلّى، ثم جاء فسلم عليه، فقال: وعليك، فارجع فصل فإنك لم تصل، ففعل ذلك مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يأتي النبي ﷺ فيسلم على النبي ﷺ، فيقول النبي ﷺ: وعليك، فارجع فصل فإنك لم تصل، فخاف الناس وكبر عليهم أن يكون من أخف صلاته لم يصل، فقال الرجل في آخر ذلك: فأرني وعلمي، فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فقال: أجل إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ كما أمرك الله، ثم تشهد فأقم أيضاً، فإن كان معك قرآن فاقراً، وإلا فاحمد الله وكبره وهللته، ثم اركع فاطمئن راکعاً، ثم اعتدل قائماً، ثم اسجد فاعتدل ساجداً، ثم اجلس فاطمئن جالساً، ثم قم، فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك، قال: وكان هذا أهون عليهم من الأول، أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته، ولم تذهب كلها.

وفي الباب عن أبي هريرة، وعمار بن ياسر.

حديث رفاعة بن رافع حديث حسن.

وقد روي عن رفاعة هذا الحديث من غير وجه.

أخرجه عبد الرزاق (٣٧٣٩)، وابن أبي شيبة (٢٩٧٥) و(٣٧٤٤٩)، وأحمد ٤/٣٤٠، والدارمي (١٤٤٥)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩)، وابن ماجه (٤٦٠)، وأبو

داود (٨٥٨) و(٨٦٠) و(٨٦١)، والنسائي ٢٠/٢ و١٩٣ و٢٢٥ و٣/٥٩ و٦٠، وفي الكبرى (٦٤٤) و(٧٢٦) و(١٢٣٧) و(١٢٣٨) و(١٦٤٣)، وأبو يعلى (٦٦٢٣)، وابن خزيمة (٥٤٥) و(٥٩٧ و٦٣٨)، وابن حبان (١٧٨٧) من طريق علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، فذكره.

رواه الترمذي عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى، عن جده، عن رفاعة بن رافع، ولم يقل: «يحيى بن علي بن أبيه»، وهذه هي علة الحديث، إذ المحفوظ: «عن أبيه» كما في التخريج المتقدم، وكما أشار إليه علماء العلل. أما زيادة العلامة أحمد شاكر في طبعته: «عن أبيه» فهو غلط محض، بدلالة ما نص عليه المزي في التحفة، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/٢٧٧.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٤٠)، وأحمد ٤/٣٤٠، وأبو داود (٨٥٩) من طرق عن محمد بن عمرو، عن علي بن يحيى بن خلاد الزرقى، عن رفاعة بن رافع الزرقى، قال: جاء رجل... فذكره، ليس فيه: «عن أبيه».

وأخرجه أبو داود (٨٥٧) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه. ليس فيه: «عن أبيه»، ولم يسم عمه.

قال البخاري: رفاعة بن رافع، الأنصاري، الزرقى، ابن عفراء، شهد بدرًا.

نسبه قتيبة، عن رفاعة بن يحيى، مدني.

وقال حجاج: حدثنا همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عمه رفاعة بن رافع، سمع النبي ﷺ يقول: لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء... وذكر الصلاة.

وعن حماد، عن إسحاق، لم يقمه.

وقال إسماعيل: حدثني سليمان، عن ابن عجلان، عن علي بن يحيى بن خلاد بن

رافع، عن أبيه، عن عمه، وكان بدرياً... مثله.

وقال إبراهيم بن حمزة: عن حاتم، عن ابن عجلان.

وقال يحيى بن بكير: حدثني عبد الله بن سويد، عن عياش بن عباس، عن بكير بن عبد الله، عن علي بن يحيى، عن أبي السائب، رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقال أبو نعيم: حدثنا داود بن قيس، عن علي بن يحيى بن خلاد، قال: حدثني أبي، عن عم له بدري، عن النبي ﷺ.

وقال قتيبة: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن جده، عن رفاعة بن رافع، عن النبي ﷺ.

وقال الحسن بن الربيع: حدثنا ابن إدريس، عن ابن عجلان، عن علي بن خلاد بن السائب، الأنصاري، عن أبيه، عن عم لأبيه، عن النبي ﷺ.

وقال إبراهيم بن يحيى: حدثنا أبي، عن عبيد الله بن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، عن أبيه، عن جده، أنه خرج هو وابن خالته معاذ ابن عفراء، حتى قدما مكة، فلقيا النبي ﷺ.

وقال أبو العباس، يعني السراج: حدثنا محمد أبو يحيى، قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا همام، عن إسحاق، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن رفاعة، وكان رفاعة ومالك أخوين، من أهل بدر. «التاريخ الكبير» ٣/ ٣١٩.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث؛ رواه حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه، لم يذكر أباه، أن رجلاً دخل المسجد، فصلى، والنبي ﷺ قاعد... فذكر الحديث.

ورواه همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد،

عن أبيه، عن عمه رفاعه بن رافع، عن النبي ﷺ.

قال أبي: ورواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وداود بن قيس، وابن عجلان، عن علي بن يحيى بن خلاد، فقالوا: عن أبيه، عن رفاعه.

وحماد، ومحمد بن عمرو لا يقولان: عن أبيه.

والصحيح: عن أبيه، عن عمه رفاعه. «علل الحديث» (٢٢١).

وقال ابن أبي حاتم أيضا: سئل أبو زرعة عن حديث حماد بن سلمة، عن إسحاق بن

عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه، عن النبي ﷺ.

فقال: وهم حماد، والحديث حديث همام، عن إسحاق، عن علي بن يحيى بن

خلاد، عن أبيه، عن عمه، عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد، يعني ابن أبي حاتم: ورواه محمد بن عمرو بن علقمة، فقال:

عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه، أسقط أباه من الإسناد، كما رواه حماد. «علل

الحديث» (٢٢٢).

٤٠ - (٣٠٧) حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا

حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ

في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج، والسماء والطارق، وشبههما.

وفي الباب عن خباب، وأبي سعيد، وأبي قتادة، وزيد بن ثابت، والبراء.

حديث جابر بن سمرة حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٩٠) و(٣٦٠٦)، وأحمد ١٠٣/٥ و١٠٦/٥ و١٠٨/٥،

والدارمي (١٤٠٤)، والبخاري في جزء القراءة (٣١٠)، وأبو داود (٨٠٥)، والنسائي

١٦٦/٢، وفي الكبرى (١٠٥٣ و١١٥٩٨)، وابن حبان (١٨٢٧) من طريق حماد بن

سلمة، عن سماك بن حرب، فذكره.

علته: تفرد سماك بن حرب به، وقد قال النسائي في السنن الكبرى (٣٢٩٥):
«سماك بن حرب ليس ممن يُعتمد عليه إذا انفرد بالحديث». ولذلك يَبين اختلاف أهل العلم في قدر القراءة في الظهر والعصر.

٤١ - (٣٠٩) حدثنا عبدة بن عبد الله الخزاعي، قال: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنا حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها، ونحوها من السور.
وفي الباب عن البراء بن عازب.

حديث بريدة حديث حسن وقد روي عن النبي ﷺ أنه قرأ في العشاء الآخرة بالتين والزيتون.

أخرجه أحمد ٥ / ٣٥٤، و«النسائي» ٢ / ١٧٣، وفي الكبرى (١٠٧٣) من طريق الحسين بن واقد، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، فذكره.

بين المصنف علته، وهو الحديث الأقوى منه المروي عنده (٣١٠)، وفي الصحيحين عن البراء بن عازب أنه ﷺ قرأ في العشاء الآخرة بالتين والزيتون. البخاري (٧٦٧) و(٧٦٩) و(٤٩٥٢) و(٧٥٤٦)، ومسلم ٢ / ٤١.

٤٢ - (٣١١) حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، قال: صلى رسول الله ﷺ الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: إني أراكم تقرءون وراء إمامكم، قال: قلنا: يا رسول الله، إي والله، قال: لا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها.
وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة، وأنس، وأبي قتادة، وعبد الله بن عمرو.

حديث عبادة حديث حسن.

وروى هذا الحديث الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، عن

النبي ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. وهذا أصح.

أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٧٣، وأحمد ٥/ ٣١٣ و٣٢٢ و٣١٦ و٣٢٢، والبخاري في القراءة خلف الإمام (٨١م) و(٢٧٠) و(٢٧١)، وأبو داود (٨٢٣)، وابن خزيمة (١٥٨١)، وابن حبان (١٧٨٥) و(١٧٩٢) و(١٨٤٨) من طريق محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع الأنصاري، فذكره.

علته: أن هذه الرواية من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة، بهذا المتن، وقد أعلها الترمذي بما رواه سفيان بن عيينة وغيره من أصحاب الزهري، عن الزهري عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. وهي الرواية التي أخرجها قبل برقم (٢٤٧)، وهي في البخاري (٧٥٦) ومسلم ٨/ ٢ من طريق سفيان، فهذا هو المحفوظ في هذا الإسناد.

٤٣ - (٣١٢) حدثنا الأنصاري، قال: حدثنا معن، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن أكيمة الليثي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: هل قرأ معي أحد منكم آنفًا؟ فقال رجل: نعم يا رسول الله، قال: إني أقول مالي أنازع القرآن؟ قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ.

وفي الباب عن ابن مسعود، وعمران بن حصين، وجابر بن عبد الله.

هذا حديث حسن.

وابن أكيمة الليثي اسمه عمارة، ويقال: عمرو بن أكيمة.

أخرجه مالك (٢٣٠)، وعبد الرزاق (٢٧٩٥) و(٢٧٩٦)، والحميدي (٩٨٣)، وابن أبي شيبة، (٣٧٩٧)، وأحمد ٢/ ٢٤٠ و٢٨٤ و٢٨٥ و٣٠١ و٤٨٧،

والبخاري في القراءة خلف الإمام (١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(٢٧٥)، وابن ماجه (٨٤٨) و(٨٤٩)، وأبو داود (٨٢٦) و(٨٢٧)، والنسائي ٢ / ١٤٠، وفي الكبرى (٩٩٣)، وابن حبان (١٨٤٣) و(١٨٤٩) من طريق ابن شهاب الزهري، عن ابن أكيمة الليثي، فذكره.

علة هذا الحديث في متنه، حيث أُدرج فيه من كلام الزهري، فقال الترمذي: «وروى بعض أصحاب الزهري هذا الحديث، وذكروا هذا الحرف: قال: قال الزهري: فاتتهى الناس عن القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ».

قال البخاري عقب (١١٣): وقوله: «فاتتهى الناس» من كلام الزهري، وقد بينه لي الحسن بن صباح، قال: حدثنا مبشر، عن الأوزاعي، قال الزهري: فاتعظ المسلمون بذلك، لم يكونوا يقرؤون فيما جهر.

وقال مالك: قال ربيعة، للزهري: إذا حدثت فبين كلامك من كلام النبي ﷺ.

قال أبو داود (٨٢٦): روى حديث ابن أكيمة هذا معمر، ويونس، وأسامة بن زيد، عن الزهري على معنى مالك.

وقال أبو داود (٨٢٧): ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، وانتهى حديثه إلى قوله: «مالي أنزع القرآن».

ورواه الأوزاعي، عن الزهري، قال فيه: قال الزهري: فاتعظ المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرؤون معه فيما يجهر به ﷺ.

قال أبو داود: سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال: قوله: «فاتتهى الناس»، من كلام الزهري.

ثم أشار الترمذي إلى علة أخرى حينما بين تناقض هذه الرواية مع ما رواه أبو هريرة وأفتى به، فقال: «وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف

الإمام؛ لأن أبا هريرة هو الذي روى عن النبي ﷺ هذا الحديث وأروى أبو هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، هي خداج، غير تمام، فقال له حامل الحديث: إني أكون أحياناً وراء الإمام، قال: اقرأ بها في نفسك وأروى أبو عثمان النهدي، عن أبي هريرة قال: أمرني النبي ﷺ أن أنادي أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب.

٤٤ - (٣١٤) حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم، وقال: رب اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج صلى على محمد وسلم، وقال: رب اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب فضلك.

(٣١٥) وقال علي بن حجر: قال إسماعيل بن إبراهيم: فلقيت عبد الله بن الحسن بمكة، فسألته عن هذا الحديث فحدثني به، قال: كان إذا دخل قال: رب افتح لي باب رحمتك، وإذا خرج قال: رب افتح لي باب فضلك.

وفي الباب عن أبي حميد، وأبي أسيد، وأبي هريرة.

حديث فاطمة حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (١٦٦٤)، وابن أبي شيبة (٣٤٣١) و(٣٠٣٨٣)، وأحمد ٢٨٢ / ٦ و٢٨٣ / ٦، وابن ماجه (٧٧١)، أبو يعلى (٦٧٥٤) و(٦٨٢٢) من طريق عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، فذكرته.

بين الترمذي علته فقال: «وليس إسناده بمتصل. وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهراً.

كما أن فيه علة أخرى، وهي ضعف ليث بن أبي سليم، وقد اختلف فيه عليه كما

بيَّنه الإمام الدارقطني مُفصَّلاً في العلل (٣٩٧٧).

٤٥ - (٣٢٠) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج.

وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة.

حديث ابن عباس حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٣١) و(١١٩٣٦)، وأحمد ١/٢٢٩ و٢٨٧ و٣٢٤ و٣٣٧، وابن ماجة (١٥٧٥)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والنسائي ٤/٩٤، وفي الكبرى (٢١٨١)، وابن حبان (٣١٧٩ و٣١٨٠) من طريق محمد بن جحادة الأودي، قال: سمعت أبا صالح، فذكره.

علته: أبو صالح وهو مولى أم هانئ، وهو ضعيف، ضعَّفه الجوزجاني، والعقيلي، وابن عدي، وابن الجارود، والساجي، وأبو أحمد الحاكم، وابن حبان، وقال: يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه. (كتاب المجروحين ١/٢١٠). وينظر تهذيب الكمال ٤/٧-٨.

٥٦ - (٣٢٢) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشترء فيه، وأن يتحلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة.

وفي الباب عن بريدة، وجابر، وأنس.

أخرجه ابن أبي شيبة (٥٤٥٠) و(٧٩٩٠)، وأحمد ٢/١٧٩، وابن ماجة (٧٤٩) و(٧٦٦ و١١٣٣)، وأبو داود (١٠٧٩)، والنسائي ٢/٤٧ و٤٨، وفي الكبرى (٧٩٥ و٧٩٦ و٩٩٣)، وابن خزيمة (١٣٠٤) و(١٣٠٦) و(١٨١٦) من طريق محمد بن عجلان.

وأخرجه أحمد ٢/٢١٢ من طريق أسامة بن زيد الليثي، كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، فذكره.

أَعْلَهُ الْمَصْنُفُ بِنكَارَةِ مَتْنِهِ، حَيْثُ قَالَ بِإِثْرِهِ: «وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: رِخْصَةً فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ رِخْصَةً فِي إِشَادِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ».

٥٧- (٣٣٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ حَصِيرًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ.

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٠٤٤)، وَأَحْمَدُ ٣/١٠ و ٥٢ و ٥٩، وَمُسْلِمٌ ٢/٦٢ و ١٢٨، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٢٩)، وَأَبُو يَعْلَى (١٣٠٨) و (٢٣١١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠٠٤)، وَابْنُ حَبَانَ (٢٣٠٧) مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، طَلْحَةَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَذَكَرَهُ.

عَلْتُهُ: أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ جَابِرٍ صَحِيْفَةٌ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، قَالَ: كَانَ شُعْبَةُ يَرَى أَنَّ أَحَادِيثَ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، إِنَّمَا هِيَ كِتَابُ سَلِيمَانَ الْيَشْكُرِيِّ». (الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ) ١/١٤٤.

وَقَالَ الدُّوْرِيُّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، إِنَّمَا هِيَ صَحِيْفَةٌ. (تَارِيخُهُ) (٤٤٥٨).

٥٨- (٣٥٧) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيْحٍ، عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ الْحَمْصِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ أَنْ يَنْظَرَ فِي جُوفِ بَيْتِ أَمْرٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ

فقد دخل، ولا يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم، ولا يقوم إلى الصلاة وهو حقن.

وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي أمامة.

حديث ثوبان حديث حسن.

أخرجه أحمد ٥ / ٢٨٠، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٩٣)، وابن ماجه (٦١٩) و (٩٢٣)، وأبو داود (٩٠) من طريق يزيد بن شريح الحضرمي، عن أبي حي المؤذن الحمصي، فذكره.

علته: الاختلاف في إسناده، فقد ذكر الترمذي أنه روي من طريق يزيد بن شريح، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ. (أحمد ٥ / ٢٥٠، وابن ماجه ٦١٧). وروي من طريق يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. (أبو داود ٩١).

وقال الدارقطني: يرويه يزيد بن شريح، واختلف عنه:

فرواه ثور بن يزيد، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي المؤذن، عن أبي هريرة، قال ذلك أصبغ بن زيد، عن منصور، بن زاذان، عن ثور بن يزيد.

وخالفه عيسى بن يونس فرواه عن ثور، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي حي، عن أبي هريرة، ووهم في قوله: شرحبيل بن مسلم، وإنما أراد يزيد بن شريح.

وخالفه حبيب بن صالح فرواه عن يزيد بن شريح، عن أبي حي المؤذن، عن ثوبان، عن النبي ﷺ.

وخالفه معاوية بن صالح فرواه، عن السفر بن نسير، عن يزيد بن شريح، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وابن وهب، وزيد بن الحباب، عن معاوية.

وخالفهم معن بن عيسى فرواه عن معاوية بن صالح، عن السفر بن نسير، عن

يزيد بن خمير، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: لا يأتي أحدكم الصلاة وهو حقن، فقط وهم فيه.

والصحيح عن معاوية بن صالح، عن السفر، عن يزيد بن شريح، عن أبي أمامة، وعن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي، عن ثوبان.

٥٩- (٣٦٠) حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا الحسين بن واقد، قال: حدثنا أبو غالب، قال: سمعت أبا أمامة، يقول: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون.

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٣٦) و(١٧٤٢٣)، والطبراني في الكبير (٨٠٩٠) و(٨٠٩٨)، والبغوي (٨٣٨) من طريق علي بن حسن بن شقيق، قال: حدثني حسين بن واقد، قال: حدثنا أبو غالب، فذكره.

علته: تفرد أبي غالب بروايته، ولا يحتمل تفرده، فهو ضعيف عند التفرد، ضعفه أبو حاتم والنسائي وابن سعد وابن حبان، كما بيناه في تحرير التقریب ٤ / ٢٤٩.

٦٠- (٣٦٦) حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود هو الطيالسي، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرنا سعد بن إبراهيم، قال: سمعت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود، يحدث عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف، قال شعبة: ثم حرك سعد شفتيه بشيء، فأقول: حتى يقوم؟، فيقول: حتى يقوم.

هذا حديث حسن، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

والعمل على هذا عند أهل العلم: يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين

الأولين، ولا يزيد على التشهد شيئاً في الركعتين الأوليين أوقالوا: إن زاد على التشهد فعليه سجدة السهو.

هكذا روي عن الشعبي وغيره.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٣٣)، وأحمد ١/ ٣٨٦ و ٤١٠ و ٤٢٨ و ٤٣٦ و ٤٦٠، وأبو داود (٩٩٥)، والنسائي ٢/ ٢٤٣، وفي الكبرى (٧٦٦)، وأبو يعلى (٥٢٣٢) من طريق سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي عبيدة بن عبد الله، فذكره.

علته الانقطاع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

٦١ - (٣٧٧) حدثنا هناد، قال: حدثنا قبيصة، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو.

حديث عائشة حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٦٢٧٩)، وأحمد ٦/ ١٥٠ و ٢١٨ و ٢٥٩، وابن ماجه (٦٥٥)، وأبو داود (٦٤١)، وابن خزيمة (٧٧٥)، وابن حبان (١٧١١) و (١٧١٢) من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة بن دعامة، عن محمد بن سيرين، عن صفية بنت الحارث، فذكرته.

علته: أنه روي موقوفاً ومرسلاً، والصحيح مرسل. قال الدارقطني: «يرويه محمد بن سيرين، واختلف عنه: فرواه قتادة، عن ابن سيرين، واختلف عن قتادة: فأسنده حماد بن سلمة، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وخالفه شعبة، وسعيد بن بشير، فروياه عن قتادة، موقوفاً. ورواه أيوب السخيتاني، وهشام بن حسان، عن ابن سيرين، مرسلاً، عن عائشة أنها نزلت على

صفية بنت الحارث، حدثتها بذلك، ورفعنا الحديث. وقول أيوب، وهشام، أشبه بالصواب». (العلل) (٣٧٨٠).

٦٢- (٣٧٩) حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي الأحوص، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه.

وفي الباب عن معقيب، وعلي بن أبي طالب، وحذيفة، وجابر بن عبد الله.

حديث أبي ذر حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٢٣٩٨)، و(٢٣٩٩)، والحميدي (١٢٨)، وابن أبي شيبه (٧٩٠٣)، وأحمد ٥/١٥٠ و١٦٣ و١٧٩، والدارمي (١٥٠٥)، وابن ماجه (١٠٢٧)، وأبو داود (٩٤٥)، والنسائي ٦/٣، وفي الكبرى (٥٣٧ و١١١٥)، وابن خزيمة (٩١٣) و(٩١٤)، وابن حبان (٢٢٧٣) و(٢٢٧٤) من طريق ابن شهاب الزهري، عن أبي الأحوص، فذكره.

فيه علتان:

الأولى: ضعف أبي الأحوص، قال الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول: أبو الأحوص الذي يروي عنه الزهري، ليس بشيء. «تاريخه» (٥٢١٧).

والأخرى: أن الصواب في إسناده: الزهري، قال سمعت أبا الأحوص يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي ذر. قال الدارقطني: يرويه أصحاب الزهري: معمر ويونس وابن عيينة وعقيل وابن جريج، عن الزهري، عن أبي الأحوص، عن أبي ذر. وقال قائل: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، وهم. والصواب: عن الزهري، سمعت أبا الأحوص يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي ذر. «العلل» (١١٤٣).

٦٣ - (٣٨٣) حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً. وفي الباب عن ابن عمر.

حديث أبي هريرة حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبة (٤٦٣٥)، وأحمد / ٢ / ٢٣٢ و ٢٩٠ و ٢٩٥ و ٣٣١ و ٣٩٩، الدارمي (١٥٤٧)، ومسلم / ٢ / ٧٤، وأبو داود (٩٤٧)، والنسائي / ٢ / ١٢٧، وفي الكبرى (٩٦٦)، وأبو يعلى (٦٠٤٣)، وابن خزيمة (٩٠٨)، وابن حبان (٢٢٨٥) من طريق هشام بن حسان القُرْدُوسِي، عن محمد بن سيرين، فذكره.

علته: الاختلاف على هشام بن حسان فيه، قال الدارقطني: يرويه هشام بن حسان، واختلف عنه:

فرواه زائدة بن قدامة، وأبو جعفر الرازي، ومحمد بن سلمة، وعبد الوهاب الثقفي، وجريير بن عبد الحميد، وجعفر الأحمر، وعلي بن عاصم، عن هشام، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إلا أن علي بن عاصم، قال فيه: عن خالد الحذاء، وهشام، ورفعاه عنهما.

ورواه الثوري، ويحيى القطان، وحفص بن غياث، وأسباط بن محمد، ويزيد بن هارون، وحماد بن زيد، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: نهى، ولم يصرحوا برفعه.

وكذلك رواه أيوب السختياني، وأشعث بن عبد الملك، إلا أن في حديث أسباط، عن هشام؛ نهينا، وهذا كالصريح. (العلل ١٨٢٧)

وقد رواه قتادة عن ابن سيرين، واختلف عنه، فروي مرفوعاً ومرسلاً، قال الدارقطني: رواه أبو جعفر الرازي، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن

النبي ﷺ. حدث به عصام بن سيف البحراني كذلك وخالفه مهرا بن أبي عمر، وخلف بن الوليد، وأبو النضر، روه عن أبي جعفر الرازي، عن هشام بن حسان، وقد تقدم في موضعه عنهم.

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلا، عن النبي ﷺ، بخلاف رواية عصام بن سيف، عن أبي جعفر الرازي، عن قتادة.

ورواه عمران بن خالد، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. (العلل ١٨٢٧).

٦٤ - (٣٨٤) حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي رافع، أنه مر بالحسن بن علي وهو يصلي، وقد عقص ضفرته في قفاه، فحلها، فالتفت إليه الحسن مغضبا، فقال: أقبل على صلاتك ولا تغضب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذلك كفل الشيطان.

وفي الباب عن أم سلمة، وعبد الله بن عباس.

حديث أبي رافع حديث حسن.

أخرجه عبد الرزاق (٢٩٩١)، وأحمد (٦/٢٤٣٧٥)، وأبو داود (٦٤٦)، وابن خزيمة (٩١١)، وابن حبان (٢٢٧٩) من طريق ابن جريج، قال: حدثني عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، فذكره.

قلتُ: إنما اقتصر على تحسينه للاختلاف الواقع في أسانيده، مع أنه صحح هذه الرواية، وهذا يدل على أن الحديث المعلول بعلة ما تُنزله عنده إلى هذه المرتبة، فقد قال في ترتيب العلل الكبير (١٢٥-١٢٧): «حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن مخول بن راشد، عن المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة،

أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص . وقال أسود بن عامر: عن زهير، عن مخول، عن شرحبيل المدني: أن أبا رافع، قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث. وقال شعبة: عن مخول عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ.

حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا ابن جريج، عن عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي رافع، أنه مر بالحسن بن علي وقد عقص ضفرته في قفاه، فحلها، فالتفت إليه الحسن مغضبا، فقال: أقبل على صلاتك، ولا تغضب فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذلك كفل الشيطان. قال أبو عيسى: وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مخول فيه اضطراب. ورواية شعبة عن مخول أشبه وأصح من حديث المؤمل عن سفيان، عن مخول، لأن شعبة قال: عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، وأبو سعيد هو عندي سعيد المقبري».

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث؛ رواه المؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن مخول، عن سعيد المقبري، عن أم سلمة، قالت: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل ورأسه معقوص. قال أبي: إنما روي عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، وكنية سعيد المقبري أبو سعيد، وأخطأ مؤمل، إنما الحديث عن أبي رافع. «علل الحديث» (٢٨٩).

وقال الدارقطني: يرويه ابن جريج، عن عمران بن موسى، وهو أخو أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي رافع.

ورواه مخول بن راشد، عن أبي سعيد المدني، وهو سعيد المقبري، عن أبي رافع، ولم يقل فيه: عن أبيه.

قال ذلك زهير بن معاوية، وشعبة، عن مخول.

واختلف عن الثوري:

فرواه مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن أم سلمة. ووهم في ذكر أم سلمة فيه، وغيره لا يذكر فيه أم سلمة. وحديث عمران بن موسى أصحابها إسنادا. «العلل» (١١٧٨).

وقال الدارقطني: يرويه مخول بن راشد، واختلف عنه: فرواه مؤمل، وأبو حذيفة، عن الثوري، عن مخول، عن المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة. وغيرهما يرويه عن الثوري، عن مخول، ولا يذكر فيه أم سلمة. ورواه شعبة، وشريك، عن مخول وهو الصواب. «العلل» (٣٩٨٤).

٦٥ - (٣٩١) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبد الله ابن بُحَيْنَةَ الأَسَدِي حليف بني عبد المطلب، أن النبي ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس، فلما أتم صلاته سجد سجدتين، يكبر في كل سجدة وهو جالس، قبل أن يسلم، وسجدهما الناس معه، مكان ما نسي من الجلوس.

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف.

حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الأعلى، وأبو داود، قالوا: حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، أن أبا هريرة، والسائب القاري، كانا يسجدان سجدتي السهو قبل التسليم.

حديث ابن بحنة حديث حسن.

أخرجه مالك (٢٥٦) و(٢٥٧)، وعبد الرزاق (٣٤٤٩) و(٣٤٥٠) و(٣٤٥١)، والحميدي (٩٢٧) و(٩٢٨)، وابن أبي شيبة (٤٤٨٢) و(٣٤/٢)، وأحمد ٥/٣٤٥ و(١٢٢٤) و(٣٤٦) و(٣٤٦)، والدارمي (١٦٢٠)، والبخاري (٨٢٩) و(٨٣٠) و(١٢٢٤) و(١٢٢٥) و(١٢٣٠) و(٦٦٧٠)، ومسلم ٢/٨٣، وابن ماجه (١٢٠٦) و(١٢٠٧)، وأبو داود (١٠٣٤) و(١٠٣٥) والنسائي ٢/٢٤٤ و(١٩/٣) و(٢٠) و(٣٤)، وفي الكبرى (٦٠١ - ٦٠٧) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٨٥)، وأبو يعلى

(٢٦٣٩)، وابن خزيمة (١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١)، وابن حبان (١٩٣٨) و١٩٣٩ و١٩٤١ و٢٦٧٦ و٢٦٧٧ و٢٦٧٨ و٢٦٧٩) من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، فذكره.

هذا الحديث اختلفت النسخ في تصحيحه وتحسينه، ولم يرد في تحفة الأشراف حكم الترمذي عليه، فتوقفنا فيه، على أن الحديث صحيحٌ مروى في الصحيحين، كما في تخريجنا له.

٦٦ - (٣٩٥) حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: أخبرني أشعث، عن ابن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، أن النبي ﷺ صلى بهم فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم.

هذا حديث حسن غريب.

وروى ابن سيرين، عن أبي المهلب، وهو عم أبي قلابة غير هذا الحديث.
وروى محمد هذا الحديث، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب.
وأبو المهلب اسمه عبد الرحمن بن عمرو، ويقال أيضا معاوية بن عمرو.
وقد روى عبد الوهاب الثقفي، وهشيم، وغير واحد هذا الحديث عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة بطوله وهو حديث عمران بن حصين، أن النبي ﷺ سلم في ثلاث ركعات من العصر، فقام رجل يقال له: الخرباق.

أخرجه أبو داود (١٠٣٩)، والنسائي ٣/٢٦، وفي الكبرى (٦٠٩ و١١٦٠)، وابن خزيمة (١٠٦٢)، وابن حبان (٢٦٧٠ و٢٦٧٢) من طريق محمد بن عبد الله بن المشنى الأنصاري، قال: أخبرني أشعث، عن محمد بن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، فذكره.

هذا حديث معلول بذكر التشهد، فالمتن معروف من غيرها، ولذلك فإن الحُفَظَ قد وهَّموا أشعث بن عبد الملك الحمراي؛ لمخالفته الثقات في هذا الحديث.

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٥٥: وقد رواه شعبة ووهيب وابن علية والثقفى وهشيم وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وغيرهم عن خالد الحذاء، لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد عنه، ورواه أيوب عن محمد قال: أُخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد. وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدين، وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه.

وتناوله صديقنا العلامة ناصر الدين الألباني طيب الله ثراه في إرواء الغليل (٤٠٣)، فدرسه وخلص إلى أنه «ضعيف شاذ».

أما ما ذهب إليه صديقنا العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط يرحمه الله في تحقيقه لسنن أبي داود من تصحيح هذا الحديث فلا يُعَرَّج عليه.

٦٧- (٣٩٦) حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عياض بن هلال، قال: قلت لأبي سعيد: أهدنا يصلي فلا يدري كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس.

وفي الباب عن عثمان، وابن مسعود، وعائشة، وأبي هريرة.

حديث أبي سعيد حديث حسن.

وقد روي هذا الحديث عن أبي سعيد من غير هذا الوجه.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: إذا شك أحدكم في الواحدة والثنتين فليجعلهما واحدة، وإذا شك في الاثنتين والثلاث فليجعلهما اثنتين، وليسجد في ذلك سجدتين قبل أن يسلم.

والعمل على هذا عند أصحابنا.

وقال بعض أهل العلم: إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى فليُعد.

أخرجه عبد الرزاق (٥٣٣ و ٣٤٦٣)، وابن أبي شيبة (٨٠٨٠)، وأحمد ١٢/٣ و ٣٧ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥، وابن ماجة (١٢٠٤)، وأبو داود (١٠٢٩)، والنسائي في الكبرى (٥٩٠) و (٥٩١) و (٥٩٢) و (٥٩٣)، وأبو يعلى (١١٤١)، و (١٢٤١)، وابن خزيمة (٢٩)، وابن حبان (٢٦٦٥) و (٢٦٦٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، قال: حدثنا عياض، فذكره.

هذا حديث معلول بجهالة عياض بن هلال الذي ذكر على أنحاء شتى، قال المزني: «عياض بن هلال، وقيل: هلال بن عياض، وقيل: عياض بن عبد الله، وقيل: عياض بن أبي زهير الأنصاري». (تهذيب الكمال ٥٧٣/٢٢)، وهذا هو حال المجهولين. وتُنظر التفاصيل في كتابنا المسند المصنف المعلل ٥٦-٥٥/٢٨.

٦٨- (٤٠٤) حدثنا قتيبة، قال: حدثنا رفاع بن يحيى بن عبد الله بن رفاع بن رافع الزرقي، عن عم أبيه معاذ بن رفاع، عن أبيه، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست، فقلت: الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مباركا عليه، كما يحب ربنا ويرضى، فلما صلى رسول الله ﷺ انصرف، فقال: من المتكلم في الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثانية: من المتكلم في الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثالثة: من المتكلم في الصلاة؟ فقال رفاع بن رافع ابن عفراء: أنا يا رسول الله، قال: كيف قلت؟ قال: قلت: الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه مباركا عليه، كما يحب ربنا ويرضى، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده، لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكا، أيهم يصعد بها.

وفي الباب عن أنس، ووائل بن حجر، وعامر بن ربيعة.

حديث رفاع حديث حسن.

وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه في التطوع.

لأن غير واحد من التابعين قالوا: إذا عطس الرجل في الصلاة المكتوبة إنما يحمد الله في نفسه ولم يوسعوا بأكثر من ذلك.

أخرجه أبو داود (٧٧٣)، والنسائي ٢/١٤٥، وفي الكبرى (١٠٠٥) من طريق رفاعة بن يحيى بن عبد الله بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن عم أبيه معاذ بن رفاعة بن رافع، فذكره.

علته: المحفوظ في هذا الحديث أن القائل ليس هو رفاعة بن رافع، بل رجل آخر مبهم، كما في صحيح البخاري (٦٩٩) وغيره.

وإلى اللقاء في الحلقة الثانية بإذن الله .

(يتبع)





مروياتُ قتالِ اليهودِ ونهايتهم روايةً ودرايةً

بقلم : د . سليم الهاللي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيه وعبده، وآله وصحبه، ومن تبعه
ياحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن المستقبل يشكل هاجسًا مخيفًا للبشرية خاصة في ظل إقصاء الإيمان
بالغيب في واقع حياة أكثر الناس؛ حيث تزداد أهمية معرفه المستقبل في مجالات
حياتية كثيرة.

ومن ثم معرفة علاقتها بالصراعات الجيو سياسية، وما ينبي عليها من معاهدات
أو منازعات أو تحالفات.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن البعد الديني حاضر في أذهان صناع القرار في الدول
الكبرى ذات الأطماع التوسعية، ممن كان لهم حظ من الكتاب قبلنا؛ حيث يلعب
ذلك دورًا بارزًا في رسم خريطة المستقبل وصناعته؛ لدفع عجلة التاريخ في اتجاه
تحقيق أطماع تلمودية، ونبوءات توراتية؛ احتوتها بقايا قراطيس محرّفة ممزّقة لا يسلم
لهم منها إلا أمانى وأوهام أو خيالات وأحلام.

غير أن أمة الإسلام تملك دينًا عظيمًا هو مصدر الحقائق، وأصل العلوم، ومسبار
الفهوم؛ تمثل فيه هذا الجانب المستقبلي بوضوح في ما جرى الاصطلاح عليه
بـ(أشرطة الساعة الملاحم والفتن = أخبار آخر الزمان).

هذا الجانب قد يمرُّ عليه أكثر المسلمين الجغرافيين وهم غافلون عن حكمة وضع هذه العلامات أو تلك الأمارات في طريق المسلمين كأُمَّةٍ وحضارة!

لقد ساق الشارع الحكيم هذه الأخبار للأسماع الواعية وليس للاستماع والتسلية؛ لتكون مرجعية المسلم مع كل علاقة تتحقق وكل خبر يقع؛ لتأخذ الأمة المختارة أهبتهما، وتعرف مواطن أقدامها، ويكون ذلك حافزاً لهمم المؤمنين للتغيير الإيجابي؛ فيندفع أهل العزم والمروءات إلى تصدر هذا الدور الريادي؛ ليكونوا من المشاركين في صناعة الأحداث التي تجدد لهذه الأمة أمر دينها؛ لتعود أهلاً لولاية الله ونصرته في آخر الزمان.

فيما أوحى الله عز وجل لرسوله محمد ﷺ مادة غزيرة وعزيزة ينبغي أن تكون عمدة لدراسة مستقبل هذه الأمة مع أمم تتداعى عليها كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، مما يجعل الأمة تعيد ترتيب أولوياتها؛ وتحاول الفرار من بعض أقدار الله إلى بعضها، أو التعجيل ببعضها، وهذا باب من منازعة القدر بالقدر.

إن كثيراً من عصائب الصهيونية في الغرب سارعت في قيام دولة اليهود اللقطة في الأرض المقدسة (فلسطين)؛ لتعجيل دورة الزمان بعودة المسيح عليه السلام، والتي لا تكون إلا بإقامة دولة لليهود في الأرض المقدسة، ومن ثم الاستيلاء على بيت المقدس، وهدم المسجد الأقصى، وبناء الهيكل الثالث - المزعوم - مكانه.

قالت الكاتبة الأمريكية (لي أوبرين) في «المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل» (ص ٢٨٦): «إن المذاهب اللاهوتية؛ لكثرة من فيها من النصارى البروتستانت: تصف إنشاء دولة اليهود؛ بأنه تحقيق لنبوءة توراتية، وهي تذهب إلى أيضاً- إلى تجمع اليهود لتنصيرهم قبل المحيء الثاني للمسيح».

ولقد قامت دراسات تحليلية كثيرة لرصد دور الدين في السياسة الخارجية

الأمريكية، وكانت النتائج مثيرة للدهشة، وصادمة للعقل؛ ومن أهمها^(١):

١- أن العامل الديني المتمثل في (العقيدة الصهيونانية) كان عاملاً رئيساً في التأثير على مسار السياسة الخارجية الأمريكية.

٢- أن جميع ما يتعلق بالجانب العقدي في السياسة الخارجية الأمريكية يتعلق بالضرورة بإسرائيل، ومستقبل وجودها في المنطقة.

٣- أن أمريكا وإن بدت دولة علمانية؛ فإن دور الدين الذي لا يزال - وسيزال - مسيطراً على سياستها الخارجية؛ يجعلها أقرب إلى الدولة الدينية المغلقة.

٤- أن الإبادة الجماعية التي نظمتها الإدارة الأمريكية في العالم العربي؛ استمدت جذورها الأساسية من الكتاب المقدس عندهم.

٥- أن إعادة اليهود للأراضي التوراتية: تعد أقدم نبوءات الكتاب المقدس عند الصليبيين الصهاينة؛ لارتباطها بعودة المسيح، وإشاعة مملكته الألفية (إسرائيل الجديدة) في نهاية التاريخ.

٦- لا تُعدُّ الإدارة الأمريكية حروبها في المنطقة اعتداءً بل استعادة لميراثها الإلهي التوراتي.

فإذا كان الأمر كما وصفت بالأدلة التي قدّمت؛ فينبغي أن تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية والصراعات والملاحم التي ذكرها رسول الله ﷺ في صحيح سنته موضع اهتمامنا ونصب أعيننا، وكذا الأماكن التي نص عليها الوحي على أنها ساحة المعركة بيننا وبين أعدائنا في صلب اهتمامنا استعداداً وإعداداً.

ومما أخذ نصيباً وافراً في السنة النبوية، وله صلة بواقعنا المعاصر ما ورد عن رسول الله ﷺ حول قتال اليهود ونهايتهم في آخر الزمان، ولذلك عزمْتُ بعد التوكل

(١) انظر - مثلاً - «دور الدين السياسة الخارجية الأمريكية» (٢٠٠١ - ٢٠١٢م) دراسة تحليلية، عبد الرحمن علي وافي، رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود - الرياض.

على الله: على جمع تلك المرويات ودراستها دراسة تحليلية؛ تنير لنا دروب المستقبل، وتجعلنا على اطلاع أمين حول هذه القضية المحورية التي شغلت العالمين العربي والإسلامي بل العالم كله على مدار سبعة عقود - متوالية - ولا زالت.

أولاً: الأحاديث الواردة في قتال اليهود ونهايتهم في آخر الزمان.

١ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «تقاتلون اليهود؛ حتى يختبئ أحدهم وراء الحجر، فيقول: يا عبد الله! هذا يهودي ورائي؛ فاقتله». أخرجه البخاري (٢٩٢٥).

وفي رواية له (٣٥٩٣)، وعند مسلم (٢٩٢١) (٨١): «تقاتلكم اليهود؛ فسلطون عليهم، ثم يقول الحجر: يا مسلم! هذا يهودي ورائي؛ فاقتله». وعند مسلم (٢٩٢١) (٧٩): «لتقاتلن اليهود، فلتقتلنهم؛ حتى يقول الحجر: يا مسلم! هذا يهودي؛ فتعال؛ فاقتله».

وفي رواية له: «تقتلون أئمة ويهود؛ حتى يقول الحجر: يا مسلم! هذا يهودي ورائي تعال؛ فاقتله».

وفي رواية عند أحمد (٥٣٥٣)، وفيها: «ثم يسلط الله المسلمين عليه، فيقتلونه ويقتلون شيعته؛ حتى إن اليهودي ليختبئ تحت الشجر أو الحجر، فيقول الحجر أو الشجر للمسلم: هذا يهودي تحتي؛ فاقتله».

وإسناده ضعيف، فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعنه، لكن يشهد له ما قبله.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرج البخاري (٢٩٢٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، حتى يقول الحجر -وراء اليهودي-: يا مسلم! هذا يهودي ورائي؛ فاقتله».

وعنه رضي الله عنه عند مسلم (٢٩٢٢): أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون؛ حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر أو الشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم! يا عبد الله! هذا يهودي خلفي؛ فتعال؛ فاقتله؛ إلا الغرقد؛ فإنه من شجر اليهود».

وفي رواية عند أحمد (٣٩٨ / ٢): «.. لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، فيفر اليهود وراء الحجر، فيقول الحجر: يا عبد الله! يا مسلم! هذا يهودي ورائي».

وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

ثانياً: الأحاديث الواردة في زمان هذا القتال.

١ - حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه:

عن ثعلبة بن عباد العبدي -من أهل البصرة-؛ قال: شهدت يوماً خطبة لسمرة بن جندب، فذكر في خطبته حديثاً عن رسول الله ﷺ، وفيه: «وإنه لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً آخرهم الأعور الدجال: ممسوح العين اليسرى؛ كأنها عين أبي تحيى - لشيخ حينئذ من الأنصار بينه وبين حجرة عائشة - وإنه متى يخرج - أو قال: متى ما يخرج - فإنه سوف يزعم: أنه الله، فمن آمن به وصدقته واتبعه، لم ينفعه صالح من عمله سلف، ومن كفر به وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله - وقال حسن الأشيب: بسىء من عمله سلف - وإنه سيظهر - أو قال: سوف يظهر - على الأرض كلها؛ إلا الحرم، وبيت المقدس، وإنه يحصر المؤمنين في بيت المقدس، فيزلزلون زلزالاً شديداً، ثم يهلكه الله وجنوده، حتى إن جذم الحائط - أو قال: أصل الحائط -، وقال حسن الأشيب: وأصل الشجرة - لينادي - أو قال: يقول: يا مؤمن! أو قال: يا مسلم!، هذا يهودي، أو قال: هذا كافر، تعال؛ فاقتله»، قال: «ولن يكون ذلك كذلك

حتى تروا أمورًا يتفاقم شأنها في أنفسكم، وتساءلون بينكم هل كان نبيكم ذكر لكم منها ذكرًا، وحتى تزول جبال على مراتبها، ثم على أثر ذلك القبض».

قال: ثم شهدت خطبة لسمره ذكر فيها هذا الحديث، فما قدم كلمة، ولا آخرها عن موضعها.

أخرجه بطوله أحمد (٢٠١٧٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٦٩) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٤٤٠)، وأبو داود (١١٨٤)، والنسائي (٣ / ١٤٠ - ١٤١)، وابن خزيمة (١٣٩٧)، وابن حبان (٢٨٥٢)، والحاكم (١ / ٢٣٩) و (٣ / ٣٣٩). والبيهقي (٣ / ٣٣٩).

وإسناده ضعيف؛ لجهالة ثعلبة بن عباد؛ فإنه مجهول.

ولفقرة نهاية اليهود شواهد؛ منها:

- حديث حذيفة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أعلم بما مع الدجال: معه نهران: أحدهما: نار تأجج^(١) في عين من يراه، والآخر: ماء أبيض. من أدركه منكم؛ فليغمض، وليشرب من الذي يراه نارًا؛ فإنه ماء بارد، وإياكم والآخر؛ فإنه فتنة^(٢)، واعلموا أنه مكتوبٌ بين عينيه: كافر^(٣) يقرأه من كتب، ومن لا يكتب^(٤)، وإن إحدى عينيه ممسوحة عليها ظفرة، وإنه يطلع من آخر أمره على بطن الأردن على ثنية أفيق^(٥)، وكل أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ببطن الأردن، وإنه يقتل من

(١) أجيح النار: توقدها.

(٢) هذا دليل على أن ما مع الدجال أمور من جنس سحر التخيل.

(٣) هذا من آيات عجز الدجال وضعفه، ولو كان ربًّا كما يزعم؛ لأزال هذا العيب العظيم من جملة عيوبه، وكله عيوب دالة على دجله وكذبه وتوحيه.

(٤) هذه كرامة للمؤمن الذي عبد الله وأطاعه، فيتمكن من قراءة هذه الجملة، وهو لا يحسن القراءة.

(٥) الثنية: كل عقبة في الجبل؛ قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤ / ٢٨٦): «فيق: مدينة بالشام بين دمشق وطبرية، ويقال لها: أفيق - بالألف - وعقبة فيق: لها ذكر في أحاديث الملاحم».

قلت: عقبة فيق ينحدر منها إلى الغور - غور الأردن -، ومنها يشرف على طبرية وبحيرتها.

المسلمين ثلثاً، ويهزم ثلثاً، ويبقى ثلث، فيحجز بينهم الليل، فيقول بعض المؤمنين: ما تنتظرون أن تلحقوا بإخوانكم في مرضاة ربكم؟ من كان عنده فضل طعام؛ فليعد به على أخيه، وَصَلُّوا حين ينفجر الفجر، وَعَجِّلُوا الصلاة، ثُمَّ أَقْبِلُوا على عدوكم، فلما قاموا يصلون نزل عيسى ابن مريم أمامهم، فصلى بهم، فلما انصرف قال: -هكذا- فَرَجُّوا بيني وبين عَدُوِّ الله. قال: فيذوب -يعني: ذوب الملح- فيسلط الله عليهم^(١) المسلمين، فيقتلونهم حتى إن الحجر والشجر لينادي: يا عبد الله! يا عبد الرحمن! يا مسلم! هذا يهودي؛ فاقتله، فيفنيهم الله ويظهر المسلمون، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية . . .» الحديث.

أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٢ / ٩١٨-٩١٩ / ١٠٣٣)، والحاكم (٤ / ٤٩٠-٤٩٢) من طريقين عن سعيد بن سليمان الواسطي: ثنا خلف بن خليفة الأشجعي: ثنا أبو مالك الأشجعي، عن رُبَيْعِ بنِ حِرَاشٍ، عن حذيفة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»؛ وسكت عليه الذهبي.

قال شيخنا الألباني رحمته الله في «قصة المسيح الدجال» (ص ١٠٥): « وأقول: فيه خلف بن خليفة الأشجعي، وهو وإن كان صدوقاً من رجال مسلم؛ فقد كان اختلط في الآخر؛ فحديثه جيد في الشواهد، وأما قول الحافظ في (٦ / ٤٧٨) بعد ما عزاه لابن منده: «إسناد صحيح»؛ فهو سهوٌ أو تساهلٌ».

تنبيه: وقع في سند الحاكم زيادة أبي حازم الأشجعي بين مالك الأشجعي وربيع بن حراش، والصواب: إسقاطه؛ كما في رواية ابن منده، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» (٤ / ٢٥٤-٢٥٣) سند الحاكم ولم يذكر فيه أبا حازم؛ فليصحح.

(١) يعني: على اليهود الذين مع الدجال.

- حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه؛ وفيه: «... وإنه لا يبقى شيء من الأرض إلا وطنه، وظهر عليه؛ إلا مكة، والمدينة: لا يأتيهما من نقب من نقابهما إلا لقيته الملائكة بالسيوف صلته، حتى ينزل عند الطُّرْبِ الأحمر، عند مُنْقَطَعِ السَّبْحَةِ، فترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، فلا يبقى منافق، ولا منافقة إلا خرج إليه، فتنفي الخبث منها كما ينفي الكير خبث الحديد، ويُدعى ذلك اليوم: يوم الخلاص».

فقالَتْ أُمُّ شَرِيكِ بِنْتُ أَبِي الْعَكْرِ: يا رسول الله! فأين العربُ يومئذٍ؟ قال: «هم يومئذ قليل، وجُلُّهم بيت المقدس، وإمامهم رجل صالح، فبينما إمامهم قد تقدّم يصلي بهم الصبح، إذ نزل عليهم عيسى ابن مريم الصبح، فرجع ذلك الإمام يَنْكُصُ، يمشي القهقري؛ ليتقدم عيسى يصلي بالناس، فيضع عيسى يده بين كتفيه، ثم يقول له: تقدّم فصلّ، فإنها لك أُقيمت، فيصلي بهم إمامهم، فإذا انصرف، قال عيسى عليه السلام: افتحوا الباب؛ فيُفْتَحُ، ووراء الدجال معه سبعون ألف يهودي، كلهم ذو سيفٍ مُحَلَّى وساجٍ، فإذا نظر إليه الدجال ذاب، كما يذوب الملح في الماء، وينطلق هارباً، ويقول عيسى عليه السلام: إن لي فيك ضربة، لن تسبقني بها، فيدركه عند باب اللد الشرقي، فيقتله، فيهزم الله اليهود، فلا يبقى شيء مما خلق الله يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء، لا حجر، ولا شجر، ولا حائط، ولا دابة؛ إلا الغرقة؛ فإنها من شجرهم: لا تنطق، إلا قال: يا عبد الله المسلم هذا يهودي؛ فتعال اقتله».

أخرجه ابن ماجه (٤٠٧٧)، وهو حسن لشواهدة؛ كما في «قصة الدجال» لشيخنا الألباني رحمته الله.

- حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه؛ وفيه: «يكون للمسلمين ثلاثة أمصار: مصر بملتي البحرين، ومصر بالحيرة، ومصر بالشام، فيفزع الناس ثلاث فزعات، فيخرج الدجال في أعراض الناس، فيهزم من قبل المشرق، فأول مصر يرده المصير الذي بملتي البحرين، فيصير أهله ثلاث فرق: فرقة تقول: نشامه^(١): نظر ما

(١) أي: نخبته.

هو، وفرقة تلحق بالأعراب، وفرقة تلحق بالمصر الذي يليهم، ومع الدجال سبعون ألفاً عليهم السيجان، وأكثر تبعه اليهود والنساء، ثم يأتي المصر الذي يليه فيصير أهله ثلاث فرق: فرقة تقول: نشامه، وننظر ما هو، وفرقة تلحق بالأعراب، وفرقة تلحق بالمصر الذي يليهم بغربي الشام.

وينحاز المسلمون إلى عقبة أفيق، فيبعثون سرحاً^(١) لهم، فيصاب سرحهم، فيشتد ذلك عليهم، وتصيبهم مجاعة شديدة، وجهد شديد، حتى إن أحدهم ليحرق وتر قوسه فيأكله، وبينما هم كذلك إذ نادى مناد من السحر: يا أيها الناس! أتاكم الغوث ثلاثاً- فيقول بعضهم لبعض: إن هذا لصوت رجل شبعان^(٢)، وينزل عيسى ابن مريم عند صلاة الفجر، فيقول له أميرهم: يا روح الله! تقدم صلّ، فيقول: هذه الأمة أمراء بعضهم على بعض، فيتقدم أميرهم فيصلي، فإذا قضى صلاته، أخذ عيسى حربته، فيذهب نحو الدجال، فإذا رآه الدجال، ذاب؛ كما يذوب الرصاص، فيضع حربته بين ثنودته، فيقتله وينهزم أصحابه، فليس يومئذ شيء يوارى منهم أحداً؛ حتى إن الشجرة لتقول: يا مؤمن! هذا كافر، ويقول الحجر: يا مؤمن! هذا كافر».

أخرجه أحمد (٤ / ٢١٦)، والحاكم (٤ / ٤٧٨)، وابن أبي شيبة (١٥ / ١٣٦) بإسناد ضعيف، فيه علي بن جدعان ضعيف؛ لكنه يعتبر به في الشواهد.

وتابعه عند الحاكم: تابعه أبو أيوب السخيتاني؛ لكن الطريق إليه فيه سعيد بن هبيرة، وهو متروك؛ فلا يفرح بمثل هذه المتابعة.

ثالثاً: الأحاديث الواردة في تحديد مكان قتال اليهود:

عن نبيك بن صريم السكوني رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «يقاتل بقتيكم الدجال على نهر الأردن: أنتم شرقي النهر، وهم غربيه، وما أدري أين الأردن».

(١) أي: ماشية.

(٢) أي: ملائكة في الخير؛ يريدون أنه كلام يُعتمد عليه.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٢٢)، والبخاري (٤/ ١٣٨) - كشف الأستار) بإسناد ضعيف؛ فيه محمد بن أبان القرشي، وهو ضعيف، كما فصل ذلك شيخنا في «الضعيفة» (١٢٩٧).

رابعاً: فقه مرويات قتال اليهود ونهايتهم:

١- هذه المرويات من دلائل النبوة:

حيث أخبر رسول الله ﷺ عن قتال سيفع بين المسلمين واليهود في آخر الزمان، وهذا يستلزم أن يكون لليهود دولة تنازع المسلمين، وتستعديهم.

ومنذ إخراج المسلمين لليهود من جزيرة العرب في عهد النبوة والخلفاء الراشدين لم يتكون لليهود كيان، ولم توجد لهم دولة في العالم الإسلامي أو العربي؛ إلا ما حدث قبل سبعين سنة؛ حيث قامت دولتهم في الأرض المقدسة (فلسطين)، واستولوا على بيت المقدس قبل خمسين سنة.

وهذا - أيضاً- ما تقرره هذه المرويات أن مناطق الصراع القادم هي الأرض المقدسة (فلسطين)، وما حولها من الأرض المباركة (الشام).

٢- هذه المرويات تؤكد أن المعتدي في هذه المعركة هم يهود:

فهم الذين يستعدون المسلمين؛ كما في رواية البخاري (٣٥٩٣)، ومسلم (٢٩٢١) (٨١): «تقاتلكم اليهود»!

فاليهود قوم بهتٌ: يُخَلُّون دائماً بالشروط والاتفاقات.. فيغدرون، ويخونون، ويساعدون أعداء المسلمين، ويسعون في الأرض فساداً.

وهذا ما وقع حذو القُدَّة بالقُدَّة؛ حيث قامت دوله اليهود في الأرض المقدسة على ثلاث دعائم:

أ- تخطيط يهودي ماكر.

ب- تأمر عالمي.

ث- ضعف المسلمين، وتفرقهم، وتبعيتهم للشرق والغرب.

وَعُقِدَ لِإِنجَاحِ ثَالُوثِ الشَّرْهِ هَذَا مَوْتَمَرَاتٍ؛ أَهْمُهَا:

- المَوْتَمَرُ الْيَهُودِي فِي مَدِينَةِ (بَال) فِي سُويسْرَا عَامِ (١٨٩٧م)؛ الَّذِي أَقْرَقِيَامَ دَوْلَةَ الْيَهُودِ، وَإِنْشَاءَ وَطَنٍ قَوْمِي لَهُمْ فِي فِلَسْطِينَ.

- وَعَدَ بَلْفُورَ وَزِيرَ خَارِجِيَّةِ بَرِيْطَانِيَا عَامِ (١٩١٧م)، الَّذِي وَعَدَ الْيَهُودَ بِإِنْشَاءِ دَوْلَةٍ لَهُمْ، وَأَعْطَاهُمْ فِلَسْطِينَ وَطَنًا قَوْمِيًّا.

- قَرَارَ عَصْبَةِ الْأُمَمِ عَامِ (١٩٢٢م) بِوَضْعِ فِلَسْطِينَ تَحْتَ الْإِنْتِدَابِ الْبَرِيْطَانِي؛ لِمُسَاعَدَةِ بَرِيْطَانِيَا عَلَى الْوَفَاءِ بِوَعْدِهَا بِإِنْشَاءِ وَطَنٍ قَوْمِي لَهُمْ فِي فِلَسْطِينَ.

- مَوْتَمَرِ سَايْكَسِ بِيْكَو؛ لِتَقْسِيمِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى مَنَاطِقِ نَفُوذِ اسْتِعْمَارِيٍّ لِلدَّوْلِ الْكَبْرِىِّ بَعْدَ الْحَرْبِ الْكُونِيَّةِ الْأُولَى.

وَتَبَعَ ذَلِكَ:

- قِيَامَ دَوْلَةِ الْيَهُودِ فِي فِلَسْطِينَ عَامِ (١٩٤٨م).

- اِحْتِلَالَ الْيَهُودِ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَاسْتِيْلَاؤَهُمْ عَلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى عَامِ (١٩٦٧م).

وَبَيْنَ تِلْكَ الْمَرَا حِلِّ وَبَعْدَهَا أَحْدَاثٌ لَا تَخْفَى.

وَالْيَهُودُ فِي كُلِّ ذَلِكَ هُمُ الْمَعْتَدُونَ، وَهُمْ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَعْرَكَةَ مِنْ جَانِبِ الْمُسْلِمِينَ مَعْرَكَةٌ عَادِلَةٌ مُشْرُوعَةٌ، يُحِبُّهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلدَّلَالَاتِ الْآتِيَّةِ:

أ- أَنَّهَا ضِدُّ الدَّجَالِ وَمُؤَيِّدِيهِ مِنَ الْيَهُودِ، وَأَعْوَانِهِمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ.

ب- أنها معركة تحت قيادة عيسى بن مريم عليه السلام أحد أولي العزم من الرسل.
ج- إكرام الله للمسلمين في هذه المعركة بتلك الآيات؛ وهي: مناداة الشجر والحجر وكل ما على الأرض للمسلم حتى يقتل اليهودي الذي يختبئ وراءه.
كل هذا وغيره يدل على أن المعركة الفاصلة عادلة كما هو شأن الجهاد في الإسلام والذي مقصده الأعظم: «لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله» (مسلم ١٩١٥).

٣- قيام دولة اليهود في فلسطين لا يعني استمرارها حتى حدوث المعركة الفاصلة.
لا ينبغي الربط بين قيام دولة اليهود في فلسطين وهذا القتال الذي سيكون في زمن المسيح عليه السلام؛ حيث يستأصل الدجال وشيعته من اليهود، ويطهر الأرض من رجسهم وفسادهم.

وهذا الربط جعل بعض من لا فهم عنده، ولا دراية لديه: يظن أن دولة اليهود ستبقى إلى ظهور المهدي ونزول المسيح عليه السلام؛ مما أورثهم التكاسل، والتواكل، وعدم الاستعداد، والرضى بالواقع الأليم، وأدّى بقسم آخر إلى الطعن في هذه الروايات الصحيحة، أو التشكيك في دلالاتها الصريحة.

إننا نؤمن بهذه المعركة الفاصلة المبشرة بانتصار المسلمين؛ لكننا لا نملك أن نحدد وقتها، وكذلك هذه الأحاديث لا تمنع من وقوع معارك أخرى بيننا وبين اليهود قبل هذه المعركة الفاصلة؛ فالحرب سجال حتى يأتي الفتح المبين؛ فهكذا كان الأمر بين رسول الله ﷺ وقريش حتى جاء الفتح الأعظم، ودخل الناس في دين الله أفواجا.

بل إن هذه المرويات الصحاح تشير بوضوح إلى أن دولة اليهود القائمة في فلسطين - الآن - مصيرها إلى زوال قبل هذه المعركة الفاصلة، ومما يدل على ذلك ما ورد في حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

فقال أم شريك بنت أبي العكر: يا رسول الله! فأين العرب يومئذ؟

قال: «هم يومئذ قليل، وجلهم بيت المقدس، وإمامهم رجل صالح، فبينما إمامهم قد تقدم يصلي بهم الصبح، إذ نزل عليهم عيسى ابن مريم الصبح، فرجع ذلك الإمام ينكص، يمشي القهقري؛ ليتقدم عيسى يصلي بالناس، فيضع عيسى يده بين كتفيه، ثم يقول له: تقدم فصل، فإنها لك أقيمت، فيصلي بهم إمامهم، فإذا انصرف، قال عيسى عليه السلام: افتحوا الباب؛ فيُفتح، ووراء الدجال معه سبعون ألف يهودي، كلهم ذو سيف مُحلَّى وساج، فإذا نظر إليه الدجال ذاب، كما يذوب الملح في الماء، وينطلق هاربًا، ويقول عيسى عليه السلام: إن لي فيك ضربة، لن تسبني بها، فيدركه عند باب اللد الشرقي، فيقتله، فيهزم الله اليهود، فلا يبقى شيء مما خلق الله يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء، لا حجر، ولا شجر، ولا حائط، ولا دابة، إلا العرَّقدة، فإنها من شجرهم، لا تنطق، إلا قال: يا عبد الله المسلم هذا يهودي؛ فتعال أقتله».

فهذا الحديث يؤكد بلا مثنوية أن (بيت المقدس) - وهو مما احتله اليهود في عام النكسة (١٩٦٧م)، وكذلك (اللد) - وهي مما احتله اليهود في عام النكبة (١٩٤٨م) - ستكون مركز ثقل العرب وتحت أيديهم؛ مما يؤكد أن هذه الدولة اللقيطة ستزول - بإذن الله - قبل هذه المعركة الفاصلة، وأن فلسطين التاريخية ستعود إلى المسلمين - بإذن الله - من البحر إلى النهر.

وهذا ما تؤكد النبوءات المروية في أسفار بني إسرائيل:

أ- فقد جاء في الإصحاح الثاني والعشرين من سفر حزقيال ما يلي:

«وكان إليّ كلام الرب قائلاً:

يا ابن آدم، قد صار لي بيت إسرائيل زغلاً؛ كلهم نحاس وقصدير وحديد وورصاص في وسط كور، صاروا زغل فِضة لأجل ذلك، هكذا قال السيّد الرب من

حيث إنكم كلكم صرتم زغلاً، فلذلك ها أنا ذا أجمعكم في وسط أورشليم جمع فِضَّة ونحاس وورصاص وقصدير إلى وسط كور لنفخ النار عليها لسبكها، كذلك أجمعكم بغضبي وسخطي، وكما تسبك الفِضَّة في وسط الكور كذلك تسبكون في وسطها، فتعلمون أي أنا الرب سكبت سخطي عليكم».

ب- وفي الإصحاح السادس من سفر أرميا:

«هكذا قال الرب: هو ذا شعب قادم من أرض الشمال، وأمة عظيمة تقوم من أقاصي الأرض تمسك القوس والرمح، هي قاسية لا ترحم، صوتها كالبحر يعج، وعلى خيل تركب مصطفة كإنسان لمحاربتك يا ابنة صهيون، سمعنا خبرها، ارتخت أيدينا، أمسكنا ضيق ووجع كالماخض، لا تخرجوا إلى الحقل، وفي الطريق لا تمشوا؛ لأن سيف العدو خوف من كل جهة».

ت- وفي الإصحاح السادس من سفر عاموس: يخاطب بني إسرائيل:

«أنتم الفرحون بالبطل، القائلون: أليس بقوتنا اتخذنا لأنفسنا قرونًا؟ لأنني ها أنا ذا أقيم عليكم يا بيت إسرائيل، يقول الرب إله الجنود: أمة يضايقونكم من مدخل حماة إلى وادي العربة».

ث- وفي الإصحاح الحادي والخمسين من أخبار الأيام الأول:

«انهضي قومي يا أورشليم، التي شربت من يد الرب كأس غضبه، ثفل كأس الترنح شربت، مصصت، ليس لها من يقودها من جميع البنين الذين ربتهم، اثنان هما ملائكتك: من يرثي لك الخراب والانسحاق، والجوع والسيف بمن أعزيتك، بنوك قد أعبوا، اضطجعوا في رأس زقاق كالوعل في شبكة الملائتون من غضب الرب من زجرة إلهك، لذلك اسمعي أيتها البائسة والسكرى وليس بالخمير - هكذا قال سيدك الرب وإلهك الذي يحاكم لشعبه. ها أنا ذا قد أخذت من يدك كأس الترنح من ثفل كأس

غضبي، لا تعودين تشرينها في ما بعد، وأضعها في يد معذبك الذين قالوا لنفسك: انحني لنعبر، فوضعت كالأرض ظهرك وكالزقاق للعابرين».

وموضوع نهاية دولة اليهود متجذر في النفسية الصهيونية؛ حتى قبل قيام دولتهم.
- فهذا الشاعر اليهودي (حاييم جوري) يعتقد أن كل يهودي يولد في داخله السكين الذي سيذبحه؛ لأن هذا التراب لا يرتوي من دم اليهود؛ حيث يطالب دائماً بمزيد من المدافن وصناديق الموت!!

- وصاحب هذا الهلع اليهود وهم يؤسسون دولتهم؛ فقد كان ديفيد بن غوريون -رئيس وزراء الدولة اليهودية الأول- دائماً يقول: «إن إسرائيل تسقط بعد أول هزيمة نتلقاها».

- وفي عام (١٩٦٨م) أصدر يوري أفيري -كاتب صحفي وعضو الكنيست السابق- كتاباً بعنوان: «إسرائيل بدون صهيونية» حذر اليهود من مصير ممالك الصليبيين التي لم يبق منها سوى بعض الخرائب.

- وفي عام (١٩٨٢م) صرّح مناحيم بيغن -رئيس وزراء اليهود السابق- في أثناء الاجتياح اليهودي للبلدان في مؤتمر صحفي: «أن إسرائيل ستتعلم بالسلام لمدته أربعين سنة فقط».

ولعلها سنوات السلام الأربعين التي مضى ذكرها في التوراة.

- نشرت صحيفة أيديعوت بتاريخ (٢٧ / ١ / ٢٠٠٢م) مقالاً بعنوان: «يشترون سقفاً في الخارج تحسباً لليوم الأسود»: أي: نهاية إسرائيل.

وفي (٢ / ٤ / ٢٠٠٢م) صدرت صحيفة (نيوزويك) وقد حمل غلافها نجمة إسرائيل، وفي داخلها السؤال التالي: «مستقبل إسرائيل كيف يتسنى لها البقاء؟» وزادت الأمور إيضاحاً حين قالت: «هل ستبقى الدولة اليهودية على قيد الحياة؟ وبأي ثمن؟ وبأي هوية».

وفي تاريخ (٢٨ / ١٢ / ٢٠١١م) صرح نتياهو -رئيس دولة اليهود-: «أن التغييرات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة تهدد إسرائيل وتضاعف المخاطر».

- وفي (٢٢ / ٩ / ٢٠١٢م) يصرح هنري كيسنجر -مستشار الأمن القومي، ووزير خارجية أمريكي أسبق - لصحيفة (نيويورك تايمز): «أن إسرائيل بعد عشر سنين من اليوم لن تكون موجودة».

والمدهش أن تصريحات كيسنجر جاءت بعد شهر واحد من نشر تقرير أعدته (١٦) مؤسسة استخباراتية أمريكية تؤكد: أن انتهاء دولة اليهود أصبح حتمياً مقضياً، وقريباً جداً .

- وفي (٣٠ / ٩ / ٢٠١٢م) كتب المستشرق د. كيفن بارت مقالاً هاماً جداً بعنوان: «كيسنجر ومؤسسات الاستخبارات الأمريكية تؤيد العالم من غير إسرائيل»، وفي هذا المقال توقع كيفن تلاشي دولة اليهود عام (٢٠٢٧م)^(١).

ما سبق لا ينبغي أن يورث ركوناً إلى الأمان والتواكل، بل يجب على الأمة الإسلامية دوماً وشعوباً الإعداد والاستعداد ليوم لا ريب فيه: لنعيد الأرض المقدسة (فلسطين) ومقدساتها إلى حوزة المسلمين أهلها الشرعيين.

٤- معالم في الطريق:

أ- يترقب اليهود خروج مسيحيهم المنتظر؛ ولذلك جعلوه في بؤرة اهتمامهم؛ لأنهم كما يعتقدون حرروا القدس، و جهزوها لمسيحيهم المنتظر! حيث يهدم الأقصى، ويبني الهيكل الثالث المزعوم، ويذبح البقرة الحمراء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الجواب الصحيح»: (١ / ١٧٧): «اليهود

(١) انظر «نهاية إسرائيل: شهادات وحقائق» للدكتور محمد شهاب، عام (٢٠١٢)، و«إسرائيل تقترب من نهايتها» للصحفي سر كيس أبو زيد عام (٢٠٠٨م).

يتأولون البشارة بالمسيح على أنه ليس هو عيسى بن مريم بل هو آخر ينتظرونه، وهم في الحقيقة إنما ينتظرون المسيح الدجال، فإنه الذي يتبعه اليهود ويخرج معه سبعون ألفاً مُطَيَّلَسٍ من يهود أصبهان».

وقال ابن قيم الجوزية في «هداية الحيارى» (ص ٦٥): « كما أن اليهود ينتظرون خروجه، وهم يزعمون أنهم ينتظرون النبي الذي بشروا به، فعوضهم الشيطان بعد مجيئه من الإيمان به الانتظار للمسيح الدجال».

وهذا أمر جاء في السنة النبوية واضحاً؛ أخرج مسلم (٢٩٤٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ؛ قال: «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً، عليهم الطيالة»^(١).

وهذا الحديث ينبغي التوقف عنده لتأمله وتحليله، فهو يبين بوضوح العلاقة الخفية بين اليهود وإيران، وأنها من مراكز التآمر العالمي على الإسلام والمسلمين، والراصد لتفاصيل هذه العلاقة يجدها قديمة ومتجذرة بين الطرفين:

- فخلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران أظهرت الوثائق التاريخية أن جسرًا من الأسلحة كانت تأتي إلى إيران عبر إسرائيل، كان مهندسها (صادق طبطبائي) أحد أقرباء الخميني؛ حيث أرسلت إسرائيل (١٥٠٠) صاروخًا إلى طهران، والتي عرفت بقضية (إيران غيث).

- في عام (١٩٨١م) كشفت صحيفة التايمز البريطانية عن تعاون عسكري بين إيران وإسرائيل؛ حيث استلمت إيران ثلاث شحنات أسلحة.

- وفي عام (١٩٨٢م) أقر مناحيم بيغن -رئيس وزراء إسرائيلي سابق-: «أن إسرائيل تمد طهران بالأسلحة؛ لإضعاف العراق».

(١) جمع طيلسان، وهو ثوب يُلبس على الكتف، يحيط بالبدن، خالٍ من التفصيل والخياطة.

- من الجانب الاقتصادي صرَّحت صحيفة (يديعوت أحرنوت): أن الاستثمارات الإسرائيلية داخل إيران تزيد على (٣٠) مليار دولار من خلال (٢٠٠) شركة إسرائيلية يعمل معظمها في مجال الطاقة.
- ويتجاوز عدد اليهود من إيران داخل دولة اليهود اللقيطة في فلسطين (٢٠٠) ألف (يهودي).
- وكبار حاخامات اليهود في إسرائيل هم من أصل إيراني خاصة من مدينة أصبهان، ولهم نفوذ واسع داخل المؤسسات العسكرية والدينية، ويرتبطون بإيران عبر حاخام معبد أصبهان:
- فوزير الدفاع اليهودي السابق (شاؤول موفاز) إيراني من يهود أصبهان.
- والرئيس اليهودي (موشيه كاتساف) إيراني، وله علاقات ودية مع مرشد الثورة (الخامني)، والرئيس السابق (أحمدي نجاد).
- وإيران دولة تضم تجمعات يهودية خارج إسرائيل، ومعابد اليهود في طهران وحدها تجاوزت (٢٠٠) معبد؛ حيث تعد إيران بالنسبة لليهود هي أرض كورش ابن إستير اليهودية؛ الذي خلَّصهم وأعادهم إلى الأرض المقدسة، وفيها قبر (امسترو مردخاي) المقدس، ويحج اليهود العالم إلى إيران؛ لاعتقادهم أن فيها جثمان بنيامين شقيق نبي الله يوسف عليه السلام.
- ولهم إذاعاتٌ تبثُّ من داخل إسرائيل؛ كإذاعة (راديس) التي تعد إذاعة إيرانية متكاملة، وكثير من القنوات الفضائية الراضية تبث من داخل إسرائيل كذلك.
- من هنا يتبين أن الروافض واليهود وجهان لعملة واحدة، وأن مغالاة روافض إيران في تبني القضية الفلسطينية؛ إنما هو استغلال مصلحي، من أجل التغلغل في أوساط أهل السنة في فلسطين؛ لنشر مذهبهم الخبيث.

وفي ضوء ما تقدم يتبين لكلّ ذي عينين: أن عدااء الروافض للإسلام والمسلمين لا يقل خطراً عن خطر اليهود، بل الروافض مخلبُ اليهود؛ لتمزيق العالم الإسلامي، وتفتيته، والسيطرة عليه؛ حيث أطلق الخميني شعاره البائس: «إن الطريق إلى القدس تمرُّ ببغداد»، ومع مرور الوقت تكاثرت الطرق الإيرانية التي توصل إلى القدس من بغداد، وبيروت، ودمشق، وعمّان، ومكة، وصنعاء، والكويت!!

وهذا يوضح أن إيران لم تقدم لفلسطين وأهلها وقصبتها إلا شعاراتٍ جوفاء، والتآمر عليها، واتخاذها حصان طروادة لخديعة دول المسلمين والشعوب العربية.

ومن هنا تتبين حكمةُ الناصر صلاح الدين رحمه الله؛ حيث بدأ بالقضاء على النفوذ الرافضي واستئصاله من المنطقة قبل أن يتوجّه إلى تحرير بيت المقدس من يد الصليبيين.

ب- جملة أحاديث قتال اليهود ونهايتهم في آخر الزمان صريحة في وصف الجيل الرباني الذي يتحقق على يديه هذا النصر المبين، ويتم في عصره الفتح الأعظم؛ إنه جيل حقق العبودية التامة لله عز وجل؛ فالشجر والحجر ينادي هذا الجيل: يا مسلم! يا عبد الله! فهو يصفه بالإسلام والعبودية لله رب العالمين الذي له ما في السماوات والأرض، ومنه - هنا - ندرك أهمية تحقيق العبودية في التمكين للأمة الإسلامية ونصرها على أعدائها، وتدبر قوله تعالى في آية التمكين: ﴿يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾؛ حيث يتبين أن العبودية سبب الاستخلاف والتمكين؛ فقد وصفهم الله بالإيمان والعمل الصالح قبل الاستخلاف والتمكين، وهي غاية الاستخلاف والتمكين التي وصفهم الله بها، فقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥].

وأظهر الله نبيه، ومكّن لدينه؛ فكانوا آمنين. . لقد تحقق وعد الله مرة، وظل متحققاً وواقعاً كل مرة يقوم فيها المسلمون على شرط الله: ﴿يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾.

ثم غيروا؛ فغير الله ما بهم: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

إن العبودية حقيقة ضخمة لا بد أن يحققها من يريد الوصول إلى حقيقة وعد الله، ولا بد أن يبحث عن مصداقها في الحياة الإسلامية، وهو يدرك شروطها، قبل أن يتشكك أو يرتاب، أو يستبطئ وقوعها.

إنه ما من مرة سارت هذه الأمة المختارة على منهج الله؛ ليكون الدين كله لله؛ إلا تحقق وعد الله بالاستخلاف والتمكين والأمن: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٤].

وإذا كانت العبودية لله سبب استخلاف وتمكين جيل القدوة الأول محمد ﷺ والذين معه؛ فهي كذلك سبب استخلاف وتمكين الطائفة المنصورة الذين هم على ما كان عليه محمد ﷺ والذين معه، فلا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها؛ يوضحه:

٥- الجيل الذي يحقق هذا النصر ومقدماته، ويحرر بلاد المسلمين من اليهود الغاصبين هم من كانوا على منهج الصحابة رضي الله عنهم، من أهل السنة والجماعة؛ لأن قتال اليهود في آخر الزمان واستئصالهم لن يكون مع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم قد مضوا إلى ربهم عز وجل، ولذلك؛ فإن الذين يقاتلون اليهود في آخر الزمان سيكونون على سبيل الصحابة رضي الله عنهم؛ ولذلك خاطب الرسول ﷺ الصحابة رضي الله عنهم وكأنهم هم.

وهذا أسلوب لغوي معروف، وطريقة قرآنية معلومة؛ فإن القرآن الكريم خاطب بني إسرائيل في زمن الرسول ﷺ بما كان عليه أسلافهم الذين مضوا؛ لأنهم جميعاً على منهج واحد سواء.

ولذلك صحَّ خطاب رسول الله ﷺ بقوله: «لتقاتلن اليهود».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦ / ٦١٠): «قوله: «تقاتلكم اليهود»: فيه جوازُ مخاطبة الشخص، والمراد من هو بسبيل؛ لأن الخطاب كان للصحابة رضي الله عنهم، والمراد: من يأتي بعدهم بدهرٍ طويل؛ ولكن لما كانوا مشتركين في أصل الإيمان ناسب أن يخاطبوا بذلك».

ج- وقد وردت أحاديثُ صحاحٍ تدلُّ على أن الفرقة الناجية والطائفة المنصورة (أهل السنة والجماعة) يقاتل آخرها الدجال وأتباعه من اليهود والمنافقين؛ فقد أخرج أبو داود (٢٤٨٤)، وأحمد (٤ / ٤٢٩ و ٤٣٧) بإسناد صحيح عن عمران بن حصين رضي الله عنهما؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوهم؛ حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال».

تم بحمد الله وتوفيقه، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





« العِلْمُ أمانة .. وإن الضَّيِّقَ بالنقد والتَّسامي عليه
ليس من أخلاق المؤمنين » أحمد محمد شاكر

نَقْدٌ

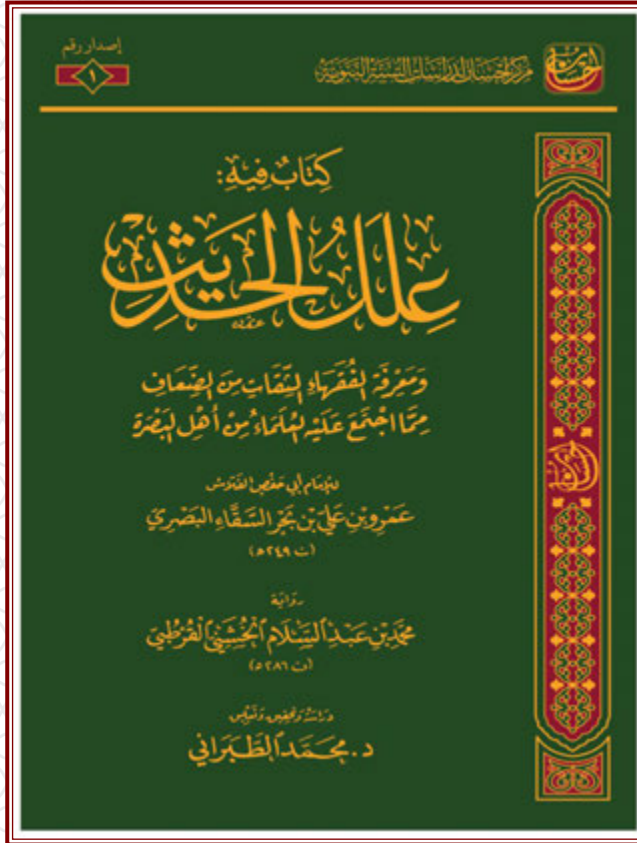
باب يُعْنَى بالمُراجعات للكتب الحديثية

المنشورة ونقدها



نظرة نقدية في تحقيق د. محمد الطبراني لـ «كتاب فيه:
علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف
مِمَّا اجتمعَ عليه العلماءُ من أهل البصرة»

محمود النحال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، وبعد:

«فإن الله تعالى ذكَّره أنعم على هذه الأمة بِاصْطِفَائِهِ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ؛ أختيارَ خَلْقِهِ فِي عَصْرِهِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ النَّجَبَاءُ، الْبِرَّةُ الْأَتْقِيَاءُ، لَزْمُوهُ فِي الشَّدَةِ وَالرَّخَاءِ، حَتَّى حَفِظُوا عَنْهُ مَا شَرَعَ لِأُمَّتِهِ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ ثُمَّ نَقَلُوهُ إِلَى أَتْبَاعِهِمْ، ثُمَّ كَذَلِكَ عَصَرًا بَعْدَ عَصَرٍ وَإِلَى عَصْرِنَا هَذَا، وَهُوَ هَذِهِ الْأَسَانِيدُ الْمَنْقُولَةُ إِلَيْنَا بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ، وَهِيَ كَرَامَةٌ مِنَ اللهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَصَّهْمُ بِهَا دُونَ سَائِرِ الْأُمَمِ، ثُمَّ قَيَّضَ اللهُ لِكُلِّ عَصْرٍ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ الدِّينِ، وَأَتْمَمَ الْمُسْلِمِينَ، يُرْكُونُ رُؤَاةَ الْأَخْبَارِ وَنَقَلَةَ الْأَثَارِ؛ لِيَذُبُوا بِهِ الْكَذِبَ عَنِ وَحْيِ الْمَلِكِ الْجَبَّارِ»^(١).

فمن هؤلاء الأئمة: الحافظ الإمام المجدد الناقد أبو حفص عمرو بن علي الفلاس البصري (ت ٢٤٩هـ) شيخ الأئمة الستة، ومصنف «المُسْنَد»، و«العِلل»، و«التَّارِيخ»، و«التَّفْسِير».

وإنَّ مما أثلج صدري حقًا الوقوفَ على المطبوع من «كِتَابٍ فِيهِ: عِللُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةُ الْفُقَهَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الضُّعَافِ مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ»، دراسةً وَتَحْقِيقًا وَتَعْلِيقًا. د. محمَّد الطبراني، النَّاشِرُ: مَرَكزُ إِحْسَانِ لِدِرَاسَاتِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ - الْمَدِينَةُ الْمَنُورَةُ - جَدَّة. الطَّبَعَةُ الْأُوْلَى (١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م).

وبتوفيق وفضل من الله تعالى ذكَّره عثر سعادة الدكتور الطبراني على نسخة خَزَائِنِيَّةٍ تَامَّةٍ مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا ضَمِنَ مَجْمُوعَ رَقْمِهِ (٦٨٤)، تَحْتَفِظُ بِهِ خِزَانَةُ الْأَمِيرِ الْمُرَابِطِيِّ عَلِيِّ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ تَاشِفِينَ (ت ٥٣٧هـ) بِمَرَاكِش.

(١) «المستدرک علی الصَّحیحین» للحاکم (١/ ٢١٣).

والكتاب يقع في إحدى وعشرين ورقة (١٤١-١٥٦)، ومقياسه: (٣، ٢٢ / ٥، ١٧) سم، وفي كل صفحة (٢١) سطراً، وقد أصرَّ به السُّوس، وبه تعقيبهُ فقدت قيمتها بتسلُّط الأَرْضَةِ على موقعها، مما أذهب النفعَ بها في الغالب، وقد سلِّمَ آخرُ المجموعِ من أكل الأَرْضَةِ فسَلِمَت التعقيبة، واستبانَت في بعض الصفحات.

والنسخة مروية هكذا: «حدثنا الأسعد -لعله على حد اجتهاد المحقق: ابنُ عبدالوارث بن يونس بن محمَّد القَيْسِي القرطبي^(١) - قال: نا قاسمُ بنُ أصبغ، قال: نا محمَّدُ بنُ عبدالسلام الخُشَنِي، قال: نا أبو حفص عمرو بنُ علي بن بحر بن كَنِيز السَّقَّاء». قلتُ: والنسخة مقابلة ومُصحَّحة على الأصل المنقول منه، كما يظهر ذلك بالاستدراكات على طُرُر الأصل، وبالذوائر المنقوطة في أثناء الأسطر، والمصطلحُ عليه عند المحدِّثين في فن النَّسخ أنَّ الناسخ يضع دائرة مُفرَّغة هكذا [O]، فإذا قُوبِلَ المنسوخ بأصله وُضِعَ في وسط الدائرة نقطة أو شرطة، فيُسْتَدَلُّ بوجودها على أنَّ النسخة قُوبِلَت بأصلها.

وهي من تحييس مولانا الأمير الأسعد مولانا عبد الله ابن مولانا المرحوم بكرم الله سبحانه مولانا محمَّد الشَّيخ الشَّريف الحسنيِّ على خزانة الجامع الكبير الجديد المنسوب لمولانا -أَيَّدَهُ اللهُ- بحضرة مرَّاكش لِيُنْتَفَع به بالنظر وغيره، بحيث لا يخرج من الجامع المذكور، ولا يُنْقَل إلى غيره، حَسَبًا مؤبَّدًا، ووقفًا مُخَلَّدًا، لا يُبَدَّل ولا يُعَيَّر عن حاله ... وذلك في أوائل شهر ربيع النبوي عام ثمانية وسبعين وتسع مئة، وشهد على ذلك محمَّد بن عبدالرحمن لَطَفَ اللهُ به.

(١) مقدمة تحقيق «كتاب فيه علل الحديث» (ص ٩٣).

وقد تجلّت فيه عدّة مميزات، منها:

١- أنه من الكتب المهمة في علم علل الحديث، وذلك لمكانة (مؤلّفه) وتقدّمه في هذا العلم، فهو معاصرٌ لكبار النُقّاد والأئمة من أعيان القرن الذهبي للتأليف في الحديث الشّريف، ومن جهة أخرى فقد احتوى هذا الكتابُ على كثير من الأحكام على علل الحديث ورؤاياته لم يُوردها أحدٌ، مع ما لها في الحُكْم على الحديث وبعض الرواة من أهمية كبيرة.

٢- حَفَلَ الكتابُ بِنَقْلِ أحكام شَيْخِي البصرة الأَكْبَرَيْنِ إمام النُقّاد، وسيد الحُفّاظ أبويّ سعيد عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، وأمير المؤمنين في الحديث يحيى بن سعيد القَطّان (ت ١٩٨هـ)، ويُعدُّ الكتاب أقدم مُدوّنَة تصل إلينا لها ته الأحكام.

٣- احتوى هذا الكتاب على جوانب تتعلّق بالرواة، وطبقاتهم، ومراتبهم من حيث التوثيق والتضعيف.

٤- احتفاء أصحاب الكتب المؤلّفة في التراجم بالنقل عن هذا الكتاب، كأبي عبدالله البخاري (ت ٢٥٦هـ) في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم الرّازي (ت ٣٢٧هـ) في «الجرح والتعديل»، وأبي جعفر العُقَيْلِيّ (ت ٣٢٢هـ) في «كتاب الضّعفاء»، وأبي حاتم البُسْتِيّ (ت ٣٥٤هـ) في «كتاب المجروحين»، وأبي أحمد بن عَدِيّ (ت ٣٦٥هـ) في «الكامل في ضّعفاء الرجال»، وأبي أحمد الحاكم (ت ٣٧٨هـ) في «الأسامي والكنى»، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في «تاريخ بغداد»، وشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «ميزان الاعتدال»، والعلاء مُغلَطّاي (ت ٧٦٢هـ) في «إكمال تهذيب الكمال»، فالكلُّ فيه وَرَدَ، ومنه شَرِبَ.

٥- وَلِكَوْنِ أخبار الكتاب أصيلة، والكثير منها عوّل عليه أصحابُ كتب التراجم فقد أسهم عَرَضُ نصوص الكتابِ على نُقُولات كتب التّراجم في الكشف عما اعترى

العديد من نُقول هذه الكتب من التصحيف والتحريف وانتقال النظر^(١).

ويتلخَّصُ جهْدُ المحقِّقِ فيما يلي:

١- معارضة نصوص الكتاب على نقول العُقَيْلِي في «كتاب الضعفاء» نسخة الجزائر. قلتُ: وهذه النُّسخة محفوظة بالزاوية العثمانية بمدينة طَوْلَقَة، التابعة لولاية بَسْكَرَة من صحراء الجزائر، وهي بخط وسماع إبراهيم بن جعفر بن هارون الشَّاشِيّ، كَتَبَهَا بين سنتي إحدى وثمانين واثنتين وثمانين وثلاث مئة، وُقِرَّت على راويها الحافظ ابن الدَّخِيل الصَّيْدَلَانِيّ سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة، وكانت في ملك أبي الفضل المحب ابن الشحنة (ت ٨٩٠هـ)، وقد وقف عليها الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) بحلب لَمَّا قَدِمَهَا سنة (٨٣٦هـ)، ووصفها بكونها عتيقة جداً^(٢)، وعلّق بخطّه في خاتمة الجزء الأول من النسخة (ق ٢٤١ب): «مرّ عليه من أوله إلى هنا منتخباً أحمد بن علي بن محمّد بن حجر الشافعي بمدينة حلب [...]»^(٣) في ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثمان مئة.

٢- تصحيح النّص ومقابلته بما نُقل عنه مع التنبيه على كثير من أخطاء الناسخ.

٣- تخريج متابعات أحاديث الكتاب، وتعريف أعلامه.

٤- المقارنة بين أقوال المصنّف النقدية، وما يقابلها عند أعلام المرحلة، خاصة كتب التواريخ والسؤالات والجرح والتعديل، وغير ذلك.

٥- الفصل بين حواشي تصحيح النّص، وحواشي التعليق عليه، وتخصيص كلّ منهما بنمط من الترقيم مباين للآخر.

(١) للوقوف على بعض هذه الأمثلة راجع مقدمة تحقيق الكتاب (ص ٧٩).

(٢) نقلاً عن طُورَة بخط ابن حجر بحاشية «ميزان الاعتدال» للذهبي..

(٣) ما بين المعقوفين كلمة تشبه: «حرس».

النَّقد العلمي للتحقيق

عندما اقتنيتُ هذا التَّحقيقَ الجيد نظرت فيه نظرة نقدية، وقد أعجبني حقاً ما فيه من عمل المحقِّق؛ من استقصاء للمراجع، وتحقيقٍ وتحليل، وإرجاع كلِّ شيءٍ إلى مصدره، حتى لا يضلَّ القارئُ، ولا يشكَّ فيما يُنقل له.

وقد وجدتُ في هذه التحقيقِ هَنَاتٍ ومآخِذَ لا تُغُضُّ من قيمة ما بذلَّهُ المُحَقِّقُ الفاضل من جهدٍ في التحقيق، والتنقيب على الأحاديث والرواة المذكورين في هذا الكتاب، وأنا أسوق بعضَ ما رأيتُ من المآخذ؛ ليكون موضعَ نظر المحقِّق والقارئ.

● هل «كتاب علل الحديث» من تصنيف أبي حفص الفلاس أو من روايته؟

لم يتحقَّق لديَّ أن «كتابٌ فيه: علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة» من تصنيف أبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ) أو من روايته، وهل هو «كتاب العلل» للفلاس أو «كتاب العلل» لأمير المؤمنين القَطَّان؟

فعندما أمعنتُ النَّظْرَ في سائر مادة الكتاب ظهر لي أن سائرَها عن أمير المؤمنين في الحديث يحيى بن سعيد القَطَّان، وبعضها عن إمام النُّقَّاد، وسيِّد الحفاظ عبدالرحمن بن مهدي، والنادر منها عن غيرهما.

وأصبح الشكُّ لديَّ في أن ظاهر الكتاب من رواية أبي حفص الفلاس عن القَطَّان شِبْهَ يقين، وذلك عندما وجدتُ المحقِّقَ أورد صورة من النسخة الخَطِيئة المعتمدة في التحقيق (ص ٣٣) ووجدت اسم الكتاب قد ورد فيها هكذا: «كتاب فيه علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة»، رواية أبي حفص الفلاس عمرو بن علي بن بحر السَّقَّاء البصري، ولم يعلِّق المحقِّق على ذلك بشيء!

فدلَّ هذا على كون الكتاب من رواية الفلاس لا من تأليفه! وقد وَفَّقْتُ على

عشرات النقول التي عزاها الذهبي ومغلطاي وغيرهما للفلاس لا توجد بـ «كتاب علل الحديث»، والكثير منها من حُرِّ كلام الفلاس.

وجُلُّ الطرق التي أوردتها المحقق من كتب الفهارس والأثبات والبرامج والمشيخات والناقلين ليس فيها دلالة على كون الكتاب من تأليف الفلاس، وجميع الطرق غير مُسلم بها، وقد تكلف المحقق أَيْمًا تكلفٍ لِلِي هذه الطُرُق لِجَعْلِهَا موافقةً للإسناد الذي ورد في النُّسخة الخطيَّة المعتمد عليها، وإسناد النسخة المعتمدة في التحقيق هو: «حدثنا الأسعد، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا محمد بن عبد السلام الخسني، قال: نا أبو حفص عمرو بن علي بن بحر بن كنين السقاء».

وقد ذكر المحقق (ص ٦٨-٧٤) جُلَّ ما وقف عليه من أسانيد الكتاب -على حد تعبيره- وقد رجعت إلى هذه الأسانيد، فلم أجد فيها دلالة واحدة على كون الكتاب من تأليف عمرو بن علي الفلاس، بل كثير من الروايات التي أحال عليها بهذه الصفحات لا وجود لها في «كتاب علل الحديث»، والكثير منها أحاديث من رواية أصحاب الفلاس عنه؛ كالنسائي، ومكي بن محمد، والفاكهي.

وأما ما رواه ابن أبي حاتم، وابن عدي، والعقيلي، وأبو أحمد الحاكم، فالكثير منه موجود بهذا الكتاب، لكنَّ موضع الإشكال هل «كتاب علل الحديث» من تأليف الفلاس أو هو «كتاب العلل» لأمير المؤمنين يحيى القطان الذي حمله الخطيب وورد به دمشق ضمن جملة من الكتب؟^(١).

● بعض المآخذ على مقابلة الأصل بالمصادر الثانوية.

- عندما لا تتوفر للمحقق إلا نسخة واحدة بعد استنفاد الطاقة في التفتيش عن نُسَخ الكتاب، فإنه يعتمد عليها في النسخ، ويقابلها مع النصوص المُقتبسة عنها في المؤلَّفات اللاحقة.

(١) انظر: «جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته» (ص ٢٩١).

وهذا ما قام به سعادة الدكتور المحقق، لكن عليه بعض المآخذ، فقد اعتمد على طبعات بعضها سقيم جداً، وقد أفردتُ الكلام على العديد منها، وأذكر هنا طبعة محمود زايد من «كتاب المجروحين» لابن حبان، ورغم أنه أعقب طبعة زايد في (مناقل الدراسة والتحقيق) بطبعة الشيخ حمدي السلفي - وهي أتقن بكثير من طبعة محمود زايد - فإنني لم أره رجوع إليها، رغم أنه في كثير من مواضع التحقيق يُنبه على أشياء محرّفة في طبعة زايد وهي على الصواب في طبعة السلفي، منها:

(ص ١٠٣) علّق على: ٣- قال: وسمعتُ يحيى بن سعيد ...

في حاشية (ب) «بن سعيد» ساقطة من «الضعفاء» و«الكامل» و«تاريخ بغداد»، وفي «المجروحين»: «يحيى بن معين القطان»، وظاهر أن «معين» تصحيف «سعيد». انتهى.
قلتُ: قوله: «معين» ورد على الصواب - كما استظهر المحقق - في طبعة حمدي السلفي من «كتاب المجروحين» (٢ / ٣٥).

وأيضاً لا يصحّ الجزمُ بكون «بن سعيد» ساقطة من «الضعفاء» و«الكامل» و«تاريخ بغداد»، فالأولى حمل ذلك على اختلاف الروايات؛ لأن العُقَيْلِيَّ وابن عدي والخطيب هنا نقلوها بواسطة مشايخهم، والنقل من تصنيف الذي وضعه يختلف عن النقل من رواية الآخذين عنه.

● ما وهم المحقق في نقله صريحاً :

(ص ١٠٩) علّق المحقق على: «١٤ - قال: وسمعتُ عبيدالله القواريريَّ سأل يحيى عن حديث سُفيان، فقال له: ما تُعدُّني، هذه كُلُّها عند عبد الرحمن بن مهدي».

حاشية رقم (٥): (إحالة يحيى القواريريَّ على ابن مهدي إقراراً من يحيى بتبريز عبد الرحمن في حديث سُفيان، واختصاصه بإتقانه للغاية، وهو ما يدلُّ له جوابُ الإمام أحمد عن سؤال الفسوي: «إذا اختلف وكيعٌ وعبد الرحمن بقول من تأخذ؟». قال:

«عبدالرحمن يُوافق أكثر، وبخاصة في سُفيان، كان مَعْنِيًا بحديث سُفيان». (المعرفة والتاريخ: ٢ / ١٧٠). انتهى.

قلت: فيه نظر؛ فيعقوب الفسوي ليس هو السائل للإمام أحمد، والسائل هو الفضل بن زياد القَطَّان، وهو من المُقَدِّمين عند أبي عبدالله ابن حنبل، وكان الإمام أحمد يعرف قدره ويكرمه، وكان الفضل يصلِّي بأبي عبدالله. فيما قاله الخلال ونقله الخطيب عنه^(١).

والذي أوقع المحقق في الوهم أن النص ورد في «معرفة البسوي»^(٢) هكذا: «وسألت أبا عبدالله، قلت: إذا اختلف وكيع...». فظن المحقق أن القائل: «سألت» هو البسوي، لكن القائل هو الفضل، فقد أسند البسوي جملة من سؤالاته لابن حنبل، وهذا السؤال معطوف على ما قبله، وإذا استرجع المحقق صفتين من «معرفة البسوي»^(٣) لاستبان له اسم السائل. والله أعلم.

(ص ١٢٢) علق المحقق على: «٢٥ - ... ما كان الأجلح يفصل بين علي بن الحسين، والحسين، والحسين بن علي».

حاشية رقم (٢): (هو: أجلح بن عبدالله الكندي ... وقال عنه ابن معين من رواية الدوري (٣/ ٢٦٩ ر: ١٢٧٦): «ثقة». وقال مرة: «ليس به بأس» (٣/ ٤٥٤ ر: ٢٢٣٢). وقال أيضًا من روايتي الكوسج (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٤٧ ر: ١٣١٧)، والدقاق (٤٢ ر: ٥٢): «صالح». وحكى ابن شاهين عنه (تاريخ أسماء الضعفاء: ١١٨ ر: ٣٣٣) من رواية الكوسج خلاف ما تقدم، فقال: «ضعيف»؛ وأراه وهمًا منه في النقل). انتهى.

قلت: فيه نظر؛ فما نقله ابن شاهين من رواية الكوسج، عن ابن معين في: عبدالله

(١) «تاريخ بغداد» (١٤ / ٣٣٠).

(٢) قال الحموي: «بسًا: بالفتح، ويعربونها فيقولون: فسًا...». «معجم البلدان» مادة (بسًا).

(٣) انظر: «معرفة البسوي» (٢ / ١٦٨).

بن الأجلح، وليس في أجلاح بن عبدالله الكِندي!

(ص ١٢٣) علّق أيضًا على نفس الراوي قائلًا: (ولم يُسِرّف في جرحه أحدٌ مثلما فعل الجوزجاني - وهو مُتَعَنّت في الجرح - فإنه قال: «مُفْتَرٍ». (أحوال الرجال: ٥٩)، ولم يدفع عنه الصّدقُ أحدٌ من النُّفاد، فلعلّه أن يكون اصطلاحًا من أبي إسحاق السّعدي لم ندرِك مَغْزاه، والله أعلم). انتهى.

قلتُ: فيه نظر؛ لأنّ أبا إسحاق الجوزجاني قال: «الأجلح مُفْتَرٍ». ولم يرد مُمَيِّزًا عند السّعدي، ولعلّ المحقّق تبع في تعيينه عبد العليم البستوي محقّق «أحوال الرجال»، والله أعلم.

(ص ١٩٤) حاشية سفلية رقم (٢) قال المحقّق: (قال الفسوي: حدثنا أبو يوسف، ثنا بندار... انتهى).

قلتُ: فيه نظر شديد؛ فأبو يوسف هي كُنية يعقوب بن سفيان الفسوي، وكلّ إسناد في المطبوع من «معرفة البسوي» يبدأ به. والله أعلم.

● ما قول من نقل كلامه شيئًا لم يقله.

(ص ١٥٩، ١٦٠) حاشية رقم (٢) علّق المحقّق عن قوله: «٧٠ - ... حدثنا حريز، عن أبي خدّاش، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، قال: غزوتُ مع رسول الله ﷺ سبع غزوات...».

(نسب مُغلطاي للرّشاطي قوله - من كلام طويل - : «عن أبي خدّاش الشّرعيّ: رجل من أصحاب النبي ﷺ». اهـ المقصود منه. وتعبّه - يعني مُغلطاي - بالقول: «قال أبو عمّر: قوله: «عن أبي خدّاش: رجل من الصحابة» وهم، وصوابه: «عن أبي خدّاش، عن رجل».

قلت - يعني المحقّق - راجعتُ مختصر ابن الخراط لأنساب الرّشاطي (نسخة

الأزهرية: ١٨٨ ظ)، فألفت الكلام فيه على المهيع اللّاحِب، فإنّ فيه: «أبو خدّاش حَبّان بن زيد الشَّرْعِيّ، روى عن رجل من أصحاب النبي ﷺ». فهل يكون الوهم في الأصل، والإصلاح من المُختصر عبدالحق؛ لست أدري؟. وإن كان يشهد له أن كلام أبي عمر المذكور للتوّ مَزْبُورٌ بِفَضِّهِ وَنَصِّهِ في حاشية نسخة الرُّشَاطِيّ، ولعلها عينُ النسخة التي اعتمدها مُغلطاي، فنقل طرّة التعقب منها دون أن يتلبّث في كونها مُتَّجِهَةً أم لا، وأن الأصل يُنَافِيها. والظاهر أن ابن قَلِيح يفرح بالتعقبات فتُدْهِبُ حفيظته». انتهى.

قلت: وفيه نظر في ثلاثة مواضع:

الأول: أن كلام أبي عمر المُلْحَق على طرّة النُّسخة هو تَتِمَّةٌ لكلام الرُّشَاطِيّ المنقول عن النَّمْرِيّ، وهو بنفس خط ناسخ الأصل، وأنّ ما ورد في «مختصر ابن الخرّاط» فيه إفساد لأصله؛ «اقتباس الأنوار» للرُّشَاطِيّ.

الثاني: إنني استظهرتُ بنسخة من «مختصر اقتباس الأنوار للرُّشَاطِيّ» لأبي الفداء الكِنَانِيّ البَلْبِيسِيّ الأصل القاهري، خريج العلامة مُغلطاي^(١)، فوجدت فيها: «... أبو خدّاش حَبّان بن زيد، ذكره بعضهم في الصحابة لحديث رواه ابن مُحَيْرِيز^(٢)»، عن أبي خدّاش الشَّرْعِيّ؛ رجل من أصحاب النبي ﷺ ...

قال أبو عمر: قوله: (عن أبي خدّاش رجل من أصحاب النبي ﷺ). وهم،

(١) «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٨٦).

(٢) قوله: (ابن محيريز) كذا ثبت عند البليسي، وكذا في نسخة من «الاستيعاب» (ج٤/ق٤٥ب) كتبت سنة سبع وثمانين وخمس مئة بثغر الإسكندرية حماه الله تعالى، وعليها تملُّك الحافظ رشيد الدين العطار، والباقعي إبراهيم، ومحمد بن عبد الله الزركشي، وغيرهم. وكذا في نسخة ثانية (ق١٤٥أ) وقع الفراغ من انتساخها على يدي الفقير إلى رحمة الله تعالى عبدالواحد بن أبي الكرم مسعود بن فيروز بن عبد الله في شهر ربيع الآخر الواقع في شهور سنة أربع وسبعين وخمس مئة من نسخة بخط محمد بن مبارك القلاس رحمه الله كتبها سنة أربع وسبعين وقرأها بقرطبة على الحافظ أبي علي الجياني وقابلها معه بأصله وأصل الفقيه ابن أبي العافية (ت٤٧٩هـ) المقابل على أصل مؤلّفه أبي عمر ابن عبد البر.

وصوابه: عن أبي خدّاش، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ...^(١). انتهى. والنسخة بخط المختصر أبي الفداء البليسيّ.

فظهر أن جُلَّ النّقل من «الأنساب» للرّشاطي، وأنه مُستفاد من «كتاب الاستيعاب» لابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ)، وقد رجعتُ إلى مُجلّدة عتيقة من «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار» لأبي محمّد الرّشاطي (ت ٥٤٢هـ) محفوظة في المكتبة الأحمدية بتونس تحت رقم (١٦٦٥) فوجدتُ أبا محمّد يروي «كتاب الاستيعاب في أسماء المذكورين في الروايات والسّير والمصنّفات من الصّحابة رضي الله عنهم والتعريف بهم وتلخيص أحوالهم ومنازلهم وعيون أخبارهم على حروف المعجم» عن شيخه رئيس المحدثين بقرطبة، بل بالأندلس، الحافظ الحسين بن محمّد أبي علي الغساني الجيّاني (ت ٤٩٨هـ)، عن أبي عمر ابن عبد البر النّمريّ (ت ٤٦٣هـ).

الثّالث: أن العلامة مُغلّطاي غاية في الأمانة فيما ينقل، وهو القائل: «ولقد رأينا تصنيفاً لبعض العلماء المتأخّرين من الفقهاء - رضي الله عنه وعنهم أجمعين - إذا ذكر شيئاً منقولاً عزّاه لقائله مترحّماً عليه، مبيّناً في أي موضع من الكتاب، بل في أي باب، بل في أي ورقة من تجزئة كذا وكذا، كل هذا يُقصد به السّلامة والإفادة، وجلب الرحمة للقائل، والتنويه بذكره، والله تعالى أعلم»^(٢).

وأن العلامة مُغلّطاي صاحب مكتبة لا نظير لها في عصره، وأنه يتمييز باقتناء أندر الكتب التي بخطوط العلماء أو عليها خطّهم، ويحدّد أسماء الخطّاطين، ويُنَبِّه على أهمية النّسخ بعبارات راقية، بل في كثير من الأحيان لا يكتفي بالاعتماد على نسخة واحدة، وأن عمادَه على أصل كتاب الرّشاطي لا على مختصره لابن الخراط.

(١) «مختصر اقتباس الأنوار للرّشاطي» للبليسي (ج ٢/ ق ٣٢٢ ب).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٨٥).

- (ص ١٩٣) حاشية سفلية رقم (٣)، سطر (٣) نقل: (عبيدة بن مُعتب: سفيان حديثه لا يسوّى شيئاً. (المعرفة والتاريخ: ٣/ ١٤٥). انتهى.

قلت: فيه نظر؛ لأن القائل: «حديثه لا يسوّى شيئاً» هو الفسوي لا الثوري، ويزيد ذلك وضوحاً قول البسوي: «وكان الثوري إذا حدّث عنه كناه، قال: أبو عبد الكريم. ولا يكاد سفيان يَكْنِي رجلاً إلا وفيه ضعف»^(١).

❁ ما فسّره بشيءٍ غيره أولى منه، ونذكر منه شيئاً نستدلُّ به على ما بعده.

(ص ٥٩، ٦٠) ذكر المحقق تحت: (١- كُتِبَ الفَلَّاسُ مواردُ سائغةً لأعمال البخاري:

ب- اعتزازُ الجُعْفِي بالأخذِ عن شيخه: «وهو أمرٌ لا تُخَطُّهُ العينُ في تضاعيف الكتب كلها، لكنَّ بعضَ المواطنِ تُفصح عنه إفصاحاً، كقول البخاري: «حدثنا أبو عاصم؛ وأفهمني بعضه عنه أبو حفص بن علي...»^(٢).

فقد أقرَّ أنه سمع الحديثَ من أبي عاصم، ولم يتبيَّن بعضه إلا بمساعدة الفلاس، ولولا أنه يعتزُّ بما يأخذه عنه لطوى هذا التفصيل وسكت عنه...». انتهى.

قلت: فيه نظر؛ لأن كبار الحفاظ من استفهمهم في حال إملائه، واستعادة بعض الألفاظ، وقال له: كيف قلت؟ فقال: «استفهم الذي يليك». وهذا هو الذي عليه العمل بين أكابر المحدثين الذين كان يعظّم الجمعُ في مجالسهم جدًّا، ويجتمع فيها الفئام من الناس، بحيث يبلغ عددهم ألوفاً مؤلّفة، ويصعد المُستَمَلون على الأماكن المرتفعة، ويبلّغون عن المشايخ ما يملّون، فمن سمع المُستَمَلِي دون سماع لفظ المُمَلِي جاز له أن يرويه عن المُمَلِي؛ لأنَّ المُستَمَلِي في حُكْم القارئ على المُمَلِي.

وحينئذ فلا يُقال في الأداء لذلك: «سمعتُ فلاناً»، بل الأحوط بيان الواقع، كما

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤٥، ١٤٦).

(٢) «الأدب المفرد»: ٣٧١؛ ر: ١٠٨١.

فعله البخاريّ، وابنُ خزيمة، وغيرُهما من الأئمة، ممن كان يقول: (وَبَثَّنِي فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا)، أو (وَأَفْهَمَنِي فَلَانٌ بَعْضُهُ).

ولقصد السّلامة من إغفال لفظ المُملّي قال محمّد بنُ عبد الله بن عمّار الموصليّ: ما كتبتُ قطُّ من فيّ المُستَمليّ، ولا التفتُّ إليه، ولا أدري أيّ شيء يقول، إنّما كنتُ أكتبُ عن فيّ المحدث^(١).

● ما وَهَمَ فِيهِ الْمُحَقِّقُ تَابِعًا غَيْرَهُ.

⊗ نسب تعليقات إبراهيم بن أحمد ابن شاقلا التي على حاشية نسخة آيا صوفيا رقم (٤٩٦) من «كتاب المعروحين» لأبي حاتم بن حبان البستي إلى أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي، وهذه الطُّرر بعضها ذكره ابنُ شاقلا، عن الإيادي، عن الساجي، وبعضها عن الساجي دون واسطة، وبعضها عن ابن شاقلا رأساً، وقد تبع المحقّق في ذلك محقّق «تعلّيقات الدارقطني».

⊗ تسمية «كتاب حديث علي بن الجعد الجوهريّ»، لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) باسم «مُسند عليّ بن الجعد»، وقد تبع في ذلك محقّق طبعة مكتبة الفلاح بالكويت د. عبدالمهدي بن عبدالقادر، وقد طُبِعَ الكتاب طبعةً أخرى أكمل من هذه الطبعة باسم: «الجعديات، حديث علي بن الجعد الجوهريّ»، لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. والعنوان الذي أثبتته د. رفعت لا يخلو من تعقّب، وحقّه أن يقدّم: (حديث علي بن الجعد الجوهري) علي (الجعديات). والله أعلم.

⊗ تسمية «السُّنن الكبير» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) باسم: «السُّنن الكبرى»، وقد تبع في ذلك د. محمّد عبدالقادر عطا، محقّق طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، وهي طبعة غير جيدة.

(١) «فتح المغيب بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

● ما أُعْرِبَ فيه من تسمية العلماء ومصنَّفاتهم.

✦ قد أَكْثَرَ المحقِّق من استعمال النوع المسمَّى من التديس بتديس التجميل، وقد أَكْثَرَ منه بعض المتأخرين، والعلامة مُعْلَطَاي يُكْثِرُ منه ويُلْهَجُ به في تصانيفه، فتجد المحقِّق يقول: «قال ابن قَلِيح^(١)» ويعني به مُعْلَطَاي. «أبو إسحاق السَّعْدِي^(٢)» ويعني الجوزجاني صاحب «أحوال الرجال». «القاضي» ويعني به ابن شُبْرُمَةَ^(٣).

✦ ولا يخفى أن كثيراً من الأئمة الحفاظ امتحنوا طلبتهم المَهْرَةَ بهذا الأمر، وشهد لهم بالحفظ لما يسرعون بالجواب عن ذلك، وما أحسن مقال شيخ الإسلام ابن دقيق العيد^(٤): «إن في تديس الشيخ الثقة مصلحة، وهي امتحان الأذهان، واستخراج ذلك، وإلقاؤه إلى مَنْ يُرَاد اختبار حِفْظِهِ، ومعرفته بالرجال.

ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب، وهو ما في التديس من التزيين» بكثرة النقل عن العلماء، والإيهام بكثرة المصادر المعتمدة لدى المحقِّق!

● ما تَحَرَّفَ عليه لأنه نَقَلَهُ بوساطة.

(ص ١٦٩) حاشية سفلية رقم (٣) سطر (٤): سئل أبو حاتم فقيل له: أبو قلابة عن مُعَاذٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أو قتادة عن مُعَاذٍ؟ فقال هما ثقتان. (التعديل والتجريح للباجي: /٢ ٩١٤؛ ر: ٨٠٠). انتهى.

قلت: كذا نقله المحقِّق بوساطة الباجي، والنص على الصواب عند ابن أبي حاتم

(١) «علل الحديث» (ص ١٦٠)، حاشية سفلية سطر رقم (١) من أسفل.

(٢) «علل الحديث» (ص ١٢٣)، حاشية سفلية سطر رقم (٣).

(٣) «علل الحديث» (ص ١٥٥)، حاشية سفلية رقم (٥)، السطر (٢).

(٤) «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص ٢٩٠).

في «الجرح والتعديل» ٥ / ٨٥. وفيه: «... عن مُعَاذَةَ ... أو قتادة عن مُعَاذَةَ...». وكذا ألفيته في الأصل الخطي من «التعديل والتجريح» للباجي، نسخة نور عثمانية برقم (٧٦٦) (ق ١٠٠ ب)، وعليها اعتمد محقق المطبوع من كتاب الباجي، لكن تصحّف النصّ عليه. والله أعلم.

● ما وهم فيه من تسمية بعض المصنفات.

(ص ١٢٨) حاشية سفلية رقم (١)، سطر (١): (نقلًا عن إتحاف المَهْرَةِ الخَيْرَةِ). صوابه: (... إتحاف الخَيْرَةِ المَهْرَةِ).

● ما اعتمد عليه من طبعات سقيمة ومبتورة سيّما ما أفاد منه في عرض نصوص الكتاب.

على المشتغل بالتحقيق تَوَخَّى الدقة في اختيار أفضل الطبعات المعتمد عليها في مصادر التحقيق، مع الاستظهار بالأصول الخطية عند الحاجة، وعليه ترقّب ما يصدر من طبعات جديدة لكتب التراث، فإنه سيجد فيها ما يوضّح غامضًا، أو يضيف شيئًا، أو يصحّح تحريفًا فيما طُبِعَ قديمًا، وأن يبادر إلى مراجعة هوامش عمله زيادةً في التأكيد على صحة ما نقله من الطبعات القديمة، ويُعيد النظر في كافّة النقول وتوحيد العزو على ما طُبِعَ من طبعات مُتَقَنَّة، وهذا ما افتقر إليه عمل المحقّق، فمثلاً:

● «كتاب السنن» لأبي داود السّجّستاني (ت ٢٥٧هـ): اعتمد على طبعة الأستاذ محمّد محيي الدين عبدالحميد، وهي طبعةٌ هُجِرَتْ منذ سنوات ونُسِخَتْ بطبعاتٍ اتَّقَنَ منها؛ كطبعة دار التّأصيل التي اعتمدت على أصولٍ غايةٍ في الدقّة، كالأصل الذي بسماع الملك المحسن أبي العباس أحمد ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي يوسف (ت ٥٧٧هـ)، وهو في غاية الإتقان، وليس له نظيرٌ في الدُّنيا.

وأصل آخر بخط البطليوسي، ومُطرّر بخط الحافظ أبي محمّد عبدالله بن محمّد

الأشيري (ت ٥٦١هـ)، ومقابل بأصل الحافظ أبي علي الجياني المقابل على أصل أبي عمر المتنجلي (ت ٣٥٠هـ)، ومطّرر بتعليقات الحُفَاط الثلاثة ابن حزم والصدفي والمتنجلي (ت ٣٥٠هـ)، وعليه خط الحافظ أبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز ابن الدبّاغ الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، وقُرئ عن الحافظ أبي مروان عبد الملك ابن بونه بن سعيد القرشي العبدري (ت ٥٤٩هـ).

✽ «كتاب المجروحين» لأبي حاتم ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ): اعتمد على الطبعة التي بتحقيق محمود زايد، وحقه الاعتماد على الطبعة التي بتحقيق حمدي السلفي، والتي أثبتها في (مناقل الدراسة والتحقيق) (ص ٣٦٥) دون الاستفادة منها في أي موطن.

✽ «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد بن عدي (ت ٣٦٥هـ) اعتمد على الطبعة المهجورة التي بتحقيق د. سهيل زكار، واستدرك عليها العديد من التحريفات التي هي على الصواب في الطبقات الأخرى، وقد ذكر في مناقل الدراسة (ص ٣٦٣) اعتماده أيضاً على طبعة الرشد، قلت: وهي أجود من طبعة د. زكار.

✽ «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (ت ٣٧٨هـ): اعتمد على طبعة دار الغرباء الأثرية، وهي طبعة بها نقص كبير، واعتمدت على نسخة خطية واحدة وغير جيدة، وحقه الاعتماد على طبعة الرسالة العالمية، فهي جيدة، واعتمدت على نسخة دار الكتب المصرية وتغطي نقصاً كبيراً، وقد ذكر المحقق (ص ١٥٩) حاشية سفلية رقم (١) سطر (٤) وجود سقط في طبعة الغرباء جرّاء انتقال نظر الناسخ. قلت: والنص جاء على الصواب في طبعة الرسالة العالمية (٤ / ٢٢٤)، وقد استدرك محقق الرسالة العالمية السقط من نسخة دار الكتب المصرية.

✽ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ): اعتمد على الطبعة الوحيدة المنشورة في مطبعة السعادة، بالقاهرة، وهي سقيمة جداً، وقد

نقل منها نصّاً وقع فيه عدّة تحريفات ذكرتها في: (ما وقع في حواشي النصّ من أخطاء طباعية أو خلل).

✽ «السنن الكبير» لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ): اعتمد على تحقيق د. محمّد عبدالقادر عطا، وهو تحقيق دون المستوى، وحقّه الاعتمادُ على مطبوعة دار هجر، وهي من أفضل ما طُبِعَ حتى الآن، وقد اعتمدت طبعة هجر على نسخة المحدث عبدالجليل بن عبدالجبار الأبهريّ (ت ٦٤٣هـ) المكتوبة للحافظ تقيّ الدين أبي عمرو بن الصلاح الدمشقيّ (ت ٦٤٣هـ)، وقد قابل ابن الصّلاح هذه النسخة على الأصل الجديد المقابل للحافظ أبي القاسم ابن عساكر، وفيه روايته للكتاب كلّه عن أبي القاسم زاهر بن طاهر الشّحاميّ، عن مُصنّفه، ورواية ولده أبي محمّد القاسم، عن زاهر وأبي المعالي محمّد بن إسماعيل الفارسي إجازةً عن المصنّف، وهو أصلٌ مُعتمدٌ، وعلامة ما كان منه في هذه النسخة (ص).

والثاني أصل أبي المواهب الحسن بن هبة الله بن صصرى الموقوف بجامع دمشق، وفيه سماعه على الحافظ أبي القاسم، وذكر معارضته إياه لا أدري بأصل الحافظ أو بأصل أصله، وعلامة ما كان منه في هذه النسخة (خ، ر).

وقرئت على الحافظ ابن الصّلاح بدار الحديث الأشرفية بدمشق في أكثر من سبع مئة وخمسة وخمسين مجلساً، وأتقن تصحيحه حتى صار أصلاً عزيز النظير.

✽ «معرفة السنن والآثار»، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ): اعتمد على الطبعة التي بتحقيق د. قلّعجي، وحقّه الاعتمادُ على النسخة التي بتحقيق سيد كسروي حسن، فهي أتقن منها في الأعم الأغلب.

وقع عنده في (ص ٧٠) سطر (١٢): (أ- أخبرنا أبو سعيد المالينيّ... حدثنا عمرو بن علي^(١)). وصوابه: أبو سعد المالينيّ... حدثنا عمرو بن علي. قلت: والذي

(١) «معرفة السنن والآثار»: ١٠ / ٢٠٢؛ ر: ٢٨٤٧.

أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ هُوَ اعْتِمَادُهُ عَلَى طَبْعَةِ د. قَلْعَجِيٍّ مِنْ «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ»، وَجَاءَتْ كِنْيَةُ الْمَالِينِيِّ فِي طَبْعَةِ كِسْرَوِيِّ عَلَى الصَّوَابِ (٤/ ٥٣٢)، رَقْمٌ (٣٧٥٤).

✽ «التَّدْوِينُ فِي أَخْبَارِ قَرْوِينِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّافِعِيِّ (ت ٦٢٣هـ): اعْتَمَدَ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي بَتَحْقِيقِ عَزِيزِ اللَّهِ الْعُطَارِدِيِّ، وَهِيَ آيَةٌ فِي السَّقْمِ، وَحَقُّهُ الْاسْتِظْهَارُ بِأَصْلِ خَطِي، وَوَقَعَ عِنْدَهُ فِي (ص ١٩٤) حَاشِيَةٌ رَقْمٌ (١) نَقْلًا عَنْ «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَرْوِينِ»: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيِّ. صَوَابُهُ: ... الشُّعْبِيُّ.

✽ مَا أَخْطَأَ فِي عَزْوِهِ لِأَنَّ عِمَادَهُ عَلَى الْبَرْنَامِجِ الْحَاسُوبِيِّ (الْمَكْتَبَةُ الشَّامِلَةُ).

(ص ١٣٣) حَاشِيَةٌ سَفْلِيَّةٌ، سَطْرٌ رَقْمٌ (١١) مِنْ أَسْفَلٍ: - وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ الْفِرْيَابِيِّ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي مَعْجَمِهِ الْكَبِيرِ (٩/ ٢١٩؛ ر: ٩٠٦٢). انْتَهَى.

قُلْتُ: صَوَابُهُ: فِي «مَعْجَمِهِ الْكَبِيرِ» (٩/ ٢٨٤؛ ر: ٩٠٦٢). وَالَّذِي أَوْقَعَ الْمُحَقِّقَ فِي الْإِحَالَةِ الْخَاطِئَةِ هُوَ اعْتِمَادُهُ عَلَى النُّسْخَةِ الْحَاسُوبِيَّةِ الَّتِي بِبَرْنَامِجِ الشَّامِلَةِ، وَقَدْ نَبَهْتُ فِي غَيْرِ مَا مَقَالَ عَلَى تَرْحِيلِ الْعَزْوِ الْحَاصِلِ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ بِالْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ سِيَمَا «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ.

✽ مَا أَخْطَأَ فِيهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ؛ لِأَنَّهُ يَنْسَخُ اسْمَ الْكِتَابِ مِنَ الْبَطَاقَاتِ الْمُعَدَّةِ بِالشَّامِلَةِ.

(ص ٣٦٥) مَنَاقِلُ الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْقِيقِ سَطْرٌ (٦) مِنْ أَسْفَلٍ: الْكَوَاكِبُ النِّيْرَاتُ فِي مَعْرِفَةِ مِنَ الرِّوَاةِ الثَّقَاتِ. صَوَابُهُ: الْكَوَاكِبُ النِّيْرَاتُ فِي مَعْرِفَةِ مِنْ اخْتِلَاطِ مِنَ الرِّوَاةِ الثَّقَاتِ.

✽ مَا وَقَعَ فِي حَوَاشِيِ النَّصِّ مِنْ أَخْطَاءِ طَبَاعِيَّةٍ أَوْ خَلَلٍ.

(ص ١١٢) حَاشِيَةٌ (ط) «بِه» لَيْسَتْ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ. صَوَابُهُ: ... تَارِيخِ الْإِسْلَامِ.

(ص ١١٦) ... وَفَطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ. أَدْرَجَ حَاشِيَةً (ج) عِنْدَ قَوْلِهِ: «خَلِيفَةَ»، وَحَقَّقَهَا أَنْ

تُدْرَجُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَفَطْر».

(ص ١٢٠) حاشية سفلية رقم (٢) عَدَا تشيُّعه فإنه لم يات أحد في فطر بجرحة بيّنة. صوابه: ... لم يأت ...

(ص ١٢٤) حاشية سفلية رقم (٢) سطر (٥): أخبرنا الأجلح، عن حبيب. صوابه: أخبرنا الأجلح، عن حبيب بن أبي ثابت. كما في أصل نُقِلَ المحقق من «السنن» لسعيد بن منصور (١/ ٢٩٢).

(ص ١٢٨) حاشية سفلية، سطر (١١): ورواية سيّار -على ضعفها- من فوائد الكتاب... صوابه: ورواية ابن سيّار -على ضعفها- ...

(ص ١٤١) حاشية (د): وعبارة «قلت ليحيى...». صوابه: وعبارة: «وقلت ليحيى...»؛ لأن النقل حكاية عن رواية الأصل المحقّق، وأعلاه: «وقلت ليحيى...».

(ص ١٥٢) حاشية رقم (١) السطور (٨-١٢): عن أحد رجلين لا أدري أيهما (كذا). قال: ... عن [ابن] أبي ليلي، عن مجاهد...: أطيلي الركود. قلت -يعني المحقق-: وفي المطبوعة تصحيف اسم المؤلف «عمرو بن علي»، إلى «عمر بن علي»، و«الركود» -بالدال- إلى «الركوع». وسقوط «ابن» قبل «أبي ليلي»... انتهى. قلت: استظهرتُ بنسخة من «حلية أبي نعيم» (ج ٢/ ق ٥٣ ب) غاية في الصحة بخط أبي بكر بن يوسف الحرّاني، وقُرئت على الإمام الحافظ محدّث الشام ومسندها شمس الدين يوسف بن خليل أبي الحجّاج الدمشقي (ت ٦٤٨هـ) فوجدت النص فيها هكذا: «سمعت أبا حفص عمرو بن علي... عن رجلين لا أدري أيهما أشدّ... عن ابن أبي ليلي...: أطيلي الركود». وقد كتب فوقها بخط مغاير: «الركوع».

(ص ١٥٣) حاشية سفلية رقم (٢): ما اثبتنا. صوابه: ما أثبتنا.

(ص ١٧٧) حاشية سفلية رقم (٢) سطر (٤): وقال الغلابيّ عنه -أخرى-: «لم يكن بذاك ولا قريب». انتهى.

قلت: سقط على المحقق عزو النص لمصدر النقل وهو «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (١٥٦ / ٢).

(ص ١٧٩) حاشية سفلية رقم (٣) سطر (٧): ابن سعد في الطبقات الكبرى. صوابه: ... الطبقات الكبير.

(ص ١٨٦) حاشية سفلية سطر رقم (٥): «ولم يسمع من أنس شيئاً»؛ قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢ / ٨٠؛ ر: ١٧٣٢). انتهى.

قلت: أخطأ المحقق في العزو، والصواب «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٥٢).
(ص ٣١٠) حاشية سفلية (ب) سطر (١) من أسفل: لأبي الوليد بن الفخرضي. صوابه: ... بن الفرضي.

● ما وقع في مناقل الدراسة والتحقيق من أخطاء.

(ص ٣٤٣) سطر (١٠) - أسامي شيوخ البخاري، للصفاني (٦٥٠هـ). صوابه: ... (ت ٦٥٠هـ). جرياً على عادة المحقق.

(ص ٣٤٤) سطر (١٦): الحسن بن خلاد الرامهرمزي. صوابه: الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي.

(ص ٣٤٧) سطر (١٢) من أسفل: مغلطاي بن قليج البكري. صوابه: ... البكجري.

(ص ٣٤٨) سطر (١٢) من أعلى: مغلطاي بن قليج البكري. صوابه: ... البكجري.

(ص ٣٥٩) سطر (١٤) من أسفل: لهبة الله أبي القاسم بن الحسن بن منصور. الجادة: لأبي القاسم هبة الله ...

(ص ٣٦٥) سطر (١٠) من أسفل: حيدر آباد. صوابه: حيدر آباد.

(ص ٣٦٥) سطر (٦) من أسفل: الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات.

صوابه: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. وسبق التنبيه عليها.

(ص ٣٧٠) سطر (٥): بإشراف د. سعيد عبدالله الحميد. صوابه: بإشراف د.

سعد بن عبدالله الحميد.

● ما وهم فيه من تخريجات للأحاديث.

(ص ١٠٦) حاشية سفلية رقم (١) السطر (٣): تفسير ابن أبي حاتم: ١٠ /

٣٢٨١؛ ر: ١٨٤٩٨. انتهى.

قلت: هل خفي على المحقق - وهو المتخصص في علم التفسير - أن هذا

الموضع من «التفسير» لابن أبي حاتم الرازي من القسم الذي جمعه المحقق من

كتب التفسير التي تنقل عن ابن أبي حاتم لا سيما «الدر المشور» للسيوطي؟!

(ص ١٢٨) حاشية سفلية سطر رقم (١٣): عند أبي داود في سننه (٤) / ٢٩٣؛

(٤٥٠٩)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٨ / ٩٦؛ ر: ١٦٠٤٦). انتهى.

قلت: فيه نظر؛ لأن الطبعة التي اعتمدها عليها المحقق من «سنن أبي داود»، برواية

اللؤلؤي، والحافظ البيهقي يروي «السنن» من طريق أبي بكر بن داسة.

(ص ١٣٢) حاشية سفلية رقم (٣) كتب: ... ن: تخريجه. انتهى. قلت: غفل

المحقق عن تخريجه.

(ص ١٩٤) حاشية سفلية رقم (١): أخرجه القزويني في أخبار قزوين في موضعين

(٢ / ١٠١؛ ٢ / ٤٣٤) عن المؤلف؛ قال: ثنا أبو قتيبة... انتهى.

قلتُ: فيه نظر في موضعين:

الأول: الكثير من الأحاديث التي يذكرها القزويني في «التدوين في أخبار قزوين» غير متصلة إلى القزويني، بل يذكر في ترجمة المترجم له بعض المرويات، وقد وقع في ذلك الكثير من الباحثين اغترارًا برؤية الإسناد.

الثاني: أن الحديث أخرجه النسائي في «السُنن الكبرى» (٣/ ٤٥٩)، (١٥٧٩) عن شيخه أبي حفص الفلاس مباشرة، وقد وقع تصحيح في متن السند الذي نقله المحقق من «التدوين» ذكرته فيما اعتمد عليه من طبعات سقيمة ومبتورة.

● الضعف الظاهر في فهرس الأعلام.

يظهر بوضوح ضعف فهرس الأعلام، وعدم استقصاء ما ورد في النص المحقق من أعلام تكلم فيهم بجرح وتعديل، والكتاب يحتاج إلى إعادة فهرسة، وأذكر من ذلك شيئاً يُستدل به على ما بعده:

(ص ٩٩) الصلت بن دينار.

(ص ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) سليمان بن مهران الأعمش.

(ص ١٠٦) أيوب.

(ص ١٠٧) محمد بن عبدالله الأنصاري.

(ص ١٠٩) أبو مسعود الأنصاري.

(ص ١١٠) عبدالله بن عون.

(ص ١١٣) عمر بن الحكم.

(ص ١١٣) موسى بن عبيدة.

(ص ١٢٠) فطر بن خليفة.

(ص ٢٧٤) حماد بن الجعد.

ووقع في (ص ٣٤١) من فهرس الأعلام: - سالم أبو حفصة. صوابه: سالم بن أبي حفصة.

● ما خفي عليه من مصادر الحفظ الأصلية لبعض الأصول الخطية المعتمدة لديه في مناقل الدراسة والتحقيق.

○ «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ). قال (ص ٣٤٣): نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة: رقم ٨٣٠. انتهى.

قلت: هو من محفوظات المكتبة الأزهرية بالقاهرة (١٣٨-٩٠٣٢) مصطلح.

○ «الضعفاء»، للبخاري (ت ٢٥٦هـ). قال ص ٣٤٤: مصورة د. سالم العمّاري. انتهى.

قلت: هو ضمن مجموع برقم (٢٩٥) حديث محفوظ بالمكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية.

وهي نسخة لا نظير لها في الدنيا؛ لأنها من رواية مسيح بن سعيد وراق الإمام البخاري، وبخط وسماع عبد الملك بن أبي مسلم بن أبي نصر الهمداني النهاوندي.

وقراها الفقيه أبو عبد الله مموش بن الحسين بن يوسف الدرّبندي على الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي. والله أعلم.

كتبه بأبها - حي البديع

محمود النحال أبو شذا

في ٣ ذي الحجة سنة (١٤٣٨هـ).

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: النسخ الخطية:

- ١- «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار»: لأبي محمد عبدالله بن علي بن عبدالله الرُّشَاطِي، اللَّخْمِيّ (ت ٥٤٢هـ)، نسخة محفوظة في المكتبة الأحمدية، تونس، برقم (١٦٦٥).
- ٢- «التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ لِمَنْ خَرَجَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»، تأليف: الفقيه الإمام الحافظ القاضي أبي الوليد سُليمان بن خَلْفِ الْبَاجِيّ (ت ٤٧٤هـ)، نسخة كان الفراغ منها يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر شوال سنة تسع وسبع مئة، محفوظة في مكتبة نور عثمانية، برقم (٧٦٦).
- ٣- «كِتَابُ الاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ وَأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَعَيُونٍ مِنْ أَحْبَابِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ»، تأليف: الحافظ أبي عُمر يُوْسُف بن عَبْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الْبَرِّ النَّمْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت ٤٦٣هـ)، رواية رئيس المحدثين بقرطبة بل بالأندلس الحافظ الحُسين بن مُحَمَّد أَبِي عَلِي الْغَسَانِي الْجَبْيَانِي (ت ٤٩٨هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة آيا صوفيا، برقم (٤٥٤).
- ٤- «كِتَابُ الضُّعْفَاءِ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْكُذْبِ وَوَضَعَ الْحَدِيثَ ...»، تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن عَمْرُو الْعُقَيْلِي (ت ٣٢٢هـ)، رواية أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصَّيْدَلَانِي، الْمَكِّيّ (ت ٣٨٨هـ)، نسخة محفوظة بالزاوية العثمانية بمدينة طَوْلَقَة، التابعة لولاية بَسْكَرَة من صحراء الجزائر.
- ٥- «كِتَابُ الضُّعْفَاءِ»: عن أبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبَخَارِيِّ (ت ٢٥٦هـ)، رواية أبي جعفر مُسَبِّح بن سَعِيد الْبَخَارِيِّ، نسخة ضمن مجموع برقم (٢٩٥) حديث، محفوظة بالمكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية.
- ٦- «كِتَابُ حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ»، تأليف: الإمام الحافظ أبي نُعَيْمٍ أَحْمَد بن عَبْدِ اللَّهِ بن أَحْمَد بن إِسْحَاق بن مِهْرَانَ الْأَصْبَهَانِيّ (ت ٤٣٠هـ)، رواية أبي علي الْحَسَن بن أَحْمَد بن الْحَسَن الْحَدَادِ الْمَقْرِيّ (ت ٥١٥هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة داماد إبراهيم باشا، برقم (٢٨٨).
- ٧- «كِتَابُ مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ»: جَمْعُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَانَ بن قَايْمَازِ الدَّهْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، نسخة بخط المحدث الحلبي برهان الدِّينِ أَبِي الْوَفَاءِ إِبراهيم بن مُحَمَّد بن خَلِيل، المعروف بسبُّط ابن الْعَجْمِي

الشَّافِعِي (ت ٨٤١هـ)، فرغ من تعليقه يوم الخميس سابع ذي الحجة الحرام من سنة تسع وثمانين وسبع مئة بالمدرسة الشَّرْفِيَّة بِنَاء شرف الدين ابن العجمي بحلب، محفوظة بمكتبة مُرَاد بخاري، برقم (٩٢).

٨- «مختصر كتاب اقتباس الأنوار للرُّشَاطِي»: لأبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم الكِنَانِي البَلْبِيسِيِّ الْأَصْل القَاهِرِي (ت ٨٠٢هـ)، نسخة بخطِّ مختصره البَلْبِيسِيِّ، محفوظة في مكتبة رئيس الكتاب، برقم (٥٩٥).

ثَانِيًا: المَطْبُوعَات:

٩- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجَال»، تأليف: العلامة علاء الدين مُغلطاي بن قليج بن عبَّاد البكجَرِيّ، الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن محمَّد، وأبي محمَّد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

١٠- «الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُودَة من الصَّحاح»، تأليف: تقي الدين محمَّد بن عليّ الشَّهِير بَابِن دَقِيق العِيد (ت ٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور قحطان عبدالرحمن الدُّورِي، الناشر: دار العلوم للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م).

١١- «الضَّوء اللَّامِع لأهل القرن التَّاسِع»، تأليف: المؤرِّخ الناقد شمس الدين محمَّد بن عبدالرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، لبنان، بيروت.

٢١- «تاريخ مدينة السَّلَام وأخبار مُحدِّثيها وذكُر قُطَّانها العُلَمَاء من غَيْر أهلها وَوَارِديها»، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البَغْدَادِيّ (ت ٤٦٣هـ)، رواية أبي نصر المُعَمَّر بن محمَّد بن الحسين، الأنماطيّ (ت ٥١٤هـ)، حَقَّقَه، وَصَبَّطَ نَصَّه، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الدكتور بشار عَوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٣١- «تَهْذِيبُ الكَمَال فِي أَسْمَاء الرِّجَال»: للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحَجَّاج يوسف بن عبدالرحمن المِزِّيّ (ت ٧٤٢هـ)، حَقَّقَه، وَصَبَّطَ نَصَّه، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الدكتور بشار عَوَّاد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٨٣م).

٤١- «جزء فيه تسمية ما ورد به الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته...»: منسوب لمحمد بن أحمد بن محمد المالكي، الأندلسي، ضمن «كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث»: الدكتور محمود الطحان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٨١م).

٥١- «فتح المغيب بشرح ألفية الحديث»، تأليف: الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي الشافعي (ت ٩٠٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير، د. محمد بن عبدالله بن فهيد آل فهيد، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة (١٤٣٦هـ).

٦١- «كتاب الأسامي والكنى»، تصنيف: الحاكم أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ (ت ٣٧٨هـ)، رواية أبي بكر أحمد بن علي بن محمد الزدي (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، وإبراهيم الصبيحي، الناشر: الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

٧١- «كتاب الجرح والتعديل»، تأليف: الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١٢٧٢هـ-١٩٥٣م).

٨١- «كتاب السنن المعروف بالسنن الكبرى»: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، رواية جمع من تلاميذ المصنف، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٩١- «كتاب المجروحين من المحدثين»، تصنيف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، رواية أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني الحافظ إجازة عنه (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: دار الصميعة، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

١٠٢- «كتاب المعرفة والتاريخ»، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي (ت ٢٧٧هـ)، رواية عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت ٣٤٧هـ)، حققه وعلّق عليه: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١٢- «كِتَابُ فِيهِ: عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الضَّعَافِ مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ»: لِلْإِمَامِ أَبِي حَفْصِ الْفَلَّاسِ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرِ السَّقَّاءِ الْبَصْرِيِّ (ت ٢٤٩هـ)، رَوَايَةٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُسَيْنِيُّ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٢٨٦هـ)، دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: د. مُحَمَّدُ الطَّبْرَانِيُّ، النَّاشر: مَرَكزُ إِحْسَانِ لِدَرَاةَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ- الْمَدِينَةُ الْمَنُورَةُ- جَدَّة، الطَّبْعَةُ الْأُوْلَى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

٢٢- «الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ»: لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ (ت ٤٠٥هـ)، رَوَايَةٌ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ، النَّيْسَابُورِيِّ (ت ٤٨٧هـ)، تَحْقِيقٌ وَدَرَاةٌ: مَرَكزُ الْبَحْوثِ وَتَقْنِيَّةِ الْمَعْلُومَاتِ بِدَارِ التَّأْصِيلِ، النَّاشر: دَارُ التَّأْصِيلِ، الْقَاهِرَةُ - بِيروَت، الطَّبْعَةُ الْأُوْلَى (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

٣٢- «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ»: لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَاقُوتَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَوِيِّ، الرَّومِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ (ت ٦٢٦هـ)، النَّاشر: دَارُ صَادِر، بِيروَت، الطَّبْعَةُ الْأُوْلَى (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٤٢- «مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ»، تَصْنِيفُ: الْإِمَامِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبِيهَقِيِّ (ت ٤٥٨هـ)، رَوَايَةٌ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخُوَارِيِّ، الْبِيهَقِيِّ (ت ٥٣٦هـ)، تَحْقِيقٌ: سَيِّدُ كَسْرَوِيِّ حَسَنِ، النَّاشر: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيروَت، الطَّبْعَةُ الْأُوْلَى (٢٠١٠م).





قال قال رسول الله ﷺ :
« كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع »
رواه مسلم

تَخْرِيجٌ وَتَوْثِيقٌ

بابٌ يُعْنَى بِمَسَائِلِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ
وَالجُهُودِ الْخَاصَّةِ بِتَوْثِيقِ الْكُتُبِ



نُصُوصُ السُّنَّةِ وَعُلُومُهَا

طَبِيعَةُ الْمَعْرِفَةِ وَتَقَالِيدُهَا وَخُصُوصِيَّةُ الْعَمَلِ وَطَرَائِقُهُ

د. فيصل الحفيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُعَدُّ التَّحْقِيقُ عِلْمًا إِجْرَائِيًّا يَتَعَامَلُ مَعَ النُّصُوصِ بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ مَوْضُوعَاتِهَا، أَوْ الْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ الَّتِي تَخْتَزِنُهَا، وَبَعِيدًا - أَيْضًا - عَنِ التَّقَالِيدِ الْمَعْرِفِيَّةِ الَّتِي تَحِيطُ بِهَا، وَهِيَ تَقَالِيدٌ لَا تَدْخُلُ حَقًّا فِي بَنِيَّةِ النُّصُوصِ ذَاتِهَا، لَكِنَّهَا ذَاتُ قِيَمَةٍ عَالِيَةٍ فِي التَّعَامُلِ الْمُنَهْجِيِّ مَعَهَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ نَتَحَدَّثَ عَنِ تَحْقِيقِ نُّصُوصٍ تَنْتَمِي إِلَى مَعْرِفَةٍ، أَيْةَ مَعْرِفَةٍ، عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ، وَعَنْ تَحْقِيقِ عُلُومِ السُّنَّةِ، عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيدِ؟ لَا شَكَّ أَنَّ السُّنَّةَ وَعُلُومَهَا تَخْضَعُ لِقَوَاعِدِ التَّحْقِيقِ الْعَامَّةِ بِوَصْفِهَا نُّصُوصًا، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفِي الْمَقُولَةَ الَّتِي يَتَبَنَّاهَا هَذَا الْبَحْثُ، وَخِلَاصَتُهَا أَنَّ هَذَا الْمَجَالَ الْمَعْرِفِيَّ ذُو طَبِيعَةٍ وَتَقَالِيدٍ خَاصَّةٍ، مِمَّا يُؤَيِّدُ حَقَّنَا فِي افْتِرَاضِ مَشْرُوعِيَّةِ مَا لِهَذَا الَّذِي نَدَّعِي، وَقَدْ لَا تَصِلُ بِنَا هَذِهِ الْمَشْرُوعِيَّةَ إِلَى حَدِّ الْقَوْلِ بِوُجُودِ مَنَهْجِ تَحْقِيقٍ خَاصٍّ، لَكِنَّهَا فِي الْآنِ نَفْسِهِ لَا تَتَحَرَّجُ مِنَ الْقَوْلِ بِخُصُوصِيَّةِ هَذِهِ النُّصُوصِ مِنْ جِهَةِ إِجْرَائَاتِهَا التَّحْقِيقِيَّةِ.

مِنْ تَقَالِيدِ هَذِهِ النُّصُوصِ شِيوعُ ظَاهِرَةٌ مَا يُعْرَفُ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ عِلْمِ الْمَخْطُوطَاتِ بِ«خَوَارِجِ النَّصِّ» وَمِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْمُحَدِّثِينَ مَا يُسَمَّى بِ«الطَّبَاقِ» أَوْ الْقِيُودِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ سَمَاعَاتٍ وَقَرَاءَاتٍ وَإِجَازَاتٍ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْبَحْثَ سَيَتَوَقَّفُ عِنْدَ «النَّسْخِ» أَوْ «الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي حَمَلَتْ هَذِهِ النُّصُوصِ».

السّنة، وعلوم السّنة

السّنة هي المأثور من قول النبي ﷺ وفعله وصفته ورُبما سيرته. وعلى الرغم من أن بعضهم يُسوّي بين السّنة والحديث، فيجعلهما مترادفين، مُزيحًا جانبًا مسألة المعنى اللّغويّ المباشر للفظ «الحديث» المرتبط باللسان أو ما يصدر عنه، ومسألة اتساع إهاب المعنى للفظ «السّنة» الذي يمكن أن يستوعب الحديث وغيره من فعل وصفة وسيرة، فإن بعضهم الآخر يستند إلى هذه المستندات اللغوية، فيُفرق بينهما تفرقة، لكن تفرقة دخلها الاصطلاح أيضًا ولم تلتزم التزامًا كاملاً بالأساس اللغوي، فالحديث عنده يتجاوز الكلام إلى الفعل والصفة حركةً كانت أو سَكْنَةً، ولا يخفى أن الفعل والصفة ليسا حديثًا من الوجهة اللغوية، أما السّنة فنظرًا لاتساع إهابها اللغوي فقد جعلها شاملة للحديث بالمعنى العام السالف، إضافة إلى السيرة، أو ما جرى له ﷺ في حياته جميعًا. وقفنا عند هذه المسألة، مسألة التفرقة بين السّنة والحديث، لنمهّد لتفرقة من نوع آخر وثيقة الصلة بهذا البحث، وهي التفرقة بين السّنة أو الحديث على الخلاف السابق، وعلوم السّنة أو الحديث.

فالسّنة هي مأثور النبي ﷺ نفسه، وبعبارة أخرى هي المتون، متون الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ على أن هذه المتون لا يُمكن - في ما نرى - فصلها عن أسانيدها، أي طرق الروايات التي وصلت إلينا من خلالها، ذلك أنها (أي الأسانيد) داخلية في نسيج المتون، يُحكم على المتون بالصحة والحسن والضعف وغيرها من الأحكام اعتمادًا عليها. ولربما حكم على المتن الواحد بحكمين متقابلين، تبعًا لاختلاف سند كلٍّ. ولذلك جعلنا من المتن والسند معًا «السّنة».

أمّا علوم السّنة فهي الحركة العلمية التي قامت حول هذا المأثور بشقيه: المتن والسند.

- ٢ -

طبیعة نصوص السنّة وعلومها

وصلت السنّة، وعلومها - بحسب التفرقة السابقة - إلینا عبر نصوص، وهذه النصوص جميعاً تحتاج إلى «تحقیق» بالمفهوم المصطلحي للفظ كما نعرف اليوم، فالنوعان سواء في احتیاجهما وقابلیتهما للتحقیق، لكننا لا نستطیع أن نسوي بينهما من جهة درجة التحقیق أو مستواه الذي ینبغي أن یبذل فيه، فالدرجة أو المستوى مرتبطة بطبیعة النصّ ووظيفته.

النصّ بالمعنی العام فی جوهره صورة لغویة تُسمع بالأذن أو تُرى بالعین، ومن المفترض أن تكون «ثابتة» لأسباب عديدة، لعل أهمها وأولها وأعلاها فی درجة الثبات كونه نصّاً دینیّاً، لماذا؟ لأنّ النصّ الدینی نصّ مقدّس بحروفه وكلماته وتراکیبه، یتعبّد به الناس.

والمقصود بالنصّ الدینیّ: النصّ الأوّل المحوريّ، وليس النصّ أو النصوص التي قامت علیه، فالنصّ الدینی الأول فی المجال الإسلامی هو «القرآن الکریم» ذاته، لا تفاسیره مثلاً، ولا العلوم التي تُسمّى «علوم القرآن»، والنصّ الدینی فی المجال الإسلامی - أيضاً - هو الحدیث النبوی عینّه، إذ هو مُکمّل للنصّ الأول ومفسّر له، وليس النصّ البشري الذي قام علی النصّین السابقین ودار فی فلکهما.

ویقرّب من النصّ الدینیّ النصّ الإبداعیّ، فهذا أيضاً قیمته فی صورته اللغویة: الحروف والألفاظ والتراکیب، مما یجعله نصّاً «ثابتاً» لا یجوز تغییره أو الاقتراب منه؛ لأنّ أيّ تغییر مهما كان بسیطاً یجرح أو یخدش عملية الإبداع ذاتها ویطعن فیها. هذا الثبات الذي تتمتع به مثل هذه النصوص لا یعني نفي قيمة «الثبات» کلیة عن النصوص الأخری، فالنصّ - كما سلف - من حیث هو نصّ یتلزم مبدئياً الثبات.

أو درجة فيه، لأسباب أخرى مغايرة للقيمة الدينية والإبداعية، من مثل أنه التجليّ الخاص لفكر صاحبه من جهة، ولأن الفصل بين النصّ (اللغة) والنصّ (الفكر) ليس ممكناً، إذ العلاقة جدلية بينهما من جهة ثانية، ولأن المساءلة، مساءلة صاحب النصّ لا بد أن تمرّ عبر النصّ (اللغوي) من جهة ثالثة.

وتتكشف مسألة التقارب في الثبات في نصوص من نوع النصوص الرياضية والكيميائية والطبية ونحوها، فإن ارتباطها بمقولاتها ودلالاتها وفحواها، أعلى درجة - بلا شك - من القوالب اللغوية التي تمثّلت فيها، وهذا بيّن لا يحتاج إلى الاستدلال له.

علماء السنّة أو علماء الحديث تحدثوا عن السنّة وعلومها من جهةٍ مغايرة، فعلوم السنّة أو الحديث عندهم تتحرّك في دائرتين رئيسيتين: دائرة الرواية، ودائرة الدراية. الأولى (الرواية) التي نعتناها بالنصّ الأساس أو النصّ الأول تقوم على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً حتى الحركات والسكنات. والثانية (الدراية) التي قامت على النصّ الأساس أو الأول، موضوعها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد؛ حال الراوي هو موضوع علم الرجال الذين نقلوا السنّة (علم الجرح والتعديل) وحال المروي موضوع علم مصطلح الحديث.

وهذا الذي قالوه لا يُغيّر من الأمر الذي قلنا من الجمع بين نصوص السنّة باعتبار جُزأيتها: المتن والسند، فهم فصلوا السند من جهة درسه، ونحن جمعنا السند من جهة المتن من جهة أخرى، هي جهة كونه نصّاً، يُتعامل معه من جهة التحقيق.

ولا شك أن الدائرة الأولى، دائرة الرواية، هي الأخطر، سواء في ذاتها، أو في درجة التحقيق الذي تحتاجه إذ هي النصّ الديني الخالص، ومن ثم فإن التعامل معها من جهة تحقيقها ينبغي أن يكون أكثر دقة وانضباطاً لضمان أداء النصّ كما أراده النبي ﷺ. أمّا الدائرة الثانية فخطرها يأتي من جهةٍ أخرى تتضح لاحقاً.

هذا عن خصوصية نصوص السنة في ذاتها (متناً وسنداً).

أما عن خصوصية علوم السنة فإنها تتجلى من طريق آخر، أو طرق أخرى يمكن تركيزها إجمالاً في نقطتين:

أولاهما: أن علم التحقيق الذي نقوم عبر منهجه وأدواته بسبر النصوص جميعاً ونقدتها أيًا كان موضوعها، إنما ولد من رحم علوم السنة، سواء في ذلك علم السند، وعلم المتن، فالى هذه العلوم يرجع الفضل في نشأته، وهذا يعني أصالته فيها، إذ هو ابن شرعي له، وهي أصالة شرعية تعينان رُسوخه فيها، وانسجامه معها، فهو أداة لتحقيقها من داخلها.

وثانيتهما: أن لعلوم السنة بخاصة تقاليد معرفية خاصة، نسميها من وجهة نظر علم المخطوطات بـ«خوارج النص» ومن وجهة نظر علم الحديث بـ«الطباق» أو الوقفيات والتملكات والإجازات والسماعات وغيرها. صحيح أن هذه التقاليد ليست قصرًا على علوم السنة، لكن أحدًا لا يُماري بأنها أعلى ما تكون في درجتها وكثافتها في هذه العلوم.

التقاليد المعرفية

تتشرك نصوص السُّنَّة، ونصوص علوم السُّنَّة، بأن الأوعية، أعني المخطوطات، التي احتوتها قد شاعت فيها شيوعاً ملحوظاً ظاهرة خوارج النّص أو الطباق أو القيود، التي تهدف إلى إثبات حركة العلم وقيدها وتسلسلها وتوثيقها وضبطها وذلك انسجاماً مع تقاليد هذا المجال المعرفي الذي يقوم أساساً على اللقاء والتلقي والاحتياط من كل وجه للثقة بالنّص، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة موجودة في النصوص الأخرى، فإنها أكثر حضوراً وانتشاراً في نصوص السُّنَّة وعلومها، حيث الحرص أشد ما يكون على التلقي المباشر قراءةً وسماعاً وإملاءً واستملاءً وإجازةً ومعارضةً ومقابلةً. وترتب على ذلك خصوصية أوضح للنُّسخ (المخطوطات) التي حملت هذه النصوص ونقلتها إلينا، وهذا ما يسوغ لنا أن نقف عند قصة النُّسخ، وقد اخترنا أن نصوغها في ثنائيات متقابلة لتكون أكثر مباشرة وقرباً من الراغب في معرفة قيمة هذه النُّسخ ومنازلها.

● **المُسَوِّدَة والمُبَيِّضَة:** المبيضة أعلى، إذ هي الصورة المُثلى التي للنّص كما أراده صاحبه، يستدرك فيه على المسودة استدراقات في اتجاهات متعددة: الترتيب، والتصحيح، والزيادة، ولربما اتسعت المسافة بينها وبين المسوِّدَة إلى درجة مخالفتها حتى لتكادُ تنسخُها نسخاً كاملاً.

● **الإبرازة الأولى وما بعدها:** الفارق بين هذا النوع من النُّسخ وسابقه أن الإبرازة الأولى تكون بعد اكمال رضا صاحبها عليها، خلافاً للمسوِّدَة، ثم يطراً عليه بعد ذلك أن يُصحِّح أو يزيد أو يُضيف أو يُلحق، إما بيده، وإما بلسانه إذا ما كان مُملياً، وفي هذه الحال الأخيرة (حال اللسان) قد يكون التغيير أيّاً كانت طبيعته عن استحضر كامل للإبرازة الأولى وقصد تعديلهما، وقد يكون عن غير قصد، وذلك بإرادته مثلاً أداء

المعنى نفسه، لكن اللفظ اختلف.

ولربما انبثت الصلة بين الإبرازة الأولى أو الإبرازات الجديدة وصاحب النَّص نفسه، وذلك إنما يكون إذا ما قام عليها غيره، وتدخَّل فيها، أيًّا كانت صورة هذا التدخَّل، وفي هذه الحالة فإن الأمر يصعب على المحقِّق، وعليه أن يلجأ إلى مختلف الطرق المنهجية التي تجعله يُميِّز بين النَّص الذي كتبه المؤلِّف الأول صاحب الإبرازة الأولى، والنَّص كما تجلَّى في الإبرازة الجديدة.

ولا يجوز للمحقِّق أبداً أن يلجأ إلى التلفيق بين الإبرازات وإدخال بعضها في بعض حتى لا يُحدِّث نصًّا جديداً من اختراعه، فيخالف الأمانة التي هي أولى صفات المحقِّق، ويخرج عن الوظيفة المسندة إليه.

واختلاف الإبرازة من المسوِّدة لا يعني عدم إمكان الحديث عن المفاضلة بين الإبرازات، وكما أن المبيَّضة مقدَّمة على المسوِّدة بالقطع، فإن الإبرازة الثانية إذا كانت من المؤلِّف نفسه مقدَّمة على الأولى، ويختلف الأمر إذا كانت الثانية من غير المؤلِّف، ولم يُجزَّها صراحةً، إذ يكون التقديم من حقِّ الأولى.

وثمة مزايا أخرى يمكن على أساسها المفاضلة بين الإبرازات، منها الإسهاب، فهو مقدَّم على الاختصار، إذ هو مظنةً الاكتمال، والتصحيح، إذ هو أولى من نقيضه، أعني الخطأ والخلل، ومنها توفر النُّسخ، أو قدِّمها، أو غير ذلك.

وقد تتعادل مزايا إبرازتين، ويصعب الربطُ بينهما بإشارات في حواشٍ أو درس، عندها يكون من الأفضل نشرهما، كلاً على حدة ليكونا أمام أعين الباحثين.

ولعل أهم أسباب تعدُّد الإبرازات ظاهرة الإملاء المعروفة في تراثنا، فالطلبة كانوا يكتبون عن أستاذهم، ولربما زادوا من عندهم أو من عند غيرهم ولم يُنبِّهوا، وكل ذلك مما يُلقَى عبثاً ثقیلاً على المحقِّق.

● القديمة والحديثة: القديمة مفضّلة على الحديثة بدهاءة، مع الاحتراز من التعميم، خاصة إذا اتحد الأصل المنقول منه، لماذا؟ لأن كل عملية نَسْخ جديدة هي فرصة لخطأ جديد. أما إذا اختلف الأصل فإن حظاً من نصيب المفاضلة سيرجع بالتأكيد إلى هذا الأصل ودرجته وما توفر فيه من شروط الضبط والصّحة.

● المكتوبة بقلم عالم، أو طالب علم ثقة من جهة، والمكتوبة بقلم ناسخ: هنا تفضيل ربّما لم تعرّض له المصادر في ما أعلم، ومفاده أن كتابة العالم مقدّمة لأنه أبعد من أن يتوهّم فيقرأ خطأ فيصحّف أو يُحرّف مع احتراز ألا يكون عُرف بالتدخل في النّص: تصحيحاً وزيادةً ونقصاً، فإن كان كذلك فالناسخ المحترّف الذي يملك القدرة على أن ينقل الأصل كما هو مُقدّم، وهنا أيضاً احتراز ألا يكون ناسخاً جاهلاً يقرأ الحروف على غير وجهها، ويحرّك الضبط من مكانه، وينتقل نظره فيكرّر ويسقط.

● التامة والناقصة: التامة مقدّمة إلا إذا كانت الناقصة أعلى منها من وجه أو أكثر، فإنها تُقدّم عليها. وهذا إذا لم تكن الناقصة هي أصل التامة، أعني إذا ما كانت الناقصة قد طرأ عليها النقص بعد أن نقلت منها التامة، في هذه الحالة تُقدّم الناقصة قطعاً، ونستعين بما بقي من التامة لنكمل النّص، وهنا - أيضاً - احتراز بالألّا تكون التامة (المستنسخة من الناقصة) قد عورّضت أو قُوبلت على نسخة أخرى ذات قيمة.

● وأخيراً النسخة الموثّقة وما دونها: وهنا بيت القصيد لنصوص السّنة وعلومها، والضابط هو أنه كلما زادت القيود على النسخة ارتقت منزلتها؛ لأن ذلك يدل دلالة أكيدة على تداولها بين أهل العلم والاحتفاء بها، مما يدعو إلى الثقة بها.

إن الحديث عن النسخ أوسع من أن يستوعبه هذا البحث؛ لذا سأكتفي بالإشارات السريعة السابقة، لأنّقل إلى الجزئية الأخيرة المتعلقة بطرائق العمل.

خصوصية تحقيق السُّنَّة وعلومها

إذا كان لنصوص السُّنَّة وعلومها طبيعة خاصة فإن لتحقيق هذا المجال المعرفي والعلمي خصوصية بالضرورة. وهذه بعض إشارات:

● السُّنَّة نفسها (سندًا أو متنًا) تحتاج إلى درجة عالية من التحقيق من جهتين:

⊗ جهة ضبط المتن بحروفه وألفاظه وتراكيبه؛ صورة (لغوية) ونقطًا، وضبطًا، وما يلحق بذلك من تفكير (جعل النصّ في فقرات) بحيث تنضبط الأفكار الكلية والجزئية مع صورها اللغوية وتتساق معهما.

وذلك كله مما عني به المُحدِّثون أيما عناية، وكانت لهم طرائقهم المتعدّدة في ذلك، خاصّة في الألفاظ المشكّلة، فقد كانوا - كما قال ابن الصّلاح (المقدمة ٦٠) - يضبطونها في المتن، ثم يكتبونها قبالتها في الحاشية مفردة مضبوطة، وعلل ابن الصّلاح ذلك بأن «ذلك أبلغ في إبانها وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه وتحتّه، لا سيّما عند دقة الخط وضيق الأسطر» وربما ضبطوا بالحروف كتابةً، وكما ضبطوا المعجم بالنقط، ضبطوا المهمل بعلامة الإهمال دلالةً على عدم الإعجام، ولهم في ذلك اصطلاحاتٌ.

⊗ وجهة التدقيق في مفردات السند (الأسماء) وهو باب واسع فيه مزلق كثيرة، منه ما يتصل بالضبط؛ ضبط النقط، وضبط الشكل، ومن المعلوم أن أولى الألفاظ بالضبط الأسماء؛ إذ إنها خارجة عن القياس، وغير محكومة بالسياق. وأخطر هذه الألفاظ تلك التي عُرفت في التراث الحديثي بأفراد الأسماء والكنى والألقاب. ومنه ما يتصل بالتباس الأسماء وتداخلها واختلاط بعضها ببعض، ولذلك مسارب كثيرة، منها ذكر الرجل مرة بكنيته ومرة باسمه، أو ذكره بهما معاً، فيتوهم من لا يدري أنهما

رجلان، وهما واحد، ومنها الاشتراك؛ اشتراك أكثر من رجل، أو حتى رجل وامرأة في اسم واحد، مما يستلزم التمييز بينهما، ومنها رواية الآباء عن الأبناء، فيظن أن في السند انقلاباً، ومنها رواية الأقران عن بعضهم، فيتوهم معه استبدال صيغة الأداء بحرف العطف؛ لأن الأصل رواية التلميذ عن شيخه لا عن قرينه... إلخ.

● أما علوم السُّنَّة فإن لها خصوصيتها في التحقيق بسبب اصطلاحاتها الخاصة، وهي اصطلاحات دخلت في بنية علم التحقيق نفسه. وهي منثورة في كتب هذه العلوم، ولا بد لمن يحقق نصوص علوم السُّنَّة من معرفتها حتى لا يغفل، أو يسيء الفهم، فيقع في الخطأ. وأضرب على ذلك أمثلة:

⊗ تفرقة حروف الكلمة في الحاشية، وضبطها حرفاً حرفاً.

⊗ ضبط المُهمَل بعلامة الإهمال:

- إما بقلب النقط، أي بجعل نقط الحروف المعجمة تحت الحروف المهملة.

- وإما ببسط النقط تحت السين بدل أن تكون كالأثافي مثل الشين .

- وإما يرسم قلامه ظفر فوق الحرف المُهمَل.

- وإما يرسم حرف مصغراً مماثل للحرف المُهمَل تحته.

خاتمة

﴿ التحقيق ﴾ عملية منهجية تتوجه إلى « النَّصِّ » لتقوم أول ما تقوم برده إلى حالته الأولى التي كان عليها عندما صدر عن صاحبه، لكن هذه العملية ليست على سوية واحدة، فهي تعلق في درجة علميتها ومنهجيتها كما علت درجة النَّصِّ من جهة الثبات التي فصلنا القول فيه الذي لا يخلو كما سلف من أن يكون من جهة قدسيته، أو من جهة دلالته على الإبداع اللغوي تحديداً، وهو ما يجعلنا نؤكد أن العلاقة بين درجة منهجية التحقيق وثبات النَّصِّ هي علاقة طردية تجعل كل طرفٍ يستلزم بالضرورة الطرف الآخر.

﴿ وإن علوَّ درجة منهجية التحقيق يعني علوَّ درجة الجهد الذي ينبغي أن يُبذل حتى يتحقق الغرض الأساس المتمثل في ربط النَّصِّ بصاحبه. ﴾

﴿ إن التحقيق قواعد عامة حاکمة للتعامل مع النَّصِّ، أيًا كان هذا النَّصِّ، لكن خصوصية النَّصِّ تفرض إجراءاتٍ إضافية، تطبع التعامل مع هذا النَّصِّ بخصوصية تساوق خصوصية النَّصِّ ذاته. ﴾

﴿ تهدف قواعد التحقيق إلى تأصيل النَّصِّ وتوثيقه وتحريره من عوامل التعرية المختلفة، التي تتلخَّص في الأيدي، أيدي السُّنَّاح وآثار الزمان والمكان من بلى ورطوبة وأرصة وغيرها، وذلك بفرض العودة به إلى سيرته الأولى التي كان عليها يوم صدر عن صاحبه. ﴾

﴿ ثم إنه لما كان النَّصُّ الحديثي له خصوصيته التي وقفنا عندها كان لا بد من طريقة خاصة تتناسب معه في التوثيق والتحرير والتعليق والإضاءة والخدمة والكشف. ﴾





قال رسول الله ﷺ :
« من يُرد الله به خيراً يُفَقِّهه في الدين »
متفق عليه

السُّنَّةُ وَالْعَصْرُ

باب يُعْنَى بِفَقْهِ النُّصُوصِ الْحَدِيثِيَّةِ
وَمَا يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا مِنْ فَوَائِدِ فِقْهِهِ وَلِغَوِيَّةِ



تأصيل الوسائل التعليمية في السُّنة النبويّة

د. عبد الكريم الخطيب

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة حلب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص :

إن مهمة الرسلِ على وجه العموم هي تعليمِ الناسِ مضموناً شرعياً يُوحى إليهم من قبل الله عز وجل، وإن اختيارهم لحملِ الرسالةِ مبنيٌّ على تميّزهم بوجودِ قدراتٍ وخبراتٍ فيهم تكونُ عوناً لهم على أداءِ الرسالةِ على أكملِ وجه.

وإن الوسائلِ والأساليبَ التي استعملها نبينا محمدٌ ﷺ في تبليغِ الرسالةِ كان لها دورٌ مهمٌّ في استجابةِ الناسِ له وتفهمِ ما يقوله لهم.

ومن بين أمثلةِ كثيرةٍ تمَّ اختيارُ عددٍ من هذه الوسائلِ لتشكّلِ تأصيلاً لفكرةِ استعانةِ المعلمِ في تدريسه بالوسائلِ المتاحةِ والمتوفرةِ في عصره؛ لترسيخِ المعلومةِ في أذهانِ الطلبة، على مختلفِ مستوياتهم الاستيعابية.

إن هذا البحثُ لَبِنَةٌ أساسيةٌ من لَبِنَاتِ الفكرِ التربويِّ الإسلاميِّ، عمِلَ علماؤنا الأقدمونَ على بيانه، واعتنوا به عنايةً بالغّة، ولا أدلُّ على ذلك ممَّا فعله البخاريُّ (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه؛ فقد خصَّصَ كتاباً سمّاهُ (كتاب العلم) واستنبطَ من أحاديثِ النبيِّ محمدٍ ﷺ فوائدَ متنوعةً، منها وسائلُ تعليميةٌ سنشيرُ إليها.

مُقَدِّمَةٌ

إن الإنسان مهما حصل من العلم الديني أو التجريبي أو غيرهما فإنه بحاجة إلى أسلوب أو وسيلة يسهلان له إيصال هذا العلم للمتلقي بأفضل طريقة؛ كي يعم نفع هذا العلم، ويفهمه سائر الناس مهما اختلفت درجات استيعابهم وثقافتهم، فالتعليم بواسطتهما يكون أضبّط وأرسخ في ذهن المتعلم؛ لأنه يعتمد على أكثر من حاسة في تلقي المعلومة في آن واحد، فيشترك البصر مع السمع عند الاستعانة بالإشارة أو الرسم مثلاً.. ومن هنا تأتي أهمية معرفة المعلم للأساليب والوسائل التي تعينه على توضيح ما يريد عرضه للناس.

وقد يتساوى عدد من العلماء في إتقانهم لتخصصهم العلمي، غير أنهم سيتفاوتون في حسن تقديمهم وعرضهم لأفكارهم تبعاً لما يستعملون من الأساليب والوسائل؛ مما يعني أنهم سيكونون قادرين على إقناع المتلقي أكثر من غيرهم، وقد اعتنى النبي محمد ﷺ بالأساليب والوسائل التعليمية في تبليغ رسالته إلى كافة طبقات مجتمعه، فحقق أعلى درجات التواصل بينه وبين المتعلمين؛ مما يفرض علينا ضرورة النظر في هذه الوسائل لنستفيد منها، ونعطي حقه كمعلم أحسن استخدام الوسائل المتاحة له في وقته وبيئته.

وقد اعتنى العلماء قديماً بما يعينهم على حسن الشرح وبيان الفكرة، وصنفوا في ذلك عدداً من الكتب، ويشهد ميدان التعليم - مؤخراً - تقدماً واضحاً في الكشف عن الوسائل والأساليب المساعدة في توصيل المعلومة، ولئن كان علماء الغرب قد أخذوا زمام المبادرة في هذا المجال؛ فأبدعوا المناهج التي تضبط عمليات البحث العلمي، والسبل التي تسهل فهم المعلومة ورسوخها، فإن التقصير أصبح بديلاً على

جهود علماء العرب في هذا المجال، حيث نجد أغلبهم يكتفي بما تركه غيرهم؛ فيعمد أحدهم إلى هذه التركة ويتبناها دون أن يضيف إليها شيئاً، هذا فضلاً عن أن يرجع إلى تراثه الإنساني ليستخرج كنوزه وثوراته العلمية.

إذاً فتأصيل هذه الوسائل التعليمية في السنة النبوية له أهميته، والإشارة إلى جهود العلماء المتقدمين وإفادتهم من السنة وجه مهم كذلك؛ إذ كلاهما يسهم في الكشف عن دور تراثنا في تأصيل أسس التعليم ووسائله.

سبب اختيار البحث :

١- إعراض كثير من التربويين المتأخرين عن الإشارة إلى عناية السنة النبوية بالوسائل التعليمية وتطويرها، حيث إن أغلبهم لم يبحث تأصيل هذه الوسائل تاريخياً؛ فجاءت جهودهم قاصرة علمياً.

٢- إن أغلب الكتابات في الوسائل التعليمية ذات الصبغة الإسلامية لم تراعى التمييز بين الأساليب والوسائل التعليمية، فقد كان البحث عندهم منصباً على عرض الأساليب والوسائل معاً، ولما كانت الأساليب هي الغالبة في الاستعمال النبوي جاء ذكر الوسائل في كتاباتهم تَبَعاً وخجولاً.

وفي هذا الوقت وجدنا من يدعو إلى التمييز بينهما؛ نظراً لتطور هذه الوسائل عما كان عليه الواقع سابقاً من جهة، ونظراً لكثرتها وتنوعها من جهة أخرى.

فهذان السببان داعيان لإعادة الكتابة في الوسائل التعليمية بشكل مستقل.

منهج البحث ومجاله :

وقد اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي الناقص؛ حيث اخترت من كل

وسيلة نموذجاً أو اثنين، وتركت باقيها، وهو كثير؛ لأن الهدف من هذا البحث هو التأصيل لا التبع، كما اخترت الأحاديث من صحيح البخاري ومسلم فقط دون بقية كتب السنة؛ نظراً لتقدمهما على غيرها في صحة أحاديثهما؛ مما يغنينا عن البحث في درجة الحديث محل البحث.

ولازم المنهج التحليلي كل الأحاديث المجموعة، حيث قمتُ بتوضيح رأي المحدثين في عدد من الوسائل التعليمية وبيان فوائدها.

الدراسات السابقة :

وقد وقفتُ على عدد من الدراسات القريبة من هذا البحث، ولعل أبرزها:

١- الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ذكر في كتابه أربعين أسلوباً من أساليب النبي ﷺ التعليمية، تخللها ذكر بعض الوسائل مثل: الإشارة والرسم.

٢- الأساليب التعليمية المستقاة من خلال تراجم الإمام البخاري، للدكتور علي إبراهيم الزهراني، بحث جمع فيه خمسة وعشرين أسلوباً استنبطها من تراجم الإمام البخاري، تخللها أيضاً بعض الوسائل مثل: الكتابة والممارسة..، لكنه اقتصر على (كتاب العلم) من صحيح البخاري.

٣- سياسة الرسول ﷺ التعليمية وأثرها في تطور العلوم، للدكتور محسن محمد عبد الناظر، بحث ذكر في آخره عددٌ من الأساليب التعليمية.

أما دراسات التربويين فلم أجد في أغلبها ما يشير إلى تأصيل الوسائل التعليمية في السنة النبوية، وقليل منها ذكر عدداً من هذه الوسائل دون توسع.

وقد قسّمتُ البحثُ إلى مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةٍ مباحثٍ وخاتمةٍ، وقسّمتُ كلَّ مبحثٍ إلى مطالبٍ بحسبِ جزئياته، وفق الخطة الآتية:

مقدمة

تمهيد: عرّفتُ فيه أبرز مصطلحات البحث.

المبحث الأول: استعمال الإيماءات والحركات والإشارات في التعليم.

المطلب الأول: فوائد الإشارة.

المطلب الثاني: نماذج عن استعمال النبي ﷺ الإشارة في التعليم.

المبحث الثاني: استعمال الكتابة والرسم في التعليم

المطلب الأول: استعمال الكتابة في التعليم.

المطلب الثاني: استعمال الرسم في التعليم.

المبحث الثالث: استعمال الممارسة العملية في التعليم:

المطلب الأول: أثر الممارسة العملية في التعليم.

المطلب الثاني: نماذج استعمال النبي ﷺ الممارسة العملية في التعليم.

خاتمة : ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد ذيلتُ البحثُ بفهرس للمراجع، وآخر للموضوعات.

تمهيد

التعريف بمفردات عنوان البحث ومجاله

تأصيل :

التأصيل لغةً: أصل الشيء أصلاً استقصى بحثه حتى عرف أصله، وأصل الشيء جعل له أصلاً ثابتاً يبنى عليه. وأصل الشيء: صار ذا أصل.. وكذلك تأصل^(١).

التأصيل في اصطلاح هذا البحث: هو إيجاد أصل استعمال أهم الوسائل التعليمية المعاصرة في السنة النبوية.

الوسائل :

الوسيلة لغةً: ما يُتَقَرَّبُ به إلى الغير، وجمعها: وسائل، يقال: وَسَلَّ فلانٌ إلى ربه وسيلةً، وتوسَّلَ إليه بوسيلةٍ، أي تقرب إليه بعمل أو قرابة^(٢).

الوسائل التعليمية اصطلاحاً:

توجد تعريفات كثيرة للوسائل التعليمية، قسم منها عام يشمل الوسائل المادية والأساليب بما فيها اللغوية، وقسم منها يقتصر على الوسائل المادية، وهذا تعريف واحد من كل قسم:

أ- ما يتوصل به المرئي إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها في ميدان التربية والتعليم^(٣).

(١) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ورفاقه، مجمع اللغة العربية، ولسان العرب: ١١/١٦.

(٢) ينظر: الصحاح في اللغة، إسماعيل الجوهري (١٨٤١/٥). لسان العرب لابن منظور (٧٢٤/١١). التعريفات، علي الجرجاني (٣٢٦/١).

(٣) الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، عبد العليم إبراهيم (ص ٤٣٢). التربية الإسلامية أصولها - مبادئ تعلمها - طرق تدريسها - صالح العلي، (١٣٤ - ١٣٦) الأساليب التعليمية المستقاة من خلال تراجم الإمام البخاري، علي الزهراني، جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء (١٥) العدد (٢٧)، (ص ٤١٨).

وواضح أن هذا التعريف لا يفرق بين الأسلوب والوسيلة.

ب - المواد والأدوات والآلات والمعدات والمواقف التعليمية التي يستخدمها المعلم والمتعلم بهدف تحسين الموقف التعليمي^(١).

وهذا التعريف يُدخل في مجال البحث كل مادة محسوسة لها علاقة بشرح الفكرة وترسيخها في الأذهان كالإشارة والرسم ، ويخرج به كل أسلوب معنوي غير محسوس مادياً، وهذا هو التعريف الذي سيعتمده البحث، ولكن بعبارة أو جز يمكن القول: الوسائل التعليمية هي: الأشياء المحسوسة بالعين الباصرة التي يستعان بها في توضيح الفكرة أو تشيبتها. فيدخل في التعريف كل أداة مادية مرئية محسوسة كالرسم والإشارة والكتابة والممارسة العملية (العروض الإيضاحية أو التمثيل) وغيرها، ويخرج بالتعريف كل أسلوب معنوي يتصوره الذهن كالتمثيل والتشبيه والقصص وغيرها.

السُّنَّة:

السنة لغة: السنة في اللغة هي السيرة سواء كانت حسنة أو قبيحة^(٢).

السنة اصطلاحاً: كل ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة^(٣).

المعنى الإجمالي لعنوان البحث: تخريج الأحاديث التي تضمنت استعمال النبي

للسائل التعليمية والتعليق عليها في أصح كتابين من كتب السنة النبوية.

(١) ينظر: دليل الوسائل التعليمية لمعلم المواد الاجتماعية: ج ١ ص ٢ ، التقنيات التربوية: تطورها تصنيفاتها أنواعها اتجاهاتها، خضير جري (٤٤ / ١) ، خصائص العربية وطرائق تدريسها، نايف معروف (٢٠٤ / ١) .

(٢) لسان العرب، ابن منظور (٢٢٥ / ٣) .

(٣) المختصر الوجيز في علوم الحديث، محمد عجاج الخطيب (ص ١٦) .

الفرق بين الأساليب التعليمية و الوسائل التعليمية:

الأسلوب لغة: الوجه والطريق والمذهب، ويُجمع: أساليب، وكل طريق ممتدّ فهو أسلوب، وقد سلك أسلوبه: أي طريقته، يقال: كلامه على أساليب حسنة، والأسلوب: الفن. يقال: أخذ فلانٌ في أساليب من القول، أي أفانين منه^(١).

الأساليب التعليمية اصطلاحاً: هي الطرق التي يسلكها المربي في تربيته وتعليمه^(٢).

فالأسلوب مرتبط بطريقة التكلم، كأن يستعين المعلم بضرب الأمثال لتوضيح فكرة فيها غموض، أو بالتشبيه، أو بأي وجه بياني آخر؛ مما يقرب المعنى إلى ذهن المستمع.

أما الوسيلة فهي شيء حسي يراه الطالب بعينه الباصرة، بينما يرى الأسلوب بعين البصيرة أو العقل والخيال؛ كأن يتصور المستمع نهراً جارياً من أمام بيته عندما يسمع لحديث معلمه وهو يشرح كيفية تكفير الصلاة للخطايا الصغيرة الواردة في الحديث النبوي: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً..»^(٣).

وأمثلة استعمال النبي محمد ﷺ لأساليب المثل والتشبيه والاستعارة كثيرة جداً. وبعد جمع الأحاديث التي تتضمن وسيلة تعليمية بحسب التعريف المختار يمكننا أن نختار من الوسائل التعليمية في الصحيحين ثلاثة أنواع في ثلاثة مباحث نعرضها فيما يأتي .

(١) ينظر: تهذيب اللغة، محمد الأزهرى (٣٠٢/١٢)، لسان العرب، ابن منظور (٤٧٣/١)، تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (٧١/٣).

(٢) ينظر: الأساليب التعليمية المستقاة من خلال تراجم الإمام البخاري، (ص ٤١٨).

(٣) البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، برقم ٥٢٨. طبعة دار السلام، الرياض، (موسوعة الكتب الستة) إشراف الشيخ صالح آل الشيخ.

المبحث الأول

استعمال الإيماءات والحركات والإشارات في التعليم

المطلب الأول: فوائد الإشارة:

استعمل رسولُ الله ﷺ الإشارة في التعليم، وقد تعددت طرق استعماله للإشارة في سبيل إيصال المعلومة إلى المتعلم، فتارةً كان يعبر عن الحكم الشرعي بالإيماء باليد دون التلفُّظ به، وتارةً بتحريك يديه لزيادة إيضاح المقصود من اللفظ، وتارةً بتحريك أصابعه، وأحياناً بالإشارة إلى أحد أعضائه أو إلى جهةٍ أو غير ذلك، وكل هذا له دلالاتٌ خاصةٌ أراد النبي ﷺ أن ينبه الصحابة ﷺ إليها، ومن فوائد الإشارة:

- ١- الإيضاح في البيان: فالإشارة تهدف لزيادة البيان في التعليم.
- ٢- الاختصار في بيان المطلوب من المخاطَب.
- ٣- تقريب الأمور بالتمثيل، لتكون أرسخ في ذهن المخاطَب، بل إن العيان هو أقوى من الخبر، فقد تكون الإشارة في بعض المواضع أقوى من الكلام.
- ٤- جذب انتباه السامع.
- ٥- استعان بالإشارة اليدوية ليجيب بطريقةٍ مرئيةٍ لا تترك مجالاً للشك، فلا يظن أحدٌ أنه سمع مقطوعاً من الجواب دون الآخرين البعيدين، فالإشارة أسلمٌ للتبليغ، والبصر أقدَر من السمع على الاستيعاب^(١).

(١) ينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن الرامهرْمُزي (١/٤٥٣)، شرح صحيح البخاري، ابن بطال (٧/٤٥٦، ٤٦٠)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض (٤/١٤-١٥)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (٩/٤٣٨)، سياسة الرسول ﷺ التعليمية وأثرها في تطور العلوم، محسن محمد عبد الناظر، بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الرابع (ص ١٢٧).

المطلب الثاني: نماذج استعمال النبي ﷺ الإشارة في التعليم:

أولاً: الإيماء باليد:

كان رسول الله ﷺ يعبر - أحياناً - عن الحكم الشرعي بالإشارة دون النطق، كما هو واضح في هذه الأمثلة:

* عن كعب بن مالك رضي الله عنه ، أنه تقاضى ابن أبي حذرد ديناً له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما رسول الله حتى كشف سجف حجرته ونادى: «يا كعب بن مالك، يا كعب» قال: (لييك يا رسول الله) فأشار بيده - أن ضع الشطر من دينك - ، قال كعب: (قد فعلت يا رسول الله) قال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه»^(١).

وفيه: الاعتماد على الإشارة إذا فهمت، وصحة إشارة الحاكم بالصلح^(٢).

ثانياً: الحركات:

وتتنوع الحركات التي تساعد في التعليم، فقد يحرك الرسول ﷺ كلتا يديه، وقد يحرك أصابع يد واحدة، وقد يقتصر على تحريك إصبع واحدة أو إصبعين؛ كل بحسب سياق الكلام وموضع ورود.

أ- اليدان:

* عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً» وأشار بيديه كليهما^(٣).

تحريكه ليديه الثنتين: يدل على أن مقدار كل حفنة هو ملء الكفين^(٤).

(١) البخاري، أبواب المساجد، باب رفع الصوت في المساجد (١/١٧٩) برقم: ٤٥٩ - مسلم، كتاب المساقاة،

باب استحباب الوضع من الدين (٥/٣٠) برقم: ٤٠٦٧.

(٢) ينظر: فتح الباري (١/٥٥٢).

(٣) البخاري، كتاب الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً (١/١٠١) برقم: ٢٥١.

(٤) ينظر: عمدة القاري (٣/٢٩٩).

ب- الأصابع:**الإشارة بأصبع واحدة:**

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق: كمثل رجلين عليهما جُبَّتَان من حديد، قد اضطرت أيديهما إلى تُدْبِيَّهما وتراقبيهما، فجعل المتصدقُ كلما تصدق بصدقةٍ انبسطت عنه حتى تُغَشِّي أنامله وتَعَفُو أثره، وجعل البخيلُ كلما هم بصدقةٍ قَلَصَتْ وأخذت كُلُّ حلقةٍ بمكانها) قال أبو هريرة: (فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه هكذا في جيبه، فلو رأيته يوسعها ولا تتوسع)^(١).
وهذا تمثيلٌ منه ﷺ بالعيان للمثل الذي ضربه، ليكون أرسخ في ذهن السامع^(٢).

ثالثاً: الإشارة إلى عضوٍ من أعضائه ﷺ:

وقد يشير رسول الله ﷺ إلى أحد أعضائه لبيان الحكم أو المقصود من كلامه، أو للتأكيد على المعنى.

الإشارة إلى اللسان:

* عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال النبي ﷺ: «لا يعذَّب الله بدمع العين، ولكن يعذَّب بهذا» فأشار إلى لسانه^(٣).

تدل إشارة النبي ﷺ إلى لسانه: على أن الميت يعذَّب بالقول السيئ ودعوى الجاهلية فقط، أي: يحاسب بما يصدر عنه من أقوالٍ وأفعالٍ، ولا يحاسب على مشاعره^(٤).

(١) البخاري، كتاب اللباس، باب جيب القميص من عند الصدر وغيره (٥/٢١٨٥) برقم: ٥٤٦١ - مسلم،

كتاب الزكاة، باب مثل المنفق والبخيل (٣/٨٩) برقم: ٢٤٠٧.

(٢) ينظر: إكمال المعلم (٣/٥٤٧).

(٣) البخاري، كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق (٥/٢٠٢٧).

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال (٣/٢٨٩).

رابعاً: الإشارة إلى جهة أو مكان:

الإشارة إلى المشرق:

* عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم، فلما غربت الشمس قال: «انزل فاجدع لنا» قال: (يا رسول الله لو أمسيت) قال: «انزل فاجدع لنا» قال: (يا رسول الله إن عليك نهراً) قال: «انزل فاجدع لنا» فنزل فجدع ثم قال: «إذا رأيتم الليل أقبل من ها هنا فقد أفطر الصائم» وأشار بإصبعه قبل المشرق^(١).
وإنما أشار بيده إلى ناحية المشرق: لأن أوائل الظلمة في الليل لا تقبل منه إلا وقد سقط القرص^(٢).

الإشارة إلى المدينة:

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر أخدمه، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم راجعاً وبدا له أحد قال: «هذا جبل يحبنا ونحبه» ثم أشار بيده إلى المدينة قال: «اللهم إني أحرم ما بين لابتيها كتحریم إبراهيم مكة، اللهم بارك لنا في صاعنا ومُدَّنَا»^(٣).

فحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة، واللابة: هي الحرة، وهي الحجارة السوداء^(٤).

خامساً: الإشارة إلى الأشياء:

كان النبي صلى الله عليه وسلم - أحياناً - يمسك الشيء الذي يريد أن يتكلم عنه بيده، ثم يبين

(١) البخاري، كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار (٦٨٥ / ٢) برقم: ١٨٣٩ - مسلم، كتاب الصيام،

باب بيان وقت انقضاء الصوم (١٣٢ / ٣) برقم: ٢٦١٤.

(٢) ينظر: الكواكب الدراري (١١٤ / ٩).

(٣) البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الخدمة في الغزو (١٠٥٨ / ٣) برقم: ٢٧٣٢.

(٤) ينظر: فتح الباري (٨٣ / ٤).

المبحث الثاني

استعمال الكتابة والرسم في التعليم

المطلب الأول: استعمال الكتابة في التعليم:

إن من فوائد الكتابة فائدتين: أولاهما: التوثيق. وثانيهما: التعليم. ظهرت حاجة رسول الله ﷺ إلى الكتابة في تعليم الناس من جانبين: الجانب الأول: حفظ القرآن في السطور كما حفظه في الصدور؛ زيادة في حفظه؛ فاتخذ رسول الله ﷺ عدداً من كتاب الوحي، منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وخالد وزيد...^(١).

وكان رسول الله ﷺ يكتب المصالحات والمعاهدات^(٢).

الجانب الثاني: التعليم والتبليغ: وهذا الجانب له أمثلة متنوعة، منها:

١- في دعوة ملوك الأرض إلى الإسلام: امثل النبي ﷺ أمر ربه ﴿يَتَأَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، فقام يدعو ملوك الأرض إلى الإسلام، ونظراً لبُعد المسافات وخطر الرحلات: قام النبي ﷺ بالكتابة إلى الملوك ودعوتهم إلى الإسلام؛ فكان كتابه إليهم يقوم مقامه^(٣).

عن أنس رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى^(٤).

(١) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد الزرقاني (١/٢٠٢)، سياسة الرسول التعليمية (ص ١٠٢).

(٢) ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد السخاوي (٢/٣٣٤).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ابن جرير الطبري (٢٠/٤٠٥)، شرح صحيح البخاري، ابن بطال (١/١٤٦).

(٤) مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي إلى ملوك الكفار (٥/١٦٦) برقم: ٤٧٠٩.

٢- حث رسول الله ﷺ أصحابه على الكتابة، واشترط على بعض أسرى بدر الذين لا يستطيعون دفع الفداء أن يعلّموا أولاد الأنصار الكتابة^(١). وجاء رجلٌ من أهل اليمن فقال: (اكتب لي يا رسول الله) فقال: «اكتبوا لأبي شاه»^(٢).

المطلب الثاني: استعمال الرسم في التعليم:

أولاً: فوائد الرسم:

إن من الأساليب التعليمية المهمة (الرسم)؛ وهذه الوسيلة:

- ١- تساعد الطالب على فهم المعلومة بشكلٍ أوضح.
- ٢- التصوير والتمثيل إنما يُسلك ويُصار إليه لإبراز المعاني المحتجبة، ورفع الأستار عن الرموز المكونة؛ لتظهر في صورة المشاهد المحسوس، فيساعد فيه الوهمُ العقل ويصالحه عليه^(٣).

ثانياً: نماذج استعمال النبي ﷺ الرسم في التعليم:

لقد استعمل رسول الله ﷺ الرسم في توضيح بعض الأمور المهمة لأصحابه ﷺ، ولم يقتصر على شكلٍ واحدٍ من الرسومات، بل كان يرسم عدة أشكال بحسب القضية التي يتحدث عنها، وسنكتفي بمثال واحد.

رسم مربع:

* عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خط النبي ﷺ خطاً مربعاً، وخط خطأً في

(١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. أحمد، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (٢٤٧/١) برقم: ٢٢١٦.

(٢) مسلم، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها (١١٠/٤) برقم: ٣٣٧١.

(٣) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي (٢١١/١)، عمدة القاري (٥٣/٢٣)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري (٢٦٥/١).

الوسط خارجاً منه، وخط خططاً صغاراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط وقال: «هذا الإنسان، وهذا أجله محيطٌ به - أو قد أحاط به -، وهذا الذي هو خارج أمله، وهذه الخطط الصغار الأعراض، فإن أخطأه هذا نهشه هذا، وإن أخطأه هذا نهشه هذا»^(١).

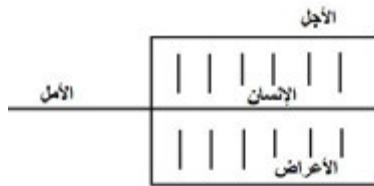
الخط: هو الرسم والشكل. رسم النبي شكلاً مربعاً، وخطاً خارجاً من وسط المربع، ورسم خطوطاً صغيرةً تتجه إلى خط الوسط، ثم أوضح النبي ﷺ المقصود من هذه الأشكال:

فالخط في وسط المربع: هو الإنسان، على سبيل التمثيل.

والمربع الذي يحيط بالإنسان: هو الأجل.

والجزء من الخط الخارج من المربع: هو الأمل.

والخطوط الصغار: هي الأعراض، أي: الآفات العارضة له. فإن تجاوز عنه هذا العَرَض: (نهشه) أي: أصابه (هذا) أي: العَرَض الآخر، وعبر بالنهش: وهو لدغ ذات السُّمِّ؛ مبالغةً في الإصابة والإهلاك. وإن سلِم من الجميع ولم تصبه آفةٌ من مرضٍ أو فقْد مالٍ أو غير ذلك: بَعَثَهُ الأَجْلُ. والحاصل: أن مَنْ لم يمت بالسبب مات بالأجل. وفي الحديث إشارةٌ إلى الحِصِّ على قصر الأمل والاستعداد لبغته الأجل^(٢).



رسم توضيحي

(١) البخاري، كتاب الرقاق، باب في الأمل وطوله (٢٣٥٩/٥) برقم: ٦٠٥٤.

(٢) ينظر: فتح الباري (١١/٢٣٧-٢٣٨)، عمدة القاري (٢٣/٥٢-٥٣).

المبحث الثالث

استعمال الممارسة العملية في التعليم (العروض الإيضاحية)

العروض الإيضاحية: هي تطبيقاتٌ عمليةٌ يقوم بها المربي أمام المتعلمين، لنقل الخبرة الواقعية إليهم مباشرةً، عن طريق رؤية الحوادث الحقيقية والإحاطة بظروفها^(١).

المطلب الأول: أثر الممارسة العملية في التعليم:

إن النبي اتبع طريقة الممارسة العملية في كثيرٍ من الوقائع؛ وذلك لأن البيان بالفعل أثبت أحياناً في الأمور العملية من القول وقد قال ﷺ: «ليس الخبرُ كالمُعَاينة، إن الله عز وجل أخبر موسى بما صنع قومُه في العجل فلم يلق الألواح، فلما عين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت»^(٢).

ومن ميزات الممارسة العملية:

- ١- أن التعليم بالفعل من أكثر الوسائل التعليمية في إيضاح المطلوب.
- ٢- وأنه أبلغ وأضبط للمتعلم.
- ٣- وبالتعليم بالفعل: لا تضيع على الطالب أيُّ جزئيةٍ، بخلاف الكلام فإنه عرضة للنسيان.

٤- فعلُ النبي ﷺ يدلُّ على جواز قصد تعليم الناس العبادات بالفعل، وهذا ليس من باب التشريك في العبادة^(٣).

(١) ينظر: وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، عبد الحافظ سلامة (١/ ١١٠).

(٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. مسند أحمد، كتاب مسند بني هاشم، باب مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (١/ ٢٧١) برقم: ٢٤٤٧، صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب بدء الخلق (١٤/ ٩٦) برقم: ٦٢١٣.

(٣) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (٤/ ٣٣٤)، فتح الباري (١/ ٢٦١) و (٢/ ١٦٣)، نيل الأوطار (٢/ ١٨٦)، عون المعبود (٣/ ٥٣).

المطلب الثاني: نماذج استعمال النبي ﷺ الممارسة العملية في التعليم:

١- تعليم كيفية التيمم:

* جاء رجلٌ إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: (إني أُجَنَّبْتُ فلم أُصِبِ الماءَ) فقال عمارُ بنُ ياسرٍ لعمر بن الخطاب: أما تذكُرُ أَنَا كنا في سفرٍ أنا وأنت؟ فأما أنت فلم تُصَلِّ وأما أنا فتممَّعَكَتُ فصَلَّيْتُ، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إنما كان يَكْفِيكَ هكذا» فضرب النبي ﷺ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ ونَفَخَ فِيهِمَا، ثم مَسَحَ بِهِمَا وجهَهُ وكَفَّيْهِ^(١).

فالتعليم هنا وقع بالفعل؛ وذلك لأن السائل قد لا يفهم الطريقة الصحيحة من مجرد القول والوصف فقط، فقام النبي ﷺ بالتطبيق العملي حتى لا تلبس الكيفية على أحدٍ^(٢).

٢- تعليم كيفية الصلاة:

* عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمِّكم أكبركم»^(٣).

* سئل سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن عود المنبر فقال: والله إني لأعرف مما هو، ولقد رأيته أول يومٍ وضع، وأول يومٍ جلس عليه رسول الله ﷺ، أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة، امرأة من الأنصار قد سماها سهل «مُري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهنَّ إذا كلَّمْتُ الناسَ»، فأمرته فعملها من طرف الغاية ثم جاء بها، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ، فأمر بها فوضعت ها هنا، ثم رأيت رسول الله ﷺ

(١) البخاري، كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ فيها (١/١٢٩) برقم: ٣٣١ - مسلم، كتاب الطهارة، باب

التيمم (١/١٩٣) برقم: ٨٤٦.

(٢) ينظر: فتح الباري (١/٤٤٤).

(٣) البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (١/٢٢٦) برقم: ٦٠٥.

صلى ﷺ عليها وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها، ثم نزل القَهْقَرَى فَسَجَدَ فِي أَصْلِ المنبر ثم عاد، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «أيها الناس، إنما صنعتُ هذا لتَأْتُمُوا وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي»^(١).

أي: لَتَتَعَلَّمُوا صَلَاتِي، فقولُه وفعله ﷺ يدل على جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل، حيث بين ﷺ أن صعوده المنبر وصلاته عليه إنما كان للتعليم، ليعلمهم الصلاة وليرى جميعهم أفعاله ﷺ، بخلاف ما إذا كان على الأرض، فإنه لا يراه إلا بعضهم ممن قرب منه^(٢).



(١) البخاري، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر (٣١٠/١) برقم: ٨٧٥ - مسلم، كتاب المساجد، باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة (٧٤/٢) برقم: ١٢٤٤.

(٢) ينظر: إكمال المعلم (٤٧٨/٢)، شرح النووي على مسلم (٣٥/٥)، عمدة القاري (٣١٢/٦)، شرح أبي داود، العيني (٤١٨/٤)، عون المعبود (٢٩٦/٣).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي درستُ فيه « تأصيل الوسائل التعليمية عند النبي ﷺ »، وذكرتُ قسمًا من أنواعها، وبيّنتُ ما فيها من فوائد وآثار على المتعلمين، توصلت إلى ما يأتي:

١- إن هناك فرقًا بين الأساليب التعليمية والوسائل التعليمية، ومعرفة هذا الفرق يعمق المعرفة بأصولهما وكيفية استعمالهما في المجال المناسب لكل منهما.

٢- استعمل رسول الله ﷺ عددًا كبيرًا من الوسائل التعليمية لتوضيح فكرته وتثبيتها في أذهان مستمعيه؛ مما يعني سبق السنة النبوية في التنبيه على هذه الوسائل قبل أن يتكلم بها التربويون بعدة قرون.

٣- ظهرت عناية العلماء من زمن البعثة إلى هذه الأيام في بيان هذه الوسائل وشرح وظائفها وفوائدها، وهذا واضحٌ من خلال تعليق العلماء على الأحاديث النبوية في كتب شروح الحديث.

ويوصي البحث بضرورة عناية علماء التربية ببقية وسائل التعليم في السنة النبوية من جهة، وبأساليب السنة النبوية في التعليم للاستفادة منها في تطوير أسس التعليم من جهة أخرى.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين .



المصادر والمراجع

- ١- إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل القاضي عياض بن مسلم اليَحْصَبِي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر ط ١/ ١٤١٩هـ.
- ٢- الأساليب التعليمية المستقاة من خلال تراجم الإمام البخاري، علي بن إبراهيم الزهراني، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء الخامس عشر - العدد السابع والعشرون، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ.
- ٣- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ١/ ١٤٠٥هـ.
- ٤- التقنيات التربوية: تطورها تصنيفاتها أنواعها اتجاهاتها، خضير عباس جري، مكتبة التربية الأساسية، بغداد ط ١/ ١٤٣٢هـ.
- ٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.
- ٦- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت ط ٣/ ١٤٠٧هـ. و طبعة دار السلام، الرياض، (موسوعة الكتب الستة) إشراف الشيخ صالح آل الشيخ.
- ٧- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، دار الجيل، دار الأفاق الجديدة، بيروت د.ت.
- ٨- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ط ٤/ ١٩٨٧م.
- ٩- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرمانى (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: محمد محمد عبد اللطيف، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ٢/ ١٤٠١هـ.
- ١٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ط ٣/ ١٤٠٤هـ.
- ١١- المختصر الوجيز في علوم الحديث، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ٢٠٠١م).

- ١٢- الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٤/١٩٦٨م.
- ١٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية د.ت.
- ١٤- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١/١٤٢٠هـ.
- ١٥- خصائص العربية وطرائق تدريسها، نايف محمود معروف، دار النفائس، بيروت ط٦/١٤٢٩هـ.
- ١٦- سياسة الرسول ﷺ التعليمية وأثرها في تطور العلوم، محسن محمد عبد الناظر، بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الرابع ١٤٠٩هـ.
- ١٧- شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢/١٣٩٢هـ.
- ١٨- شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض ط١/١٤٢٠هـ.
- ١٩- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن بطلال القرطبي (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض ط٢/١٤٢٣هـ.
- ٢٠- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم التميمي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢/١٤١٤هـ.
- ٢١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٢١هـ.
- ٢٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢/١٤١٥هـ.
- ٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- ٢٤- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٣هـ.

- ٢٥- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ.
- ٢٦- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، د.ت.
- ٢٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحمانى المباركفوري (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية، بنارس الهند ط٣/١٤٠٤هـ.
- ٢٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة د.ت.
- ٢٩- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ورفاقه، ت مجمع اللغة العربية، طبع دار الدعوة.
- ٣٠- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ت: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١/١٤١٥هـ.
- ٣١- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الجيل، بيروت د.ت.
- ٣٢- وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، عبد الحافظ سلامة، دار الفكر، عمان ط٢/١٩٩٨م.





قال رسول الله ﷺ
«من دَلَّ على خير فله مثل أجر فاعله»
رواه مسلم

نَوَادِر

بابٌ يُعنى بنوادِر الرِّسائل والمقالات التراثية
ومُقَدِّمات الكتب المطبوعة

النُّسخة اليُونِينِيَّةُ مِن صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أبو الأئمال
أحمد محمد شاكر

ولد ١٣٠٩هـ = ١٨٩٢م
توفي ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م

تقديم وتحقيق
أشرف عبد
المقصود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

نفائس بني شاكر^(١) العلمية صروح شاهدة على ما قدّموه من أبحاث وتأليف نافعة ، وتأتي في الصدارة منها « جمهرة مقالات العلامة المُحدّث الثبّت الشيخ أحمد محمد شاكر » ، والتي بدأ كتابتها في الصُحف والمجلات منذ سنة ١٩١١ م^(٢) .

فهي بحق من روائع الدّرر العلمية التي تستحق العناية والدّراسة ، وقد اخترت منها هذه الدّرة « النّادرة » والتي هي في الأصل مُقدّمة كان قد أعدّها بين يدي « صحيح البخاري » عند طبعه، ولكن لم يتيسّر له ذلك ، فنشرها في صورة مقالة نُشرت في مجلة الكتاب (المجلد الحادي عشر، السّنة السّابعة، الجزء الثامن، المحرم ١٣٧٢ هـ = أكتوبر ١٩٥٢ م، ص ص ٧٧٩-٩٨٧) .

وقد كسر الكلام فيها في ثلاثة أشياء : أولها : اليوناني وعائلته . وترجم باستفاضة للإمام شرف الدين اليونيني صاحب العناية بـ « صحيح البخاري » ، وثانيها : النسخة اليُونِنِيَّة ، وثالثها : الطبعة السُّلْطَانِيَّة .

وقد أجب فيها على كثير من التساؤلات الخاصة عن هذه النسخة التي تُعدُّ أوثق نسخة للصحيح وعن الطبعة السلطانية التي اعتمدت عليها ، ولم يُفوت الأمر من استدراقات وترجيحات .

(١) يقول الدكتور عبد الله عزام : « بنو شاكر حفظهم الله علماء أذكيا بحاثون أثبات ، يجودون على العربية والإسلام بأبحاثهم بين الحين والآخر . وقديماً عُرف في صدر الدولة العباسية « بنو شاكر » من رجال العلم وحامته . » من تقديمه لكتاب « المُعَرَّب » للجواليقي بتحقيق أحمد شاكر ص ٦ .

(٢) كذا جاء في « ثبت الشيخ أحمد شاكر لمؤلّفاته وتحقيقاته » ق ١ . وقد نُشرت بعض مقالاته بصورة جزئية في كتاب « كلمة الحق » سنة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م بمكتبة السّنة بالقاهرة ، ثم نُشرت بصورة أوسع بعناية عبد الرحمن العقيل في (جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر) سنة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م ، وقد قمتُ بجمعها وتحقيقها بصورة أشمل ، يسّر الله طبعها .

وقد رأيت أن أميط اللثام عن هذه المقالة الماتعة من خلال تنسيقها وضبطها والتعليق عليها والتقديم لها ببعض الوقفات :

الوقفة الأولى : تحقيق النصوص وتوثيقها فنّ عربي أصيل

تأتي أهمية هذه المقالة الماتعة عن « النسخة اليونانية » لتلقي الضوء على جهود أسلافنا الأقدمين في رواية كتب الحديث في دقة وأمانة ، ولتؤكد عنايتهم بعلم تحقيق النصوص ومعرفتهم بتفاصيله وأُسسه ونُسخه ، وتقدم لنا أنموذجاً فريداً في توثيقهم للنصوص وضبطها عند المُحدّثين، وأمانتهم العلميّة في نقد النصوص .. كما أنها تبين بجلاء سبقهم في تأسيس هذا العلم خلافاً لمن ظن أنه من اختراع المستشرقين .

وجاءت هذه النسخة الميمونة التي وصفها أحمد شاكر بأنها : « أعظم أصل يُوثق به في نسخ صحيح البخاري » لتؤكد لنا - بوصفها تطبيقاً عملياً - جدارة هذا الاستحقاق .

ولم لا ؟ فهي ثمرة تعاون علمي وثيق بين جبلين عظيمين في الحديث والضبط، أولهما : الحافظ شرف الدين اليونيني ت٦٥٨هـ ، الذي وصفه الذهبي بأنه « عارف بقوانين الرواية ، حسن الدّراية، جيّد المشاركة في الألفاظ والرجال، وكان صاحب رحلة وأصول وأجزاء وكتب ومحاسن » ، والثاني : الإمام النحوي الكبير ابن مالك ت٦٧٢هـ ، حيث جمع العديد من روايات البخاري وقاما بالمقابلة بينها وإعطاء رمز كل رواية منها وإثبات الاختلافات بينها .

الوقفة الثانية : النقد وتصحيح الأخطاء ودرس للمحققين :

في حديثه رحمه الله عن الإمام شرف الدين اليونيني : فصل - رحمه الله - الكلام على ترجمته بما قلّ ودلّ، ثم صحّح خطأ جاء بشرح القسطلاني حيث ذكر كنيته بـ «أبي الحسن» وتبعه عليه كثيرون . فبيّن أن الصواب : « أبو الحسين » .

وفي حديثه عن النسخة اليونينية : صحّح أيضاً - رحمه الله - للقسطلاني خطأ يتعلق بتاريخ السّنة التي عُقدت فيها مجالس السّماع للبخاري بحضرة اليونيني وابن مالك بأنها

سنة ٦٧٦ هـ، حيث كتبها القسطلاني بالحروف والأرقام « ست وسبعين وست مئة ». فبين رحمه الله - أن هذا خطأ قطعاً ؛ لأن ابن مالك مات سنة ٦٧٢ هـ .

وما يلفت النظر هنا ليس تصحيح الخطأ ، وإنما الطريقة التي أتبعها في تصحيحه للخطأ، فهي تعطي لنا درساً مهماً للمحققين في التعامل مع الخطأ إذا وقع في النصوص المطبوعة بالرجوع للأصول الخطية ، فهو أولاً لم يسارع لتخطئة التاريخ في مطبوعة « إرشاد الساري » للقسطلاني ، وإنما رجع إلى النسخ المخطوطة له بدار الكتب المصرية ليتأكد من لفظ العبارة ، فوجد هذا التاريخ كما في النسخة المطبوعة ، فأيقن أن هذا خطأ من المؤلف اشتبه عليه حين الكتابة . ولم يكتف بذلك بل علل سبب الخطأ ، وختم كلامه بقوله : « والله أعلم بصحة ذلك ؛ فإني قد بذلت جهدي في تعرف التاريخ الصحيح لذلك ، فلم أجده منصوصاً عليه في شيء من المراجع التي وصلت إليها » .

الوقف الثالث : أين أصل اليوناني ؟ وأين حط رحاله ؟

ذكر الشيخ رحمه الله أن المفهوم من التقرير الذي كتبه شيخ الإسلام الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر أن أصل اليوناني محفوظ في « الخزانة الملوكية بالأستانة العلية » . وأنه أرسل إلى مشيخة الأزهر للتصحيح عليه ، على يد « صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي » . ثم قال : « والذي أُرَجِّحُه : أن هذا الأصل أُعيد بعد التصحيح عليه إلى مقره في « الخزانة الملوكية بالأستانة العلية » .

وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور فؤاد سزكين إلى أن هذا الأصل لا يُعرف مكانه الآن ، فيقول : « إن مصير النص الأصلي لليوناني الذي كان موجوداً في إحدى مكاتب استانبول ، ثم أرسل بأمر السلطان عبد الحميد ، ليُنشر في مصر غير معروف الآن »^(١) .

فالأمر يدعو لبذل الجهد واستفراغ الهمم للبحث عن أصل اليوناني ؟

(١) « تاريخ التراث العربي » ١ / ٣١٠ .

الوقفه الرابعة : هل أعاد الشيخ أحمد شاكر طباعة النسخة السلطانية من جديد؟

جاء بأول المقال الجواب عن هذا السؤال ، قال : « منذ بضعِ عَشْرَةَ سنة فُكِّرْتُ في طبع « صحيح البخاري » بِطَلْب أحد الناشرين إذْ ذاك ، ثم لم يُقَدَّر أن يتحقَّق ما أَرَدْنَا » . ثم ذكر أنه كتب في ذلك الوقت مقدمة ليضعها كتقديم بين يدي الطبعة .

وهذا الكلام يؤكد خطأ من يَنسب « طبعة دار الشعب » لصحيح البخاري للشيخ أحمد شاكر ، بسبب وضع هذه المقدمة بأول الطبعة . ومن أمثلة ذلك :

- قول الدكتور موفق بن بن عبد الله بن عبد القادر : « ونقل الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - اختلاف الروايات في حاشية الصحيح أثناء طبعه للطبعة اليُونَنِيَّة ، غير أنه لم يستوعب »^(١) .

- وقول الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد : « وقد أعاد طباعة النسخة السلطانية الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وكتب مقدمة عرَّف بها بالنسخة اليُونَنِيَّة ، وبما فيها من مزايا وعرَّف بالحافظ اليونيني »^(٢) .

الوقفه الخامسة : أين نسخة الشيخ الخاصة من الطبعة السلطانية ؟

بيِّن الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - حديثه عن الطبعة السلطانية^(٣) أن لها طبعتين ثم استفاض في بيان أهميتها ومدى اعتناؤه هو ووالده بها .

(١) « توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين ص ٢٠٧ .

(٢) « روايات ونسخ الجامع الصحيح » ص ٣١ .

(٣) الحديث عن النسخة السلطانية ذو شجون ، فلا أنسى في فترة الثمانينات بمصر حين كنت أتردد على المكتبات القديمة بالأزهر ، وخاصة « مكتبة محمد علي صبيح » بميدان الأزهر ، ، فقد كان بالمكتبة غرفٌ كثيرة مليئة بمطبوعات الكتب النادرة القيمة ، يعلوها التراب !! ولا أنسى منظر نسخ الطبعة السلطانية وهي على الأرض، فقد اشتريتها في ذلك الوقت بحوالي ٧٠ جنيتها مصرياً !! ومن يقنني نسخة أصلية من طبعة السلطانية فقد اقتنى كنزاً ثميناً .

وهذه النسخة الخاصة كما يبدو من الكلام وَرَثَهَا الشيخ أحمد شاكر عن والده ، ولا ندري أين ذهبت ، وقد اطلعت بحكم معرفتي بأسرة الشيخ منذ عام ١٩٨٥م على الكثير من كتب الشيخ وأوراقه الشخصية ولم يتسنَّ لي معرفة أين ذهبت هذه النسخة النفيسة؟! .

وقد وَجَدت فائدة نفيسة ربما تحل اللغز في كتاب « القول المبين في ذكر بعض من دخل السجن من سَرَاة المصريين »^(١) للكُتبي الشهير أحمد خيرى - ت ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م - في أثناء كلامه على مآل بعض المكتبات الخاصة قال : « وسمعت من الأستاذ فؤاد سيّد أمين مخطوطات دار الكتب المصرية أن مكتبة الشيخ أحمد شاكر باعها ورثته ، وأن مخطوطاتها اشترتها دار الكتب المصرية »^(٢) اهـ .

ووفقاً لهذا تكون هذه النسخة قد ذهبت لدار الكتب المصرية ، أو اشتراها أحد الكُتبية من ورثته في ذلك الوقت ، والأمر يحتاج لبحث وتَقْصِي ، والله أعلم .

الوقفه السادسة : نصيحة لصاحب الكتاب .

طالب العلم يحتاج لمن يُبَصِّرَه بِآداب التعامل مع الكتب والعناية بها فهي آلة العلم والتحصيل . وهنا يرسل رحمه الله هذه النصيحة الذهبية - في أثناء كلامه على عنايته الخاصة بنسخته من الطبعة السلطانية - فيقول : « والكتاب إذا عُنيَ به صاحبه ، وَجَالَتْ يَدُه فيه ، وَكَانَ من أهل العلم مُتَحَرِّياً ، زاد صِحَّةً وَنُورًا ، وهكذا ينبغي لِصاحبِ الكُتُبِ » .

وهذا أمر يفرط فيه الكثير من طلبة العلم ، فلا يُنظر في الكتاب إلا عند الحاجة ويجعل تحصيله للكتب وجمعها وكثرتها حظه من العلم دون فهمٍ وتَدَبُّرٍ .

إذا لم تكن حافظاً واعياً فَجَمْعُكَ لِلْكَتُبِ لَا يَنْفَعُ^(٣)

(١) وهو مخطوط لم ينشر ، حوى فوائد كثيرة إلا ما شأنه كاتبه - كعادته - من الخوض في عرض من يترجم لهم ، مع تعصب شديد . رحم الله الجميع . انظر ترجمته في « الأعلام » للزركلي ١/ ١٢٢-١٢٣ .

(٢) كتب بجوار هذه الفائدة تاريخ ١٤/ ٤/ ١٣٨٤ .

(٣) « تذكرة السَّامعِ والمُتَكَلِّمِ » لابن جماعة ، ص ١٦١ . وجاء ضمن أبيات لمحمد بن بشير ، وانظر : « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر ١/ ٢٦١ برقم ٣٧٦ .

والقليل منهم من يطالع كتابه ويعاود النظر فيه المرّة بعد الأخرى كما كان يفعل أسلافنا فيقرءون الكتاب أكثر من مرة ويصححون ويضيفون إليه من شوارد الفوائد وزوائد الفرائد ما يجعل الكتاب مُضيئاً بنور العلم .

وفي هذا المقام أوجّه للعناية بتتبع تعليقات العلماء على الكتب والعناية بها ، وأنصح طلبة العلم بتتبع مكاتبات العلماء المطبوعة وجمع ما دونه على الكتب من استدراقات وتصحيحات ثم نشرها^(١) .

ولا تخلو هذه النصيحة الفريدة من إشارة إلى التحري والتوثق فقد تجول يد صاحب الكتاب فيه - دون روية وثبت - فتنفسد ولا تُصلح !!

بهذه الوقفات السّت أردت أن أمهّد للقارئ الكريم بين يدي هذا المقال النادر^(٢) ، سائلاً الله تعالى أن ينفع به وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم .

وأختم بكلمات لأحمد محمد شاعر ﷺ : « قد اجْتَهَدُوا ، واجْتَهَدْنَا ، وَتَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرْنَا ، وكانوا لنا تاريخاً ، وسَنَصِيرُ تاريخاً لِمَنْ بَعَدْنَا ، والدُّكْرَى الصَّالِحَةُ خَيْرُ أَثَرٍ »^(٣) والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

إسلامبول : في غرة جمادى الآخرة سنة ١٤٣٩ هـ .

أسرف عبير صوم

(١) ومن ذلك مثلاً : العناية بتتبع « تعليقات الشيخ محمود محمد شاكر - رحمه الله - على الكتب المطبوعة » في مكتبته الخاصة ونشرها في صورة علمية .

(٢) ميزت تعليقات الشيخ على المقال بكلمة (شاكر) وبلون مغاير .

(٣) أحمد محمد شاكر : مقدمة تحقيق « المُعَرَّب من الكلام الأعجمي » للجواليقي ، ط ١ ، ص ٤٠ .

مالمال كنب

النقد

النسخة اليونانية من صحيح البخاري
للإمام الشيخ أحمد محمد شاكر

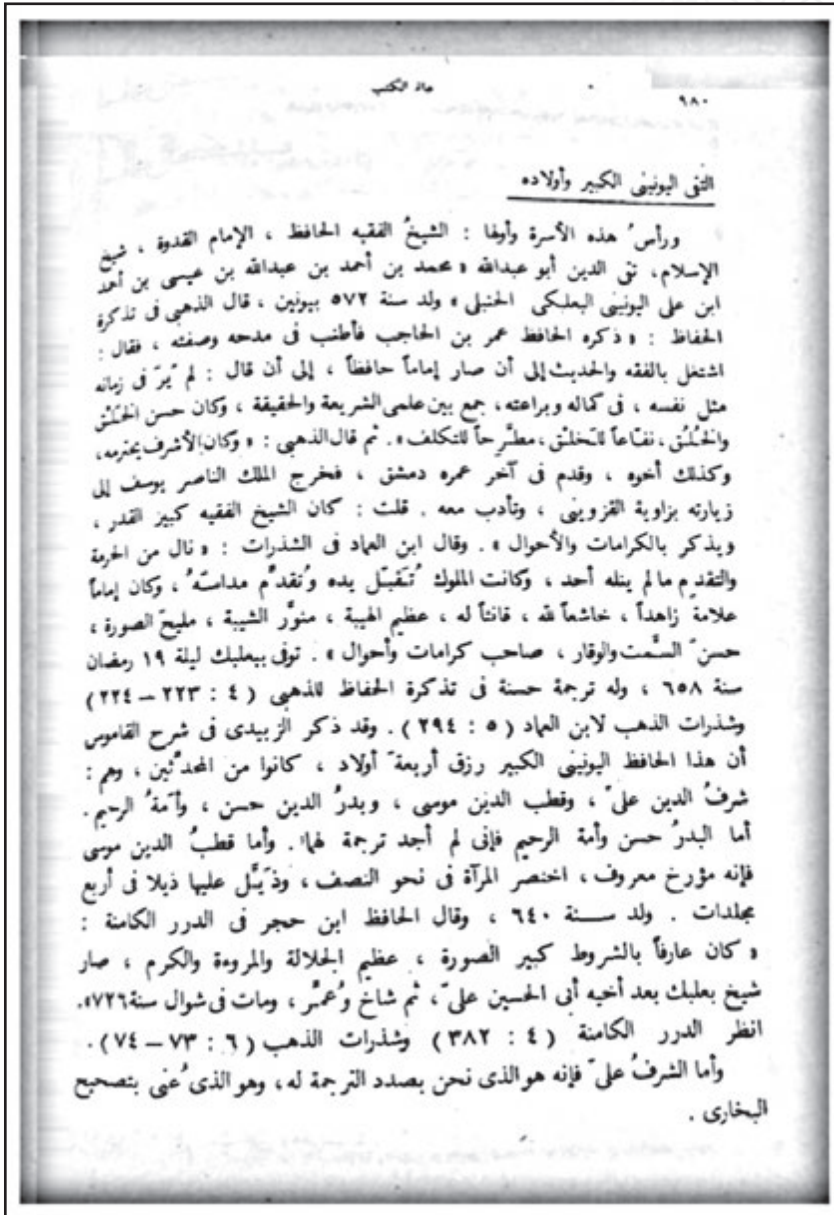
منذ بضع عشرة سنة فكرتُ في طبع « صحيح البخاري » بطلب أحد الناشرين إذ ذاك . ثم لم يقدر أن يتحقق ما أردنا .

وكانت الفكرة مبنية على إخراج الكتاب إخراجاً صحيحاً متفصلاً مؤثقاً ، عن أصح نسخة وأجلها ، وهي الطبعة السلطانية ، التي أمر بطبعها « أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله » ، وطبعت بمصر في المطبعة الأميرية ، في سنة ١٣١١ - ١٣١٣ هـ ، ثم الطبعة التالية لها ، التي طبعت على مثالها ، في المطبعة الأميرية سنة ١٣١٤ هـ .

والطبعة السلطانية مطبوعة عن النسخة « اليونانية » . وهي أعظم أصل يؤتى به في نسخ « صحيح البخاري » . والنسخة « اليونانية » هي التي جعلها العلامة القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ) عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه ، حرفاً حرفاً ، وكلمة كلمة . وهذه هي أكبر ميزة لشرح القسطلاني المسمى « إرشاد الساري » ، وهو شرح معروف مشهور عند أهل العلم .

فكبت حينذاك مقدمة أعدتها لتقديمها بين يدي الكتاب عند طبعه ، تعريفاً بالنسخة « اليونانية » ، وبما فيها من مزايا يحرص عليها طالب العلم المتوثق المثبت . وتعريفاً بالحافظ « اليوناني » الذي اشتهرت النسخة بنسبها إليه ، وهذه هي :

اليوناني : نسبة إلى قرية من قرى بـتـكـبـك ، اسمها « يونين » بضم الياء وكسر النون الأولى ، وسماها باقوت في معجم البلدان والفيروزابادي في القاموس « يونان » بفتح النون الأولى ، وقال الزبيدي في تاج العروس : « ويقال فيها يونين أيضاً ، وهو المعروف » . وفي هذه القرية نشأت أسرة الحافظ ، قال الزبيدي : « وهم بيت علم وحديث » .



النسخة اليونانية من صحيح البخاري

أحمد محمد شاكر

منذ بضع عشرة سنة فكرتُ في طبع « صحيح البخاري » بطلب أحد الناشرين إذ ذاك ، ثم لم يُقدَّر أن يتحقق ما أَرَدْنَا .

وكانت الفكرة مَبْنِيَّةً على إخراج الكتاب إخراجًا صحيحًا مُتَقَنَّأً مُوثَقًا عن أَصَحِّ نَسْخَةٍ وَأَجَلِّهَا ، وهي الطبعة السُّلْطَانِيَّة ، التي أَمَرَ بِطَبْعِهَا « أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله »^(١) ، وطُبِعَتْ بمصر في المطبعة الأميرية ، في سِنِّي ١٣١١ - ١٣١٣ هـ ، ثم الطبعة التالية لها ، التي طُبِعَتْ على مِثَالِهَا في المطبعة الأميرية سنة ١٣١٤ هـ^(٢) .

و « الطبعة السُّلْطَانِيَّة » مطبوعة عن « النسخة اليونانية » ، وهي أعظم أَصْلٍ يُوثَقُ به في نُسْخِ « صحيح البخاري » .

(١) تأمل قول الشيخ (أمير المؤمنين) للسلطان عبد الحميد - رحمه الله - آخر السلاطين العثمانيين كخليفة للمسلمين في ذلك الوقت ، ثم كان ما كان من انهيار الدولة العثمانية .

(٢) هذه « الطبعة التالية » عُرِفَتْ بطبعة ١٣١٤ هـ ، وتُعرَفُ أيضًا بـ « الفكهانية » ، وقد صحَّحها الشيخ محمد الحسيني رحمه الله . وقد جاء في آخر الجزء التاسع والأخير منها أنهم طبعوها على مثال « السلطانية » بنفس الفريق الذي صحَّح الطبعة الأولى بتصحيحها الحرف بالحرف والشكل بالشكل والضبط بالضبط وتم الانتهاء منها في أوائل ربيع الآخر ١٣١٥ هـ ، وكان القائم بنفقات طبعها التاجر الشهير حضرة محمد أفندي حسين عيد ، واشتهرت بـ « الفكهانية » نسبة إلى تجارة محمد أفندي ؛ حيث كان يُتاجر في الفاكهة . كما ذكر الشيخ محمد الحسيني أن هذه الطبعة كان فيها بعض الأخطاء التي لاحظها عند قراءته للصحيح في رواق الأتراك بالأزهر مع المقارنة بين « السلطانية » و « الفكهانية » ، ثم ذكر بعض الأخطاء وتصويبها . انظر : « روايات الجامع ونسخه » لجمعة فتحي ص ٧١٣ .

و « النسخة اليونانية » هي التي جعلها العلامة القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣هـ) عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة^(١).

وهذه هي أكبر ميزة لشرح القسطلاني المُسمَّى « إرشاد السَّاري » ، وهو شرحٌ معروف مشهور عند أهل العلم^(٢) .

فكتبت حينذاك مُقدِّمة أعددتها لتقديمها بين يدي الكتاب عند طبعه :

⊗ تعريفًا ب : « النسخة اليونانية » ، وبما فيها من مزايا يحرص عليها طالب العلم المُتوثق المُتثبت .

⊗ وتعريفًا ب : « الحافظ اليوناني » الذي اشتهرت النسخة بنسبتها إليه .

وهذه هي :

(١) ذكر العلامة القسطلاني في مقدمة شرحه وُفوفه على أصل اليوناني ومُقابلته عليه ، ثم قال : « فعلى الكاتب لهذا الشرح - وفقه الله تعالى - أن يُوافقني فيما رَسَمْتُهُ من تمييز الحديث سنَدًا ومنتًا من الشرح واختلاف الروايات بالألوان المختلفة وضبط الحديث سنَدًا ومنتًا بالقلم كما يراه » . « إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري » ٤١ / ١ .

وقد طُبِعَ متن البخاري على وفق ما شرحه القسطلاني، بالمطبعة العامرة باصطنبول في ٨ أجزاء ، مرتين منها طبعة سنة ١٣١٥ هـ ، وكتب على صفحة العنوان : « وقد أجرينا الطبع على ما شَرَحَ عليه إمام المحققين وخاتمة المُحدِّثين العلامة أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني رحمه الله إلا ما نَدَرَ ، فاعلم » ، وبآخرها ٨ / ٢١٩ : « قد تم بحمد الله جلَّ ثناؤه طبع هذا الجامع الصحيح .. مصححًا بالمقابلة مع المتنين المطبوعين في مصر القاهرة المَشْكُول وغير المَشْكُول .. وقد صادف يوم اختتامه السعيد عشرين شهر عاشره عيد من شهور سنة ١٣١٥ هـ .. وأنا مصححه محمد ذهني .. وشكر الله سبحانه مساعي أفاضل العلماء من مُصححي المطابع المصرية الأمانل الكرماء فإن فضيلة التقدم لهم وغيرهم حاذي في هذا الأمر حذوهم » . وقد صورت دار النودر هذه الطبعة سنة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

(٢) فائدة : اعتمد الحافظ ابن حجر في شرحه « فتح الباري » على رواية أبي ذر الهروي مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها فقال : « وليقع الشروع في الشرح والاختصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ؛ لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها » . « فتح الباري » ٢٤ / ١ ، ٢٥ .

١

اليوناني

نسبة إلى قرية من قرى « بَعْلَبَكَّ »^(١)، اسمها « يُونين » بضم الياء وكسر النون الأولى. وسمّاها ياقوت في « معجم البلدان »^(٢)، والفيروزبادي في « القاموس »^(٣): « يُونان » بفتح النون الأولى. وقال الزبيدي في « تاج العروس »: « ويقال فيها « يُونين » أيضاً، وهو المعروف ». وفي هذه القرية نشأت أسرة الحافظ. قال الزبيدي: « وهُم بيتُ عِلْمٍ وحَدِيثٍ »^(٤).

● التقى اليوناني الكبير وأولاده:

ورأس هذه الأسرة وأولها: الشيخُ الفقيه الحافظ، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن علي اليوناني البعلبكي الحنبلي .

وُلِدَ سنة ٥٧٢ هـ بـ « يُونين » .

(١) « بَعْلَبَكَّ » : بالفتح ثم السُّكُون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: وهي مدينة لبنانية تقع في قلب سهل البقاع. وهي مركز محافظة بعلبك . انظر « معجم البلدان » لياقوت الحموي ١/٤٥٣ .

(٢) « يُونين » : من قضاء بعلبك في محافظة بعلبك الهرمل . تبعد عن بعلبك -مركز القضاء- لجهة الشمال حوالي ١٧ كلم، وتبلغ مساحتها حوالي ١٤٠ فدأناً عدا البساتين المنتشرة حول القرية .

(٣) القاموس المحيط ص ١٦٠٢ باب النون فصل الياء وفيه : « ويونان، بالضم بَعْلَبَكَّ » .

(٤) « تاج العروس من جواهر القاموس » ٣٦/٣١٤، يون ٣٦/٣١٤ .

﴿ قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ »^(١) :

« ذكره الحافظ عمر ابن الحاجب، فأطنب في مدحه وصِفَتِهِ^(٢) ، فقال : اشتغل بالفقه والحديث إلى أن صار إماماً حافظاً . إلى أن قال : لم ير في زمانه مثل نفسه، في كماله وبراعته، جمع بين علمي الشريعة والحقيقة، وكان حسن الخلق والخلق، نفاعاً للخلق، مطرّحاً للتكلف » .

ثم قال الذهبي : « وكان الأشرف يحترمه ، وكذلك أخوه، وقدم في آخر عمره دمشق، فخرج الملك الناصر يوسف إلى زيارته بـ « زاوية القزويني » ، وتأدّب معه »^(٣).

قلت: كان الشيخ الفقيه كبير القدر، ويذكر بالكرامات والأحوال » .

﴿ وقال ابن العماد في « الشذرات »^(٤) :

« نال من الحرمة والتقدم ما لم يتلّه أحد، وكانت الملوك

(١) « تذكرة الحفاظ » ٤ / ١٤٣٩ - ١٤٤٠ .

(٢) في « تذكرة الحفاظ » ٤ / ١٤٤٠ : « فأطنب في وصفه فأسهب وأغرب وأعرب » .

(٣) في « تذكرة الحفاظ » ٤ / ١٤٤٠ : صدر هذا الكلام بقوله : « وقال ولده قطب الدين » .

ونصّه في « الذيل على مرآة الزمان » ٢ / ٥٦ - ٥٧ : « وكان الملك الأشرف موسى يحترمه ويعظمه ويعتقد فيه، وكذلك أخوه الملك الصالح. قال: ولما قدم الملك الكامل إلى دمشق طلب من أخيه الأشرف أن يجلس له الشيخ الفقيه ليراه، فأحضره من بعلبك. فلما رآه عظم في عينه وأرسل إليه مألأ فلم يقبله » وانظر: « تاريخ الإسلام » ١٤ / ٨٩١ .

(٤) « شذرات الذهب » ٧ / ٥٠٨ - ٥٠٩ .

تُقَبَّلُ يده وتُقَدَّمُ مَدَاسُهُ^(١)، وكان إمامًا علامة زاهدًا خاشعًا لله،
قانتًا له، عظيم الهيئة، منور الشبية، مليح الصورة، حسن السمات
والوقار، صاحب كرامات وأحوال».

توفي بـ «بَعْلَبَكَّ» ليلة ١٩ رمضان، سنة ٦٥٨.

وله ترجمة حَسَنَةٌ^(٢) في :

«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤: ٢٢٣ - ٢٢٤).

و «شذرات الذهب» لابن العماد (٥: ٢٩٤).

وقد ذكر الزبيدي في «شرح القاموس»^(٣)؛ أن هذا الحافظ اليوناني الكبير،
رُزِقَ أربعة أولاد، كانوا من المُحَدِّثين، وهم:

[١] شرف الدين عليّ .

[٢] وقطب الدين موسى .

[٣] وبدر الدين حسن .

[٤] وأمة الرحيم .

(١) «المداس» : صُرب من الأحذية . والجمع : أمدسة ، بفتح الميم من داس ، الخذاء لكثرة الدوس عليه .
«المعجم الوسيط» و«معجم لغة الفقهاء» ٤١٧/١ . وفي «تاريخ الإسلام» ١٤ / ٨٩٢ : « وكان يكره
الاجتماع بالملوك ولا يؤثره، ولا يقبل إلا هدية من مأكول ونحوه » .

(٢) وانظر أيضًا في ترجمة الحافظ تقي الدين اليوناني :

- و «ذيل مرآة الزمان» لولده المؤرخ قطب الدين (١/٣٨-٧١) .

- و «العبر في خبر من غبر» ٥ / ٢٤٨ .

- و «تاريخ الإسلام» ١٤ / ٨٨٩ - ٨٩٤ ، كلها للذهبي .

- و «البداية والنهاية» لابن كثير ١٧ / ٤١٦ - ٤١٩ .

وبآخر كتاب «صفة الغرباء من المؤمنين» للأجري قيّد سماع له .

(٣) «تاج العروس من جواهر القاموس» ٣٦ / ٣١٤ .

• **أما البدرُ حسن ، وأمةُ الرَّحِيمِ :** فإني لم أجد ترجمة لهما.

• **وأما قُطب الدِّين موسى :**

فإنه مؤرِّخ معروف، اختصر « المرأة » في نحو النِّصف^(١)، وذَيَّل عليها ذيلًا^(٢) في أربع مجلدات.

وُلِدَ سنة ٦٤٠ .

• وقال الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة » :

« كان عارفًا بالشروط ، كبير الصورة ، عظيم الجلالة
والثروة والكرم ، صار شيخ « بَعْلَبَكَّ » بعد أخيه أبي الحسين
عليّ ، ثم شاخ وعُمِّر ، ومات في شوال سنة ٧٢٦ . »

انظر : « الدرر الكامنة » (٤ : ٣٨٢) ، و « شذرات الذهب » (٦ : ٧٣ - ٧٤) ^(٣).

وأما الشرفُ عليّ : فإنه هو الذي نحن بصدد الترجمة له، وهو الذي عُني
بتصحيح البخاري^(٤).

(١) « مرآة الزمان في تواريخ الأعيان » لشمس الدين أبي المظفر يوسف « سبط ابن الجوزي » (٥٨١ - ٦٥٤هـ) طبع كاملاً بدار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا ، ط ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م ، ٢٣ مج ،
وأما مختصره لقطب الدين اليونيني فقد أشار الزركلي في « الأعلام » ٧ / ٣٢٨ بأنه طبع منه جزآن ، في
أحدهما حوادث سنة ٤٩٣ - ٤٩٩ هـ ، وفي الثاني حوادث سنة ٥٩٠ - ٦٥٤ هـ .

(٢) طبع « ذيل مرآة الزمان » في أربعة مجلدات بتصحيح حبيب الله الرشيد ، بالهند ، الدكن ، حيدرآباد ، مجلس
دائرة المعارف العثمانية ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م - ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

(٣) وانظر أيضًا في ترجمة قطب الدين اليونيني المؤرخ : « نهاية الأرب في فنون الأدب » للنويري ٣٣ / ٢١٧ ،
و « معجم الشيوخ : المعجم الكبير » (٢ / ٣٤٨) ، و « المعجم المختص للمحدثين » ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كلاهما
للذهبي ، و « الذيل على طبقات الحنابلة » ٢ / ٢٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) قال الحافظ الذهبي : « اسْتَنْسَخَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ وَعَنِي بِهِ وَقَابَلَهُ بِضَعِ عَشْرَةَ مَرَّةً فِي سَنَةٍ وَكَانَ ذَا عِنَايَةٍ
بِالْغَرِيبِ وَالْأَسْمَاءِ وَصَبَّطَهَا مُدِيمًا لِلْمُطَالَعَةِ » . « المعجم المختص للمحدثين » ص ١٦٩ .

● الحافظ شرف الدين اليوناني :

هو شرف الدين أبو الحسين^(١) علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليوناني البعلبكي الحنبلي « الإمام العالم المُحدِّث الحافظ الشهيد » كما وصفه الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ »^(٢) .

وُلِدَ بـ « بَعْلَبَك » في ١١ رجب سنة ٦٢١، سمع من : الزبيدي والإربلي والزكي المُنذري والرَّشيد العطار ، وابن عبد السلام ، وغيرهم^(٣) .

☞ قال ابن العماد في « الشذرات »^(٤) :

« وقال البرزالي^(٥) : وكان شيخاً جليلاً حسن الوجه ، بهيِّ

المنظر، له سمٌّ حسنٌ ، وعليه سَكينةٌ ، ولديه فضل كثير ..

فصيح العبارة ، حسنُ الكلام، له قَبُول من الناس ، وهو كثير

التودد إليهم ، قاض للحقوق ، قال ابن رجب : « سَمِعَ منه خَلْق

من الحُفَاط والأئمة، وأكثر عنه البرزالي والذهبي » .

☞ وذكر الذهبي في « التذكرة »^(٦) أنه انتفع به وتخرَّج، ثم قال :

(١) القسطلاني يذكره بكنية « أبي الحسن » وتبعه على ذلك كثيرون، وهو خطأ، صوابه « أبو الحسين » . (شاكر) .

(٢) وكذا وصفه النويري بـ « الإمام الشهيد » . « نهاية الأرب في فنون الأدب » ٣٢ / ١٦ ، ١٧ .

(٣) من خلال تتبع مشيخته نجد أن شيوخه تجاوزوا السبعين . انظر : « مشيخة شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد اليوناني » ، وهي تخريج محمد بن أبي الفضل البعلبكي، بتحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، ط ١ ، المكتبة العصرية، والدار النموذجية ٢٠٠٢ م .

(٤) « شذرات الذهب » ٨ / ٨ .

(٥) « المقتنى على كتاب الروضتين » ٣ / ١٨٣-١٨٤ .

(٦) « تذكرة الحفاظ » ٤ / ١٥٠٠ .

« وَلَزِمَتْهُ نَيْفًا وَسَبْعِينَ يَوْمًا، وَأَكْثَرَتْ عَنْهُ، وَكَانَ عَارِفًا بِقَوَانِينِ الرَّوَايَةِ حَسَنَ الدَّرَايَةِ، جَيِّدَ الْمَشَارَكَةِ فِي الْأَلْفَاظِ وَالرِّجَالِ... وَكَانَ صَاحِبَ رَحَلَةٍ وَأَصُولٍ وَأَجْزَاءٍ وَكُتُبٍ وَمَحَاسِنٍ » .

❦ وقال الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة »^(١) :

« عُنِيَ بِالْحَدِيثِ وَضَبَطَهُ، وَقَرَأَ الْبَخَارِيَّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ تَصْحِيحًا، وَسَمِعَ مِنْهُ ابْنُ مَالِكٍ رَوَايَةً، وَأَمْلَى عَلَيْهِ فَوَائِدَ مَشْهُورَةً^(٢)، وَكَانَ عَارِفًا بِكَثِيرٍ مِنَ اللُّغَةِ، حَافِظًا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَتُونِ، عَارِفًا بِالْأَسَانِيدِ، وَكَانَ شَيْخَ بِلَادِهِ، وَالرَّحْلَةَ إِلَيْهِ، وَدَخَلَ دِمَشْقَ مِرَارًا، وَحَدَّثَ بِهَا، وَكَانَ وَقُورًا مَهَابًا، كَثِيرَ الْوُدِّ لِأَصْحَابِهِ، فَصِيحًا مَقْبُولَ الْقَوْلِ وَالصُّورَةِ » .

❦ قال الذهبي :

« حَصَلَ الْكُتُبِ النَّفِيسَةِ، وَمَا كَانَ فِي وَقْتِهِ أَحَدٌ مِثْلَهُ، وَكَانَ حَسَنَ اللَّقَاءِ، خَيْرًا دِينًا مُتَوَاضِعًا، مُنَوَّرَ الْوَجْهِ، كَثِيرَ الْهَيْبَةِ، جَمَّ الْفَضَائِلِ، انْتَفَعْتُ بِصُحْبَتِهِ، وَقَدْ حَدَّثَ بِالصَّحِيحِ^(٣) مَرَّاتٍ^(٤) » .

(١) « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » ٩٨/٣ .

(٢) هي كتاب « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » وسيأتي ذكره إن شاء الله (شاكر) .

(٣) يعني صحيح البخاري . (شاكر) .

(٤) « تذكرة الحفاظ » ٤/١٥٠٠ . وقال أيضًا : « كَثِيرَ الْمَحَاسِنِ ، مُنَوَّرَ الشَّيْبَةِ ، عَظِيمَ الْهَيْبَةِ . سَمِعْتُ مِنْهُ الْكَثِيرَ بِبَعْضِهَا » . « المعجم المختص للمحدثين » ص ١٦٩ .

☞ قال ابن العماد في « الشذرات »^(١) :

« وكان موته شهادة؛ فإنه دخل إليه - يوم الجمعة خامس رمضان، وهو في خزانة الكتب بمسجد الحنابلة^(٢) - شخص^(٣)(٤) فضربه بعصا على رأسه مرات، وجرحه في رأسه بسكين، فاتقى بيده فجرحه فيها، فأمسك الضارب، وضرب وحبس، فأظهر الاختلال، وحمل الشيخ إلى داره، فأقبل على أصحابه يحدثهم وينشدهم على عادته، وأتم صيام يومه، ثم حصل له بعد ذلك حمى واشتد مرضه، حتى توفي » .

وكانت وفاته ليلة الخميس ١١ رمضان ٧٠١ .

وانظر : « تذكرة الحفاظ » (٤ : ٢٨٢) و « الدرر الكامنة » (٣ : ٩٨) و « شذرات الذهب » (٦ : ٣ - ٤)^(٥) .



(١) « شذرات الذهب » ٨ / ٨ - ٩ .

(٢) في « الدرر الكامنة » أنه كان بخزانة كتبه . (شاكر) .

(٣) في « الدرر الكامنة » « فقير يُقال له موسى » . (شاكر) .

(٤) وصَفَ الحافظ الذهبي في موضع آخر هذا الشخص بأنه « مضطرب العقل » « مجنون » . انظر : « معجم الشيوخ » (٤٠ / ٢) ، و « المعجم المختص » ص ١٦٩ .

(٥) وانظر أيضًا في ترجمة شرف الدين اليوناني :

- « نهاية الأرب في فنون الأدب » للنويري ٢١٥ / ٣٢ .

- و « المعجم المختص » ص ١٦٨ - ١٦٩ رقم ٢٠٧ .

- و « معجم الشيوخ » ٢ / ٣٩ - ٤٠ برقم ٥٤٢ . كلاهما للذهبي .

- و « البداية والنهاية » لابن كثير ١٨ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

- و « النجوم الزاهرة » ٧ / ٩٢ .

- و « الدليل الشافي » ٢ / ٧٥٢ ، كلاهما لابن تغري بردي .

- و « أعيان العصر » للصفدي ٣ / ٤٧٦ .

السنة اليونانية

كان الحافظ أبو الحسين شرف الدين اليوناني كثير العناية بـ « صحيح البخاري »، طويل الممارسة له، مهتمًا بضبطه وتصحيحه ومقابلته على الأصول الصحيحة التي رواها الحُفَظاء، حتى إن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابلهُ في سنة واحدة إحدى عشرة مرة^(١).

وقد عقد الحافظ اليوناني مجالسَ بدمشق؛ لإسماع « صحيح البخاري » بحضرة ابن مالك، وبحضرة « جماعة من الفضلاء »، وجمع منه أصولًا معتمدة، وقرأ اليوناني عليهم صحيح البخاري في واحدٍ وسبعين مجلسًا، مع المُقَابَلَة والتصحيح.

فكان اليوناني في هذه المجالس شيخًا قارئًا مُسمِعًا، وكان ابنُ مالك - وهو أكبر منه بأكثر من ٢٠ سنة - تلميذًا سامعًا راويًا، هذا من جهة الرواية والسماع، على عادة العلماء السابقين الصالحين، في التلقّي عن الشيوخ الثقات الأثبات، وإن كان السامع أكبر من الشيخ.

وكان اليوناني، في هذه المجالس نفسها، تلميذًا مستفيدًا من ابن مالك، فيما يتعلق بضبط ألفاظ الكتاب، من جهة العربية والتوجيه والتصحيح.

(١) حكى عنه ذلك في « معجم الشيوخ » ٤٠/٢، فقال: « استنسخ صحيح البخاري وحرّره، حدّثني أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة ».

وقد أرخ القسطلاني^(١) في « شرحه » السنّة التي عُقدت فيها مجالس السّماع بحضرة اليُونيني وابن مالك بأنها سنة ٦٧٦ وكتبها بالحروف لا بالأرقام « ست وسبعين وست مئة » وهذا خطأ قطعاً؛ لأن ابن مالك مات سنة ٦٧٢ .

وكنت ظننت أولاً أن هذا خطأ مطبعي، ثم رجعت إلى النسخ المخطوطة من شرح القسطلاني بدار الكتب المصرية ، فوجدت هذا التاريخ فيها كما في النسخة المطبوعة، فأيقنت أنه خطأ من المؤلف، اشتبه عليه الأمر حين الكتابة.

ولعل صوابه سنة ٦٦٦ أو سنة ٦٦٧، فتكون مكتوبة فيما نقل عنه « ست وستين » فقرأها « ست وسبعين » ونقلها كذلك، أو تكون مكتوبة أمامه بالرقم هكذا ٦٦٧، فحين أراد أن ينقل انتقل نظره فقرأ رقم السبعة متوسطاً بين الرقمين الآخرين المُتمثالين. والله أعلم بصحة ذلك؛ فإني قد بذلت جهدي في تعرف التاريخ الصحيح لذلك، فلم أجده منصوصاً عليه في شيء من المراجع التي وصلت إليها.

و « جماعة الفضلاء » الذين كانوا حاضري هذه المجالس؛ للسمع والتصحيح والمقابلة، لم أجد أيضاً أسماءهم في شيء مما بين يديّ من المصادر، ولا أدري أكتبت أسماءهم في ثبت السماع على النسخة اليونانية أم لم تُكتب؟ وأما « الأصول المعتمدة » التي قابل عليها الحافظ اليُونيني ومن معه، فقد بينها هو في ثبت السّماع، الذي نقله القسطلاني في « شرحه »، ونقله عنه مُصحّحو الطبعة السُّلطانية.

(١) نقل ذلك القسطلاني في شرحه (١ : ٣٤). (شاكر) .

⊗ وهذا مثال ما كتبه العلامة ابن مالك بخطه بحاشية ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير، وهو النصف الثاني من « النسخة اليونانية » ، فيما رآه القسطلاني فيها ونقله عنها :

« سمعت ما تضمّنه هذا المجلد من صحيح البخاريّ - رضي الله عنه - بقراءة سيّدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين عليّ بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه ، وعن سلفه، وكان السّماع بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نُسخ معتمدٍ عليها، فكَلِّمًا مَرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنتُ فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أحرّت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد؛ ليكون الانتفاع به عامًّا، والبيان تامًّا، إن شاء الله تعالى . وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك ، حامدًا لله تعالى »^(١) .

⊗ وهذا مثال ما كتبه الحافظ اليونيني في آخر الجزء السابق ذكره، ممّا نقله القسطلاني أيضًا :

« بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حُجّة العرب، مالك أزمّة الأدب، الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجبّانيّ - أمدّ الله تعالى عمره - في المجلس الحادي والسبعين، وهو يُراعي قراءتي، ويلاحظ نُطقي، فما اختاره ورَجَّحه وأمرَ بإصلاحه أصلحته وصحّحتُ

(١) « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » ٤١ / ١ .

عليه، وما ذَكَرَ أنه يجوز فيه الإعرابان^(١) أو ثلاثة، فأعملت ذلك على ما أمرَ ورَجَّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ما خلا « الجزء الثالث عشر » و « الثالث والثلاثين » فإنهما معدومان، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السَّمْعاني وغيره من الحفاظ وهو وقف بخانكاه السَّمِساطي^(٢). وعلامات ما وافقت أبا ذر (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك، وقد ذكرت ذلك في أوّل الكتاب في فرخة^(٣) لتعلم الرموز. كتبه علي بن محمد الهاشمي اليُونيني عفا الله عنه^(٤).

● وقد نقل العلماء بعد ذلك عن نسخة اليُونيني نُسَخًا كثيرة قَابَلُوها بها، وصَحَّحُوها عليها، وأَسَمَوْها فروعًا؛ إذ اعتبروا نسخة اليُونيني أصلًا، وقد كانت أصلًا وحجّة .

(١) كذا في مطبوع المجلة وفي «إرشاد الساري» ١ / ٤١ : «إعرابان» بدون (ال) التعريف!

(٢) هو علي بن محمد بن يحيى بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم السَلَمي، الحَبِيشي، المعروف بالسَّمِساطي، نسبة إلى سَمِساط من بلاد الشام، صاحب دويرة الصوفية، توفي سنة ٤٥٣ هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/١٧، و«شذرات الذهب» (٥/٢٢٦).

(٣) الفرخة: هي الفَرْخُ من الورق: صحيفة تختلف مقاييسها بحسب استخدام للكتابة، وهي مقادير لقطع الورق في القديم، وهي الثلثان والنصف والثلث والربع والسدس. وقد ذكر القلقشندي بعضها، ثم قال: «والمراد بالطومار الورقة الكاملة، وهي المعبر عنها في زماننا بالفرخة»، انظر: «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» ٦/١٨٠، وهذا الفرخ من الورق شرح فيه اليُونيني منهجه في العمل، ومختصراته، ورموزه. ومنها نسخة بمكتبة الأزهر ضمن مجموع ٢٢٥ (١٠٣-١٠٥) وقد طبعت أكثر من مرة.

(٤) «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» ١ / ٤١.

✦ قال القسطلاني:

« ولقد وقفتُ على فروع مُقَابَلَة على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل، الذي لَعَلَّه فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المِزِّي الغزولي، وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، المُقَابَل على فَرَعِيّ وقف مدرسة الحاجّ مالك، وأصل اليُونيني المذكور غير مرة، بحيث إنه لم يغادر منه شيئاً كما قيل، فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري - في شَرْحي هذا - عليه، ورجعت في شَكْلِ جميع الحديث وضبطه - إسناداً ومنتناً - إليه، ذاكراً جميع ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المُهِمَّات. ثم وقفت في يوم الاثنين ١٣ جمادى الأولى سنة ٩١٦ بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليونيني المذكور»^(١).

✦ ثم قال:

« وقد قابلت متن شرحي هذا إسناداً وحديثاً على هذا الجزء المذكور من أوّله إلى آخره، حَرْفًا حَرْفًا، وحكيته كما رأيته، حسب طاقتي، وانتهت مُقَابَلتي له في العشر الأخير من المُحَرَّم سنة ٩١٧ نفع الله تعالى به، ثمَّ قابلته عليه مرة أخرى»^(٢).

(١) «إرشاد الساري» ٤١ / ١ .

(٢) «إرشاد الساري» ٤١ / ١ .

﴿ ثُمَّ قَالَ :

« ثُمَّ وَجِدَ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ أَصْلِ الْيُونَنِيِّ الْمَذْكُورِ يُنَادِي عَلَيْهِ لِلْبَيْعِ بِسُوقِ الْكُتُبِ، فَعُرِفَ وَأَحْضَرَ إِلَيَّ بَعْدَ فَقْدِهِ أَزِيدٌ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً، فَقَابَلْتُ عَلَيْهِ مَتْنَ شَرْحِي هَذَا، فَكَمَّمْتُ مُقَابَلَتِي عَلَيْهِ جَمِيعَهُ حَسَبَ الطَّاقَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ »^(١).

ولم يذكر لنا القسطلاني ماذا تم على الجزء الأول الذي رآه معروضاً للبيع، وما مصيره ومآله؟ وأين مستقره؟

ولكنه ذكر ما يفهم منه :

– أن الجزء الثاني الذي رآه هو قبل الأول كان موقوفاً في عصره بـ « مدرسة أقبغا آص »^(٢) بسويقة العزّي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية .

– وأنه رأى مكتوباً بظاهر بعض نسخ البخاري الموثوق بها، الموقوفة برواق الجبرت من الجامع الأزهر بالقاهرة : « أن أقبغا بذل فيه نحو عشرة آلاف دينار »^(٣).

والمفهوم لي من هذا : أن أقبغا حصل على الأصل كله كاملاً، ووقفه في مدرسته، ثم فُقد النصف الأول نحو خمسين سنة، إمّا بالسَّرِقَة، وإمّا بالعارية في

(١) « إرشاد السّاري » ١ / ٤١ .

(٢) مدرسة ابن أقبغا آص : قال المقريزي : « بأول سويقة العزّي ممّا يلي جامع المارداني. بناها الأمير ناصر الدّين محمد بن الأمير علاء الدّين آقبا آص أستاذ دار السّلطان الملك الأشرف شعبان بن حسين بن ... الدّواداري » الخطط ج ٤ ص ٦٥٨ .

(٣) « إرشاد السّاري » ١ / ٤٠ .

معنى السَّرقة^(١)، ثم وُجِدَ في عصر القسطلاني.

والمفهوم من التقرير الذي كتبه شيخ الإسلام الشيخ حسونة النَّوَاوي شيخ الجامع الأزهر ٢٠ صفر سنة ١٣١٣، وهو المطبوع في مقدمة الطبعة السلطانية:

- أن أصل اليُونيني محفوظ في « الخزنة المملوكية بالآستانة العليَّة ».

- وأنه أُرْسِلَ إلى مشيخة الأزهر للتصحيح عليه، على يد « صاحب السعادة عبد السلام باشا المويلحي » .

والذي أُرْجِحُهُ : أن هذا الأصل أُعيدَ بعد التصحيح عليه إلى مَقَرِّهِ في « الخزنة المملوكية بالآستانة العليَّة » .

ثمَّ بعد ذلك بسنين، في صفر سنة ١٣٦١، وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع اليُونينية، في مجلد واحد متوسط الحجم، وهو قريب العهد ليس

(١) « العارية في معنى السَّرقة » : هذا تعبير عجيب ووصف دقيق من فقيه كان قاضيًا شرعيًّا !! وما أكثر وقوعه في أيامنا هذه ؟ ويشير به الشيخ هنا إلى من يستعير الكتب ولا يردُّها إلا بشق الأنفس ، ومن هذا ما كتبه العلامة محمد كرد علي مما وقع مع العلامة أحمد تيمور ﷺ ، فيقول : « في العادة أن يضمنُ غلاة الكتب بكتبهم ، أما هو فقد تعودَ بسط الكف فيها، لأن غايته نشر العلم وإحياء آثار السلف ، كتب إلي مرة (٢٩) جمادئ الآخرة ١٣٤٢ هـ) يقول : نقلت لك ترجمة الصدر الأمدي من مخطوطين نادرين عندي ، ولا يبعد أن يكون السخاوي ترجمه أيضًا في (الضوء) ولست على يقين من ذلك ، لأن نسختي استعارها أحد الأصحاب من ثلاث سنوات ، ولم تزل عنده ولا يريد ردها ، وكلمنا احتجت إلى الكشف عن ترجمة أذهب إلى عنده وأكشف عنها » « حياة العلامة أحمد تيمور باشا » ص ٢٥ ، ٢٦ .

ومن هذا الباب أشير إلى أنانية وجرم بعض المرضى ممن يعمد للسطو على النسخ النادرة للمطبوعات بالمكتبات العامة أو الخاصة ويحتفظ بها لنفسه ويحجبها عن طلبة العلم .

وماذا يقول الشيخ لو عاش بيننا ورأى السرقات المكشوفة لتراثنا من خزائن مكتباتنا، وعاصر سرقة النسخة المخطوطة لكتاب « الرسالة » للإمام الشافعي من دار الكتب المصرية ، والتي أملاها على تلميذه الربيع بن سليمان مباشرة قبل سنة ٢٠٤ هـ !! والمضحك المبكي أن أحد المسؤولين بوزارة الثقافة وقتها قلل من شأن المصيبة بأن عندنا نسخًا أخرى للرسالة . ولا تعليق !!

بعتيق، تمت كتابته في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢١٥، كتبه كما وَصَفَ نفسه « السيد الحاجَّ محمَّد الملقَّب بالصابر بن السيد بلال بن السيد محمَّد العيتابي وطناً ». ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً مُتَقِنًا مُتَحَرِّياً، لم يدع شيئاً - فيما يبدو لي - مما في أصل اليُونَنِيَّةِ إلا أثبتَه بدقة تامة، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية نفيسة.

وقد أظهرني هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يُثبِت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش اليُونَنِيَّةِ، بل تركوا أكثرها ولم يذكروا إلا أقلها، بل وجدت فيه أشياء أُثبِتَها لم يذكرها القسطلاني في « شرحه ».



الطبعة السلطانية

هي التي أمر بطبعتها « أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله » بالمطبعة الأميرية ببولاق في سنة ١٣١١، وشرعت المطبعة في ذلك تلك السنة، وأتمت طبعتها « في أوائل الربيعين سنة ١٣١٣ »، في تسعة أجزاء .

واعتمد مُصححو المطبعة في تصحيحها « على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة، من فروع النسخة اليونانية، المعول عليها في جميع روايات « صحيح البخاري الشريف »^(١)، وعلى نسخ أخرى خلافاً، شهيرة الصحة والضبط، كما قالوا في مقدمة الطبع .

ولم يذكروا وصفاً للنسخ التي صححوا عنها غير ذلك، ولكن المتتبع للنسخة يعلم أنهم كانوا معتمدين أيضاً على شرح القسطلاني . وقد ذكروا في آخرها ما يُشعر بأنه كانت بيدهم نسخة عبد الله بن سالم^(٢) .

(١) ظاهر الكلام الذي نقلناه عن مقدمة الشيخ حسونة شيخ الأزهر رحمه الله، أن الطبع كان عن النسخة اليونانية نفسها، وكلام مصححي الطبعة السلطانية هذا يدل على أن الطبع كان عن فرع من فروعها، ولا أستطيع الجزم بصحة أحدهما حتى يوجد الأصل الذي طبع عنه، وحتى نعرف مصير النسخة اليونانية، إن وفق الله الباحثين للبحث عنها، ثم وجودها (شاكر) .

(٢) هو الإمام المُحدِّث الحافظ جمال الدين عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري أصلاً، المكي مولداً ومدفناً، الشافعي مذهباً (١٠٥٠-١١٣٤هـ) . قال الكتاني : « رأيت في المدينة المنورة عند المسند الشيخ طاهر سنبل نسخة عبد الله بن سالم البصري بخطه من « الصحيح » ثمانية، وهي في نهاية الصحة والمقابلة والضبط، والخط الواضح، وأخبرني أنه أحضرها إلى الأستانة ليصحح عليها النسخة الأميرية، التي طبعت من « الصحيح » . « فهرس الفهارس » ١/١٩٩ . وقد أُشير في مواضع متعددة من هوامش « النسخة السلطانية »، ما يؤكد استخدامهم لهذه النسخة والتصريح بذكرها كما في ج ٩ ص ٥٧ .

وأصدر السلطان عبد الحميد أمره إلى مشيخة الأزهر « بأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدم راسخة بين الأنام » .

وكان شيخ الأزهر إذ ذاك الشيخ حسونة النواوي^(١) رحمه الله، فجمع ستة عشر عالمًا^(٢) من الأعلام، وقابلوا المطبوع على النسخة اليونانية التي أرسلها لهم « صاحب الدولة الغازي أحمد مختار باشا^(٣) المندوب العالي العثماني في القطر المصري » .

● نسختي الخاصة من الطبعة السلطانية:

هي جديرة بالإفراد بالذكر، فقد عني بها والذي ثم عنيت بها سنين طويلة، والكتاب إذا عني به صاحبه، وجالت يده فيه، وكان من أهل العلم متحررًا، زاد صحة ونورًا، وهكذا ينبغي لصاحب الكتب.

وقد قرأ والذي « صحيح البخاري » في هذه النسخة قراءة درس مرتين، أتمه كله في إحداهما بالسودان، ولم يتمه في الأخرى بالإسكندرية.

(١) الشيخ حسونة بن عبد الله النواوي الحنفي (١٨٣٩م - ١٩٢٤م) كان شيخًا للأزهر، ولد بقرية نواي (من قرى محافظة أسيوط) سنة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م. ولي إفتاء الديار المصرية ومشيخة الجامع الأزهر توفي في صباح الأحد ٢٤ من شوال سنة ١٣٤٣هـ الموافق ١٧ من مايو ١٩٢٥م ودفن بالمجاورين .
انظر: « الخطط التوفيقية » لعلي مبارك ١٧ / ١٤ ، و « تراجم القرن الثالث عشر » لأحمد تيمور ص ٥٦-٦٣ ، و « الأعلام » للزركلي (٢ / ٢٢٩).

(٢) ذكرت أسماؤهم باول الطبعة السلطانية ج ١ ص ٣ ومنهم: شيخ الأزهر الأسبق الشيخ سليم البشري، والشيخ محمد هارون، رحمهما الله .

(٣) الغازي مختار باشا (ت ١٩١٩) من كبار القادة العثمانيين، ولد ببورصة، كان واليًا على اليمن، ولقب بالغازي لحسن بلائه في الحرب التركية الروسية. حمل الصدارة العظمى لمصر لفترة عام ١٩١٢م. كان يجيد العربية، إلا أنه صنف كتبه بالتركية. انظر: « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » لأحمد تيمور ٥٣ - ٥٥ ، و « الأعلام » لخير الدين الزركلي (١ / ٢٥٥) .

✽ وكتب في أولها في المرّة الأولى ما نصّه:

« في يوم الأربعاء التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣١٨ هجرية، والخامس عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٠٠ أفرنكية، شرعت في قراءة « صحيح الإمام البخاري » ، بمسجد أم دُرْمان، وأسأل الله أن يوفقني لإتمامه، إنه سميع الدعاء. كتبه محمّد شاكر قاضي قضاة السُّودان^(١) . »

✽ وكتب في آخرها ما نصه:

« بحمد الله تعالى قد فرغت من قراءته بمسجد أم درمان بعد عصر الأربعاء السابع من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٣١٨ - ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ . »

✽ وكتب في أولها في المرّة الثانية:

« في يوم الأحد التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٢ هجرية، والثالث من شهر يوليو سنة ١٩٠٤، شرعت بمعونة الله تعالى في قراءة « صحيح الإمام البخاري » - رضي الله تعالى عنه - للمرة الثانية بمسجد الأستاذ أبي العباس المُرسِي بمدينة الإسكندرية، وأسأل الله أن يوفقني لإتمامه، إنه سميع الدعاء. كتبه الفقير محمد شاكر شيخ علماء إسكندرية^(٢) . »

(١) وذلك في نفس العام الذي صدر فيه الأمر بتعيينه قاضي قضاة السودان، في يوم ١٠ ذي القعدة ١٣١٧هـ

= ١١ مارس ١٩٠٠م

(٢) وذلك في نفس العام الذي عُيِّنَ فيه شيخاً لعلماء الإسكندرية، وذلك بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٤م.

وقد قرأت فيها شيئاً من أول الكتاب وآخره على أستاذي الإمام الكبير، حافظ المغرب، الحجة المجتهد، العلامة السيد عبد الله بن إدريس السنوسي رحمه الله^(١)، ورَدَ مصر في سنة ١٣٣٠، ولازمته وقرأت عليه، وتلقيت منه علماً جمًّا، ثم عاد إلى المغرب، وتوفي هناك منذ بضع سنين فيما سمعت، وقد قارب المائة - رضي الله عنه .

✻ وكتب لي بخط يده إجازة على هذه النسخة نصّها:

« الحمد لله، والصلاة على رسول الله، محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم وعلى آله - أما بعد: فقد أسمعني محلُّ ولدي الشاب النجيب الأديب الأريب^(٢) أحمد بن العلامة الأجل الشيخ شاكر وكيل مشيخة الأزهر: من صحيح علم العلماء، وقُدوة المُحدِّثين الأتقياء، أوَّلُه وآخره، وكذلك

(١) هو العلامة الكبير، الحافظ الحجّة، المُشارك المُطلَع، عبد الله بن إدريس السنوسي، كان قد اتخذ عادة سرد « صحيح البخاري » أو غيره من كتب السنّة في الثلاثة الأشهر الأولى من رجب وما بعده بالمسجد الأعظم بالمغرب. وانظر أيضًا في سيرته: « الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي رائد المدرسة الأثرية، قَبَسٌ من سيرته يضيء سدى جيله وعصره » لبدر العمراني الطنجي، ومحمد حجي: « موسوعة أعلام المغرب »، ٨/ ٣٠٥٥. وكان من التوفيق أن حضر الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي إلى القاهرة من المغرب الأقصى، فتلقني عنه أحمد شاكر طائفة كبيرة من « صحيح البخاري »، فأجازه هو وأخاه رواية « البخاري » ورواية باقي الكتب الستة. انظر: « أحمد محمد شاكر إمام المحدثين »، مجلة المجلة، ع ١٩، ص ٢ (١٩٥٨)، ص ١٢٠. وذكر في شرحه لـ « ألفية السيوطي » ص ٢٠٠ أنه روى عنه الحديث المسلسل في سنة ١٣٣٠.

(٢) وصفه أيضًا بـ « الأديب العلامة » العلامة الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي ت ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦ م، وذلك في إجازة كتبها له بعنوان: « بغية الأديب الماهر الفاضل في ترجمة أحمد بن العلامة الشيخ محمد شاكر » وهي تحت الطبع بتحقيقنا. انظر: « منهج أحمد شاكر في تحقيق النصوص » ص ٨٢.

أَسْمَعِنِي مِنْ « مُسْنَدِ » إِمَامِ الْأُمَّةِ، وَقُدُوةِ أَتَقِيَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ،
 الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَجَزَاهُمَا
 عَمَّا أَدَّىا مِنْ نَصِيحَةِ الْأُمَّةِ، وَطَلَبِ مِنِّي الْإِجَازَةَ فِي « صَحِيحِ
 الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ، الْمَكْتُوبِ هُنَا عَلَى أَوَّلِ أَجْزَائِهِ، فَأَجَزْتَهُ
 بِرَوَايَتِهِ عَنِي بِسُنْدِي فِيهِ وَفِي بَاقِي كُتُبِ السُّنَّةِ، وَأُوصِيَهُ
 بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلِهِ فِيمَا لَا يَدْرِيهِ: لَا أَدْرِي . وَفَقَّنِي اللَّهُ
 وَإِيَّاهُ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ .»

كُتِبَ بِيَدِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ السَّنُوسِيَّ الْحَسَنِيَّ، كَانَ اللَّهُ
 لَهُ وَتَوَلَّاهُ، فِي تَاسِعِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفٍ .

أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ

المصَادِرُ والمَرَاجِعُ

- * أحمد تيمور باشا (ت ١٣٥٩هـ) .
- ١- « تراجم أعيان القرن الثالث عشر »، ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد حنفي - مصر ط ١، ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م .
- * أحمد خيرى باشا (ت ١٣٨٧هـ) .
- ٢- « القول المبين في ذكر بعض من دخل السجن من سرّاة المصريين »، مخطوط لم يُنشر، بخزانة أوصياء السلف بالرياض .
- * بدر العمراني الطنجي .
- ٣- « الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي رائد المدرسة الأثرية، قَبَسٌ من سيرته »، تصدير جعفر بن الحاج السلمي، طنجة . بيروت، دار الحديث الكتانية، ط ١، ٢٠١٢م .
- * البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) .
- ٤- « صحيح البخاري » المطبعة العامة - إصطنبول، ٨ أجزاء، سنة ١٢٩٩هـ .
- ٥- « صحيح البخاري » المطبعة العامة - إصطنبول، ٨ أجزاء، تصحيح محمد ذهني، سنة ١٣١٥هـ .
- ٦- « الجامع المُسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه »، تشرف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار المنهاج ودار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية ١٣١٢هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م، ٩ مج .
- * البرزالي، أبو محمد علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف الإشبيلي (ت ٧٣٩هـ) .
- ٧- « المقتني على كتاب الروضتين » المعروف بـ « تاريخ البرزالي »، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ط ١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- * الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت ٥٤٠هـ) .
- ٨- « المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم »، بتحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط ١، ١٣٦١هـ = ١٩٤١م .
- * ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) .
- ٩- « الدَّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة »، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، ٤ مج .
- ١٠- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » وبأوله: « هدي السَّاري مقدمة فتح الباري » ٢ مج، اعتنى به أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، ط ٤، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م ١٧ مج .

- * الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت ٧٤٨هـ) .
- ١١- « سِير أعلام النبلاء » ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وآخرون ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٩ ، سنة ١٤١٣هـ ، ٢٨ مج .
- ١٢- « تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام » ، حققه وضبط نصه وعلّق عليه بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ، ١٧ مج .
- ١٣- « تذكرة الحفاظ » ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٧٤ ، ٤ مج .
- ١٤- « معجم الشيوخ ، المعجم الكبير » : تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م ، ٢ مج .
- ١٥- « المعجم المختص بالمُحدّثين » تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- * الزركلي ، خير الدين (ت ١٣٩٦هـ) .
- ١٦- « الأعلام » ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
- * ابن العماد الحنبلي ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ) .
- ١٧- « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » ، حققه وعلق عليه محمود الأرنؤوط ، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، ١١ مج .
- * الفيروزآبادي ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
- ١٨- « القاموس المحيط » ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- * القسطلاني ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي (ت ٩٢٣هـ) .
- ١٩- « إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري » المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، الطبعة السابعة سنة ١٣٢٣هـ ، ١٠ مج .
- * القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري ثم القاهري (ت ٨٢١هـ) .
- ٢٠- « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » ، دار الكتب المصرية ، ط ١ ، ١٣٤٠ = ١٩٢٢م ، ١٤ مج .
- * الكتاني ، محمد عبْدَ الحَيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسنّي الإدريسي (ت ١٣٨٢هـ) .
- ٢١- « فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات » باعتناء إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ٢ مج .

- * ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) .
- ٢٢- « البداية والنهاية » ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بمركز هجر ، ط ١ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م .
- * عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل .
- ٢٣- جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية ، الجيزة : دار الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥ م ، ٢ مج .
- * فتحي جمعة عبد الحليم .
- ٢٤- « روايات الجامع الصحيح ونسخه : دراسة نظرية تطبيقية » دار الفلاح للنشر والتوزيع والبحث العلمي ، من إصدارات وزارة الأوقاف - قطر ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣ م .
- * محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي .
- ٢٥- « معجم لغة الفقهاء » : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م
- * محمد بن عبد الكريم بن عبيد .
- ٢٦- « روايات ونسخ الجامع الصحيح » للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل» ، دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
- * مرتضى الزبيدي ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض (ت ١٢٠٥هـ) .
- ٢٧- « تاج العروس من جواهر القاموس » تحقيق عبد الكريم العزباوي ، راجعه : ضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم جمعة ، الكويت : سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون (١٦) ، ط ١ ، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م ، المجلد ٣٦ .
- * المقرئ ، تقى الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (٨٤٥هـ) .
- ٢٨- « المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار » ، حققه وكتب مقدمته وحواشيه وصنع فهرسه : أيمن فؤاد سيد ، ط ١ ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م ، ٦ مج .
- * النويري ، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري ، شهاب الدين (ت ٧٣٣هـ) .
- ٢٩- « نهاية الأرب في فنون الأدب » ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ ، ٣٣ مج .

* ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ) .

٣٠- « معجم البلدان » دار صادر- بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م ٧مج .

الدوريات

* موفق بن عبد الله بن عبد القادر .

٣١- « اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص وضبطها » : مجلة الدرعية ، الرياض السنة الثانية ، العدد

الثامن شوال ١٤٢٠هـ = فبراير ٢٠٠٠م ، ص ص ٣٣-٨٤ .





قال ﷺ: « نَضَرَ اللهُ امرأ سَمِعَ مقالتي فَوَعَاها

فَأَدَّأها كما سَمِعَها »

نُصُوصٌ

باب يُعْنَى بنشر نصوص مُحَقَّقَة

تتعلق بالسُّنَّة والحديث

تُنشر لأوَّل مرَّة

القول المعروف في مسألة يادائم المعروف

لشيخ الإمام العلامة
برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي
المتوفى ٥٨٨٥ هـ

تحقيق
أبي عبد الله حسين عكاشة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا جزءٌ لطيفٌ للعلامة برهان الدين البقاعي فيه حثٌّ على لزوم السنة المُشرَّفة وتحذيرٌ من البدع؛ قال البقاعي فيه: «الأمر القاطع الجازم المانع الحاسم أنَّ متابعة النبي ﷺ من غير زيادةٍ ولا نقصٍ مقطوعٌ لفاعليها بالنجاة، ومن زاد أو نقص غير مقطوعٍ له بذلك، بل جهده أن يكون مظنون النجاة، ولا شك أن من خيَّر بين طريقٍ يتيقن السَّلامة وطريقٍ فيه خطر فاختر الحَظيرَ محكومٌ عليه بعدم العقل».

وإن كان الإمامُ البقاعيُّ رحمه الله قد صنَّف هذا الجزء لبدعة ظهرت في أيامه؛ فإنه يصلح لإنكار كل بدعةٍ تظهر؛ فقد ذكر الأدلة من كتاب الله وسنة النبي ﷺ على وجوب التزام السنة والحذر من البدع، ونقل أحوال السلف وأقوال العلماء رحمهم الله تعالى، وأطال في الرد على شبهات المخالفين، وقد وُفق في ذلك؛ حتى قال هو في «نظم الدرر» (٢٢ / ٤٤٤) وهو يتكلم عن معارضيهِ: «ثم قاموا في بدعة دائم المعروف، فصنفتُ فيها «القول المعروف» وبيَّنتُ مخالفتهم للكتاب والسنة، ووقعهم في عين الفتنة، وخرقهم لأعظم الجُنَّة، وصريح نصِّ الشافعي، ونقول العلماء، فكانوا كمن ألقم الحجر، أو ملئ فمه بالماء».

وقد أراد البقاعي بهذا الجزء «وعظ الجاهل وإيقاظ الغافل في هذا الملمِّ النَّازل» فذكر مُستندَه في إنكار ذلك، إعلامًا بالحقِّ لمن أَرادَه، وخروجًا من عهدته بين يدي الله تعالى.

بدأه البقاعي بذكر صورة ما وقع، ثم حرَّر محل النزاع «وهو المبالغة في جهر الصَّوت بذلك، فإنه مخالفٌ للسُّنة، ويزيده مخالفةً كونه متصلًا بالأذان، وعلى محل

الأذان بصوتٍ كصوت الأذان، فيصير كالشَّعار لأذان الصُّبح، فيظنُّ من لا علم له بالدين من ضعفاء المسلمين أن ذلك من الأذان، فيكون فاعله معتقداً أنه قرينةٌ شارعاً في الدين ما ليس منه، بذكرٍ مخصوصٍ، في مكانٍ مخصوصٍ، عقب أذانٍ مخصوصٍ بصوت ذلك الأذان، لم يُنقل عن النبي ﷺ ذلك ولا مثله، ولا عن أحدٍ من القرون الثلاثة الفاضلة، والشُّروع ليست لغير الأنبياء عليهم السلام، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَوُا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. كما قال البقاعي.

ثم ذكر الأدلة على وجوب التمسك بالسُّنة والتَّحذير من البدعة، ثم ذكر كلام سلطان العلماء العزُّ بن عبد السلام وفيه أنه لا حاجة إلى رفع الصَّوت بالدعاء؛ لأنه لا فائدة فيه، ثم ذكر الآيات الدَّالة على إخفاء الدُّعاء.

ثم ألزم المجوزين لهذا الكلام عدَّة إزامات بديعة، وذكر «أنه ما حُوقق أحدٌ ممَّن كتب من ذلك إلا اعترف بأنَّ رفع الصَّوت بذلك مكروهٌ، ولكنه يُنكر الحرمة»، فألزمهم أن المكروه يُثاب على تركه، وحينئذٍ فلا يمكن القول بأنه يُثاب على فعله؛ لأنه ليس لنا شيءٌ يُثاب على تركه وفعله من وجهٍ واحدٍ.

ثم ألزمهم فقال: «وهذا الدُّعاء الذي أحدثوه إن قالوا «إن فائدته للمؤذن» منعه من الجهر به ما علَّل به النبي ﷺ في حديث «ارْبَعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ»^(١)، وإن قالوا: «بل للنَّاس» كانوا غير مكتفين بما شرعه النبي ﷺ في ذلك من التثويب بقوله: «الصلاة خيرٌ من النوم»، وإن كان المراد تذكير النَّاس بالدُّعاء كانوا غير مكتفين بما في الأذان من «حي على الفلاح».

ونقل عن الشيخ سعد الدين التفتازاني قوله: «وننكر على من يُغيِّر هيئات العبادات، كالجهر في الصَّلاة السَّرية وبالعكس، وعلى من يزيد في الأذان».

ثم ألزمهم فقال: «ولا يقدر أحدٌ يقول إنَّ هذه البدعة مساويةٌ لصلاة الرِّغائب؛

(١) قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيْعًا بَصِيْرًا قَرِيْبًا دُونَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ».

وقد أنكرها العلماء، منهم: سلطان العلماء الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وشيخ الإسلام ولي الله الشيخ محيي الدين النواوي^(١). ثم نقل كلامهما.

ونقل عن شيخه إمام القراءات شمس الدين ابن الجزري إنكار تكرار قراءة «قل هو الله أحد» عند الختم ثلاث مرات لئلا يُعتقد أن ذلك سنة، وعن الشيخ محيي الدين النواوي إنكاره على العوام أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام ﴿يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: ٥] قالوا: «ياك نعبد وإياك نستعين». وقوله: «وهذا بدعة يُنهى عنها».

ثم قال: «فانظر أيديك الله ما أقبح أمر من يقول لهم النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ». والعلماء رحمهم الله يقولون: «إياكم أن تبتدعوا». وهم لا يتوقفون، ولو قال لأحدهم أجهل الناس: «إياك وهذا الجدار فإنه ساقط». لم يمر تحتها، ولو أعطي قطاراً من الذهب، فمن هنا يعلم من أمر بهذه البدعة أو رضيها مقدار إيمانه بالغيب».

ثم ختم الجزء بالزامهم فقال: «وما أشبه هذا الأمر بأن يُقال فيه ما كان سبباً لترك أمير المؤمنين الواثق بن المعتصم الفتنة بخلق القرآن، وذلك أنه لما قام في تلك المحنة بعد موت والده المعتصم، أُحضر إليه رجلٌ مُقيّدٌ، وقال لهم: أخبروني هذا الذي دعوتهم الأمة إليه أعلمه رسول الله ﷺ ولم يدع الناس إليه أم هو شيءٌ ما علمه؟ فقال أحمد بن أبي دؤاد: بل علمه. قال: فكيف وسعه ﷺ أن ترك الناس ولم يدعهم إليه وأنتم لا يسعكم؟! فبهتوا؛ فأمر الواثق أن يُفكَّ وأن يُعطى ثلاث مئة دينار، رحمه الله».

والجزء مشحون بالفوائد العلمية، فقهية وحديثية وأصولية، نسأل الله أن ينفع به.

ومع هذا فقد ردَّ الحافظ السخاوي وغيره على هذا الجزء، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/١٠٦) في ترجمة البقاعي: «وقد رددت عليه غير مسألة له في عدّة تصانيف، منها: «الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل» و«القول المألوف في الرد على منكر المعروف»^(١)، وممن ردَّ عليه في الثانية الشَّهاب المتبولي

(١) وينظر «التبر المسبوك» للسخاوي (٣/١٠٤-١٠٥) و«الضوء اللامع» له (٨/١٨، ٩/٢٥٢).

الحسيني^(١)، وقرّظه له الكافيّجي فأبلغ من^(٢) أن المصنّف ليس بذلك».

وذكر هذه المساجلة العلمية الإمام الحطّاب المالكي، فقال في «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (١/٤٣٠-٤٣١): «قلت: وقد أحدث بعض المؤذنين بمكة بعد الأذان الأول للصباح أن يقول: «يا دائم المعروف، يا كثير الخير، يا من هو بالمعروف معروف، يا ذا المعروف الذي لا ينقطع أبدا». وذكر البرهان البقاعي أنه حصل بين فقهاء مكة اختلاف في إنكار ذلك فتنةً عظيمةً، بحيث كادوا يقتتلون، ثم إنه أحدث في مصر في سنة إحدى وسبعين، وأنكر ذلك وبالع في ذلك فألّف فيه جزءاً، سمّاه «القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف»، وخالفه الحافظ السخاوي، وألّف جزءاً في الردّ عليه سمّاه «القول المألوف في الرد على منكر المعروف»، وقال فيه بعد كلام كثير: «فعلّم أن المؤذن قد أتى بسنة شريفة، وهي الدّعاء في هذا الوقت المرجوّ الإجابة، وكونه جهر به ملتحق بالمواطن التي جاءت السنة بالجهر فيها، فهو - إن شاء الله - سنة، وما ذكره - يعني: البقاعي - من المفسدة فهو فاسدٌ كما تقرّر، وليس بمنحطّ الرتبة عن التّسبيح الذي كاد يسميه سنة». انتهى. يعني: ما تقدم في قوله: «إنه مشروع» وأمّا المفسدة التي أشار إليها البقاعي فهو أنه يأتي به متصلاً بالأذان وبصوت الأذان على المنار؛ فيظن من لا علم عنده أن ذلك من الأذان، ثم ذكر السخاوي عن جماعة من الشافعية وغيرهم أفتوا بجواز ذلك، والله سبحانه أعلم».

قلت: ما أشبه الليلة بالبارحة، هذا يُشبه ما وقع في صلاة الرّغائب من خلاف بين الإمامين عزّ الدين بن عبد السّلام وتقيّ الدين بن الصّلاح، وقد أشار إليه البقاعي في أثناء هذا الجزء، وجمعه الشيخ الألباني وطبعه في جزءٍ سمّاه «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السّلام وابن الصّلاح حول صلاة الرّغائب المبتدعة»،

(١) الشهاب أبو الفتح أحمد بن موسى بن أحمد بن عبد الرحمن القاهري الحسيني الشافعي المقرئ ويعرف بالمتبولي، ترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/٢٢٨) وذكر له هذا المصنّف فيها.

(٢) كذا في «الضوء اللامع» المطبوع، ولعل الصواب: «مع».

فالبقاعي في مسألتنا يمثل قول ابن عبد السَّلام في صلاة الرغائب، والسَّخاوي يمثل قول ابن الصَّلاح، والمسألة هنا بيَّنة كمسألة صلاة الرغائب، ولم أقف على كتاب السَّخاوي ولا على كتاب المتبولي، فبادرتُ -بعون الله تعالى- إلى تحقيق هذا الجزء.

مصادر البقاعي في هذا الجزء:

تعددت مصادر الإمام البقاعي، من كتب الحديث النبوي وشروحه، وكتب الفقه وأصوله، وغيرها، وقد أحصيتها فجاءت أربعة وثلاثين مصنفاً، وهي على حروف الهجاء:

١- «إحياء علوم الدِّين» للغزالي.

٢- «الأذكار» للنووي.

٣- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للخطابي.

٤- «البحر الزَّخَّار» للبزَّار.

٥- «الترغيب والترهيب» للمنذري.

٦- «الجامع» للترمذي.

٧- «الحوادث والبدع» للطَّرْطُوشي.

٨- «روضة الطالبين» للنووي.

٩- «السُّنَّة» لابن أبي عاصم.

١٠- «السُّنن» للدارقطني.

١١- «السُّنن» للدارمي.

١٢- «السُّنن» لأبي داود.

١٣- «السُّنن» لابن ماجه.

١٤- «السُّنن» للنسائي.

- ١٥- «شرح المقاصد» للتفتازاني.
- ١٦- «الصَّحِيح» للبخاري.
- ١٧- «الصَّحِيح» لابن حبان.
- ١٨- «الصَّحِيح» لابن خزيمة.
- ١٩- «الصَّحِيح» لمسلم.
- ٢٠- «طبقات الشَّافعية الكبرى» للسُّبكي.
- ٢١- «فتاوى النووي».
- ٢٢- «الفوائد السَّنية في شرح الألفية» للبرماوي.
- ٢٣- «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعزُّ بن عبد السَّلام.
- ٢٤- «قوت القلوب» لأبي طالب المكي.
- ٢٥- «لطائف الإشارات» للقشيري.
- ٢٦- «المجموع شرح المذهب» للنووي.
- ٢٧- «المستدرک» للحاكم.
- ٢٨- «المسند» للإمام أحمد.
- ٢٩- «المسند» للحارث بن أبي أسامة.
- ٣٠- «المعجم الأوسط» للطبراني.
- ٣١- «المعجم الكبير» للطبراني.
- ٣٢- «المنتخب» لعبد بن حميد.
- ٣٣- «منهاج العابدين» للغزالي.
- ٣٤- «النَّشر في القراءات العشر» لابن الجزري.

عنوان الجزء:

قد بينه المصنّف في المقدمة فقال: «فهذه رسالة سمّيتها «القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف».

توثيق نسبة الجزء للإمام البقاعي:

لاشك في صحة نسبته له فقد ذكره هو نفسه في «نظم الدرر» (٢٢ / ٤٤٤). وكذلك نسبه له السخاوي والحطّاب كما تقدم.

وصف المخطوط:

الجزء ضمن مجموع محفوظ في مكتبة قرة جلبي باستانيول، برقم (٣٥١)، وهو الرسالة الثانية من رسائل المجموع.

عدد أوراقه:

١٦ ورقة، من ١٢ إلى ٢٧ب، ومسطرته: ١٧ سطرًا.

عنوانه:

«كتاب القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف للشيخ الإمام العلامة البحر الفهامة ذي التصانيف المجيدة والتأليف المفيدة برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البقاعي الشافعي نفع الله بعلومه في الدنيا والآخرة».

والنسخة جيدة كتبت في حياة المصنّف، وهي مقابلة على أصلها المنسوخ منه؛ يدل على ذلك وجود اللُّحوقات المصححة على حواشي بعض أوراقها، ولم يُذكر اسم النَّاسِخ، وخطُه نَسْخٌ، واستخدم النَّاسِخ نظام التَّعْقِيبِ، ووافق الفراغ من كتابته في ثالث عشري شهر رمضان المعظم سنة إحدى وسبعين وثمان مئة.



تعريف موجز بالمصنّف^(١)

هو برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط البقاعي الشّافعي. وُلد سنة تسع وثمان مئة تقريباً. وأخذ القراءات عن الإمام ابن الجزري وغيره.

وأخذ عن أساطين عصره، كحافظ الشام ابن ناصر الدّين، وحافظ العصر ابن حجر العسقلاني، ورحل وسمع من خلق يجمعهم معجمه الذي سمّاه «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران». ومهر في الفنون وناظر.

قال النّجم بن فهد^(٢) عنه: «هو إمامٌ علاّمٌ، حَسَنُ المذاكرة، كثير الاستحضار، وعلى ذهنه فضائل وفوائد، وله محاضرات لطيفة، ونوادير ظريفة، والشّاء عنه جميل، فالله يُثيقه في خير وعافية».

وقال السُّيوطي^(٣) عنه: «العلاّمَةُ المحدثُ الحافظ».

وقد انتقده السخاوي وأطال، فتعقبه الشُّوكاني فقال^(٤): «وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، لا كما قال السخاوي: «إنه ما بلغ رتبة العلماء بل قصارى أمره إدراجه في الفضلاء، وإنه ما علمه أتقن فنّاً». قال: «وتصانيفه شاهدة بما قلّته». قلتُ: بل تصانيفه شاهدة بخلاف ما قاله، وأنه من الأئمة المتقنين المتبحّرين في جميع المعارف، ولكن

(١) ترجم البقاعي لنفسه في «عنوان الزمان» (٢/٦١-٨٥). ومن مصادر ترجمته: «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص ٣٣٧-٣٣٩) و«نظم العقيان» للسُّيوطي (ص ٢٤-٢٥) و«الضوء اللامع» للسخاوي (١/١٠١-١١١) و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص ٣٤٧-٣٤٨) و«شذرات الذهب» لابن العماد (٩/٥٠٩) و«البدر الطالع» للشُّوكاني (١/١٩-٢١) و«الأعلام» للزركلي (١/٥٦).

(٢) «معجم شيوخ ابن فهد» (ص ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) «نظم العقيان» (ص ٢٤).

(٤) «البدر الطالع» (١/٢٠).

هذا من كلام الأقران في بعضهم البعض بما يخالف الإنصاف، لما يجري بينهم من المنافسات».

وله تصانيف كثيرة حسنة^(١)، من مشاهير مطبوعها:

- ١- كتاب «نظم الدرر في تناسب الآي والسور».
- ٢- «مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور».
- ٣- «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران».
- ٤- مختصره «عنوان العنوان».
- ٥- «النكت الوفية على شرح الألفية».
- ٦- «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي».
- ٧- «سرُّ الرُّوح» مختصر كتاب «الروح» لابن القيم.
- ٨- «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد».

توفي الإمام البقاعي ليلة السبت ثامن عشر رجب سنة خمس وثمانين وثمان مئة.



(١) أفرد لها البقاعي جزءاً، سمّاه «فهرست مصنّفات البقاعي» حققه الدكتور: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، وصدر عن مكتبة الملك فهد الوطنية.

نماذج من صور المخطوط


١٢

كتاب

العول المعروف بمسئلة ياد اير المعروف
 للشيخ الامام العلامة محمد الفهمه دي القضا
 المجيد والتاليف المفيد برهان الدين
 الحسين ابراهيم بن محمد بن حسين
 الرباط الدفاعي الشافعي وفيه كتاب الكليات والكنيات
 نعم الله به وعلومه وفيه مجلس في فتح المتقاضي للبلقيضي
 الدنيا والاخره وفيه كتاب لب الالباب في علم الاعراب
 وفيه مقدمه في التصريف لابن مالك
 وفيه ايضا مقدمه اخبر لم في التصريف
 وفيه الخفة القدسيه في الفضا ايضا
 وفيه الكلام على حديث ائمة الامام باقر
 وفيه مقدمه في احساب
 وفيه بئب المرجوم سمس الدر الوباطي
 وفيه مسائل السالك واحكامه
 وفيه مقدمه في علم العروض

او

عبد الصمد الفقيه
 يحيى محمد بن الفقيه



مكتبة
 دار الفقه
 شارع
 طهران

لوحة العنوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 النسخ الامام العلامة برهان الدين ابو الحسن ابراهيم بن محمد
 البقاعي الشافعي لطف الله به في الدارين وجعله من خير الفقهاء
 محمد المصطفى ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاما دام ايامه بتعاقب
 بتعاقب الملوك الحمد لله رب العالمين وطى الله سائرهم والوجه وسد
 وبعد فهدى سائر سميها القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف وذلك
 ان بعض اتباع الشياطين العاشقين في البدع كانوا قد احدثوا في القاهرة
 ان يقولوا عقب اذان الصبح الذي مع الفجر بصوت كصوت الاذان
 مع الاتصال بهديه يا دائم المعروف يا نورا نورا يا من لا ينقطع معرفته
 ابدا واخذوا ذلك من مكة المشرفة وذلك ان شخصا يقول ذلك بها عارضا
 زمزم بعد الاذان وسمعت انه اول ما ابتدع هذا بمكة قام شخص
 من اهل الخيرة في ابطاله فعارضه من الفقهاء من زل عز الصراط الاقرب
 كما اخبر النبي صلى الله عليه وآله فيما روي عنه الطبراني والبخاري من طريق
 اختلف فيها فحسبها الترمذي في مواضع وصححها في مواضع واحججها
 ابن خزيمة في صحيحه عمر بن عوف رضي الله عنه انه قال اني اخاف
 علي امير من ثلاث من زلة عالم ومن هوى متبع ومن حكمة جابر وروي
 الامام احمد والطبراني عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله

فقال اهر بن لي داو د بل علمه قال فكيف وسعه صلى الله عليه وسلم ان ترك
 الناس ولهم يدعهم اليه وانتم لا يسعكم قال فبهموا فامر الواصل ان يفك
 وان يعطي ثلثماية دينار رحمة الله هـ ذاما اردت به وعظ (الجمال
 وايضا ظ الغافل في هذا الملم النازل ومن لم يجعل لله نورا فالهز نوره
 قال شيخنا مولفه نفع لله به وجعلوه في الدنيا والاخرة وكان
 الفراغ منه في جمادى الاخرة من شهر الابر وأحمد من العالمين
 وصلواته على ائمة آل البيت
 داموا الراء مركبة في ليلة عسرة ليلة رمضان العظيم سنة اصر وسودى كايام
 وحسنه ولم يزل



النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه توفيقي

قال الشيخ الإمام العلامة برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاعي الشافعي - لطف الله به في الدارين، وجعله من خير الفريقين، بمحمد المصطفى ابن الذبيحين، صلى الله وسلم عليه صلاةً وسلاماً دائماً، يتعاقبان بتعاقب الملوين -:

الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، وبعدُ :

فهذه رسالةٌ سمّيتها «القول المعروف في مسألة يا دائم المعروف»، وذلك أن بعض أتباع الشياطين العاشقين في البدع كانوا قد أحدثوا في القاهرة أن يقولوا عقب أذان الصبح الذي مع الفجر بصوت كصوت الأذان مع الاتصال به: «يا دائم المعروف، يا كثير الخير، يا من لا ينقطع معرفه أبداً».

وأخذوا ذلك من مكة المشرفة، وذلك أن شخصاً يقول ذلك بها على البناء الذي على زمزم بعد الأذان، وسمعتُ أنه أول ما ابتدع هذا بمكة قام شخصٌ من أهل الخير في إبطاله فعارضه من الفقهاء من زلَّ عن الصراط الأقوم، كما أخبر النبي ﷺ - فيما روى عنه الطبراني^(١) والبخاري^(٢) من طريقٍ اختلف فيها؛ فحسنها الترمذي في مواضع، وصحَّحها في مواضع، واحتجَّ بها ابنُ خزيمة في

(١) «المعجم الكبير» (١٧/١٧) رقم ١٤.

(٢) «البحر الزخار» (٨/٣١٤) رقم ٣٣٨٤.

«صحيحه»^(١) عن عمرو بن عوف رضي الله عنه أنه قال: «إني أخاف على أمّتي من ثلاث: من زلّة عالمٍ، ومن هوى متبّعٍ، ومن حكمٍ جائرٍ».

وروى الإمام أحمد^(٢) والطبراني^(٣) عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنّ أخوف ما أخاف على أمّتي كلُّ مُنافِقٍ عَلِيمِ اللسانِ».

وحصلت فتنة بين فقهاها بحيث كادوا يقتتلون، فزاد هؤلاء على ذلك أن جعلوه على موضع الأذان، ومن المؤذن نفسه في غير فاصلٍ، فاتفق أن عمّت البلوى بذلك في سنة إحدى وسبعين وثمان مئة، فوصل في صفرها إلى خُطبتنا؛ فتألمت من ذلك، وأبطلته من كل مؤذنة أسمع مؤذنها أو لي بها تعلقٌ، ومشى ذلك أياماً ثم أغرى الشيطان بعض أعوانه فاشتد نكيري عليه، ورفعته إلى قاضي القضاة الحنفية العلامة محب الدين بن الشحنة الحلبي الحنفي^(٤) - وهو أعظم رءوس أهل السنّة يومئذٍ - فمنعه، فقام أهل الأهوية

(١) يقصد طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده. وقد حسّنها الترمذي في «الجامع» (٤٩٠، ٥٣٦، ٢٦٣٠، ٢٦٧٧) وصحّحها في «الجامع» (١٣٥٢) وخرج ابن خزيمة بها في «صحيحه» (١٤٣٨، ١٤٣٩، ٢٤١٢، ٢٤٢٠). وكثير ضعيف جداً، قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٨٦/١) عن الحديث المذكور في الأصل: «رواه البزار والطبراني من طريق كثير بن عبد الله، وهو واه، وقد حسّنها الترمذي في مواضع، وصحّحها في موضع فأنكر عليه، واحتج بها ابن خزيمة في صحيحه». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٧/١) عنه: «رواه البزار، وفيه كثير بن عبد الله بن عوف، وهو متروك، وقد حسّن له الترمذي».

(٢) «المسند» (١٤٥). والحديث صححه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/٣٤٣-٣٤٤ رقم ٢٣٣-٢٣٦) وصحح الدارقطني في «العلل» (٢/٢٤٦-٢٤٧) وقفه على الفاروق عمر رضي الله عنه.

(٣) «المعجم الكبير» (١٨/٢٣٧ رقم ٥٩٣).

(٤) الإمام العلامة محب الدين أبو الفضل محمد بن الإمام العلامة محب الدين أبي الوليد محمد بن العلامة كمال الدين محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي (ت ٨٩٠هـ). ترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/٢٩٥) و«نظم العقيان» للسيوطي (ص ١٧١).

فَدَارُوا عَلَى الْمُفْتَيْنِ بِالْقَاهِرَةِ، وَحَرَفُوا فِي السُّؤَالِ بَعْضَ التَّحْرِيفِ، فَأَفْتَوْهُمْ
بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ لَا يُمْنَعُ مِنْهَا.

ولقد أخبرني من لا أتهمه عن بعض المفتين أنه حاوله^(١) في أن لا يكتب
فقال: «هؤلاء لا يُصَلُّونَ، فَإِنْ مَنَعْنَاهُم الذِّكْرَ صَارُوا مَعَ كَوْنِهِمْ لَا يَصِلُونَ لَا
يَذْكُرُونَ». والحال أن هذا الكلام مع كونه من الداء العضال غير ملائق للقصد
بوجه؛ فإنهم لم يُمنعوا من الذِّكْرِ، إنما مُنَعُوا من الجهر به على هذه الكيفية.

وأخبرني بعض من استفتى بعض أكابرهم أنه قال له: «هذا يُؤدِّي إلى
منع السَّلام أيضًا. قال فقلتُ له: والسَّلام بدعة. فقال: نعم، ولكن لا سبيل
إلى منع كل بدعة». هكذا نقل عنه أنه قال، واستبعدتُ صدوره من عالم غاية
البعد، لكن رأيتُ في «منهاج العابدين»^(٢) للإمام حُجَّة الإسلام الغزالي في
العارض الرابع من عقبة العوارض أن أصل مثل ذلك الاسترسال لوسواس
الشَّياطين والإصغاء إلى كلام الجاهلين، والاعتزاز بعادات الغافلين حتى
تمكَّن الشَّيطانُ منهم، ورسخت العادات في قلوبهم، فأدى بهم ذلك إلى
ضعف القلب ورقة اليقين.

فلما أفتوهم شرعوا يدورون بالفتاوى على أهل الأغراض العريقين في
الأمراض المبغضين للغرباء، فيتداولونها بينهم ويغرونها، فقويت شوكتهم
واشتدَّ تجاهرهم بذلك و«تَجَارَتْ بِهِمُ الْأَهْوَاءُ» - كما قال النبي ﷺ - كَمَا

(١) كذا في المخطوط.

(٢) «منهاج العابدين» (ص ٢٢٦).

يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ»^(١).

فقلتُ لكلِّ من كلَّمَنِي فِي ذَلِكَ: يَكْفِيهِمْ بِأَنَّهُمْ مُقَرَّرُونَ بِأَنَّهَا بَدْعَةٌ، وَأَمَّا كَوْنُهَا حَسَنَةً فَمَنْ أَيْنَ لَهُمْ إِثْبَاتُهُ مَعَ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ، «وَأَيْنَ الثَّرِيًّا مِنْ يَدِ الْمُتَنَاوِلِ؟»^(٢)، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَمَا كُلُّ بَدْعَةٍ حَسَنَةٌ تُفْعَلُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ لَا تُعَارِضَهَا مَفْسَدَةٌ.

فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ مُسْتَنْدِي فِي ذَلِكَ، إِعْلَامًا بِالْحَقِّ لِمَنْ أَرَادَهُ، وَخُرُوجًا مِنْ عَهْدَتِهِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَتَعْزِيَةً الْغَرِيبِ مِثْلِي بَيْنَ أَبْنَاءِ جَنْسِهِ بَلَدًا أَوْ طَرِيقَةً، وَذَلِكَ بَعْدَ تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، وَهُوَ الْمَبَالِغَةُ فِي جَهْرِ الصَّوْتِ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، وَيَزِيدُهُ مُخَالَفَةً كَوْنُهُ مُتَّصِلًا بِالْأَذَانِ، وَعَلَى مَحَلِّ الْأَذَانِ بِصَوْتِ كَصَوْتِ الْأَذَانِ، فَيَصِيرُ كَالشَّعَارِ لِأَذَانِ الصَّبْحِ، فَيُظَنُّ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالذِّينِ مِنْ ضَعْفَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَذَانِ، فَيَكُونُ فَاعِلُهُ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ قَرِيبَةٌ شَارِعًا فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ، فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ، عَقِبَ أَذَانٍ مَخْصُوصٍ بِصَوْتِ ذَلِكَ الْأَذَانِ، لَمْ يُثْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ وَلَا مِثْلُهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْفَاضِلَةِ، وَالشُّرُوعِ لَيْسَتْ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

(١) رواه الإمام أحمد (١٧٢١١) وأبو داود (٤/١٩٨ رقم ٤٥٩٧) والحاكم (١/١٢٨) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها.

والكلبُ: داءٌ يعرض للإنسان من عضه الكلب الكلب، وهو داءٌ يصيب الكلب كالجنون، فإذا عقر هذا الكلب إنساناً عرض له من ذلك أعراض رديئة، منها أن يمتنع من شرب الماء حتى يهلك عطشاً، ولا يزال يستسقي حتى إذا سقي الماء لم يشربه، فالكلب داءٌ عظيم إذا تجارى بالإنسان تمادى وهلك. ينظر «معالم السنن» للخطابي (٤/٢٩٥).

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لِابْنِ نُبَاتَةَ الْمِصْرِيِّ، وَصَدْرُهُ: وَمِشْوَشٌ بُسْتَانٍ ثُرَيَّاهُ أَشْرَقَتْ. «ديوان ابن نباتة المصري»: (٤١١).

إذا حُرر ذلك وحُفظ؛ فقد روى أبو داود^(١) والترمذي^(٢) -وقال: حسنٌ صحيحٌ- وابن ماجه^(٣) وابن حبان في «صحيحه»^(٤) عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةٌ مُودِعٌ فَأَوْصِنَا. قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ».

وروى الشيخان^(٥) وأبو داود^(٦) وابن ماجه^(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

وروى مسلم^(٨) وابن ماجه^(٩) وغيرهما^(١٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى

(١) «سنن أبي داود» (٤/٢٠٠ رقم ٤٦٠٧).

(٢) «جامع الترمذي» (٥/٤٤ رقم ٢٦٧٦).

(٣) «سنن ابن ماجه» (١/١٥ رقم ٤٢).

(٤) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (١/١٧٨ رقم ٥).

(٥) «صحيح البخاري» (٣/١٨٤ رقم ٢٦٩٧)، و«صحيح مسلم» (٣/١٣٤٣ رقم ١٧١٨).

(٦) «سنن أبي داود» (٤/٢٠٠ رقم ٤٦٠٦).

(٧) «سنن ابن ماجه» (١/٧ رقم ١٤).

(٨) «صحيح مسلم» (٢/٥٩٢ رقم ٨٦٧).

(٩) «سنن ابن ماجه» (١/١٧ رقم ٤٥).

(١٠) منهم: الإمام أحمد (١٤٥٥٧) والدارمي (١/٢٨٩ رقم ٢١٢) والنسائي (٣/١٨٨ رقم ١٥٧٨).

مُحَمَّدٍ^(١)، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

وَرُوِيَ عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ الثُّمَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢) وَالْبَزَارُ^(٣).

وَرَوَى عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أُمَّةٍ ابْتَدَعَتْ بَعْدَ نَبِيِّهَا فِي دِينِهَا بِدْعَةً إِلَّا أَضَاعَتْ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلَهَا».

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»^(٥) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَلِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ»^(٦) بِإِسْنَادَيْنِ أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: «وَقَفَّ عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ -يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَأَنَا أَقْصُ، فَقَالَ: يَا عَمْرٍو لَقَدْ ابْتَدَعْتَ بِدْعَةً ضَلَالَةً، أَوْ إِنَّكَ لِأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/١٥٤): «قوله «خير الهدى هدى محمد»: هو بضم الهاء وفتح الدال فيهما، ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضًا، ضبطناه بالوجهين، وكذا ذكره جماعة بالوجهين، وقال القاضي عياض: رويناه في مسلم بالضم، وفي غيره بالفتح، وبالفتح ذكره الهروي، وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق، أي: أحسن الطرق طريق محمد، يقال: فلان حسن الهدى أي: الطريقة والمذهب، «اهتدوا بهدي عمار» وأما على رواية الضم فمعناه الدلالة والإرشاد».

(٢) «المسند» (٤٤/١٧٢). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٨٨): «رواه أحمد والبزار، وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وهو منكر الحديث».

(٣) كما «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار» (١٣١).

(٤) «المعجم الكبير» (١٨/٩٩ رقم ١٧٨).

(٥) «صحيح مسلم» (٢/١٠٢٠ رقم ١٤٠١). والحديث رواه البخاري (٧/٢ رقم ٥٠٦٣) أيضًا.

(٦) «المعجم الكبير» (٩/١٢٧ رقم ٨٦٣٧). وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/٨٩): «رواه الطبراني في الكبير بإسنادين أحدهما صحيح». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٨٩): «رواه الطبراني في الكبير، وله إسنادان أحدهما رجاله رجال الصحيح، رواه عن الأسود عن عبد الله».

وروى ابن ماجه^(١) عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يَقْبَلُ اللهُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ صَوْمًا^(٢) وَلَا حَجًّا وَلَا عُمْرَةً وَلَا جِهَادًا وَلَا صَرْفًا وَلَا عَدْلًا^(٣)، يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ ».

ورواه الطبراني^(٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه بنحوه. قال المنذري^(٥):
وإسناده حسن.

ورواه ابن ماجه^(٦) وابن أبي عاصم في كتاب « السنة »^(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وروى الإمام أحمد^(٨) والنسائي^(٩) وابن ماجه^(١٠) والدارمي^(١١) عن ابن مسعود

(١) « سنن ابن ماجه » (١ / ١٩ رقم ٤٩). وقال البوصيري في « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه » (١ / ١٠):
« هذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن محسن، وقد اتفقوا على ضعفه ».

(٢) بعده في « سنن ابن ماجه »: « وَلَا صَلَاةً وَلَا صَدَقَةً ».

(٣) العدل: الفدية، وقيل الفريضة، والصرف: التوبة، وقيل النافلة. « النهاية في غريب الحديث » (٣ / ١٩٠).

(٤) « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٨١ رقم ٤٢٠٢).

(٥) « الترغيب والترهيب » (١ / ٨٦ رقم ١١). والحديث صححه الضياء في « الأحاديث المختارة » (٦ / ٧٢ - ٧٣ رقم ٢٠٥٤، ٢٠٥٥) وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٨٩): « رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي، وهو ثقة ».

(٦) « سنن ابن ماجه » (١ / ١٩ رقم ٥٠). وقال البوصيري في « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه » (١ / ١١):
« هذا إسناد رجاله كلهم مجهولون، قاله الذهبي في « الكاشف »، وقال أبو زرعة: لا أعرف أبا زيد ولا المغيرة ».

(٧) « السنة » (١ / ٢٢ رقم ٣٩).

(٨) « المسند » (٤٢٢٥). والحديث صححه ابن حبان (١ / ١٨٠ - ١٨١ رقم ٦، ٧) والحاكم في « المستدرک » (٢ / ٣١٨، ٢٣٩).

(٩) « السنن الكبرى » (١٠ / ٩٥ رقم ١١١٠٩).

(١٠) لم أجده في « سنن ابن ماجه » عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إنها وجدته فيها (١ / ٦ رقم ١١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(١١) « سنن الدارمي » (١ / ٢٨٥ رقم ٢٠٨).

رضي الله عنه قال: «خَطَّ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ خَطَّ إِلَى جَانِبِهِ خُطُوطًا، ثُمَّ قَالَ لِلخَطِّ الْأَوَّلِ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ. وَقَالَ لِلخُطُوطِ: هَذِهِ سُبُلُ الشَّيْطَانِ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا. ثُمَّ قَرَأَ ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَنَعْنَا بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾». [الأنعام: ١٥٣].

ورواه عبد بن حميد^(١) عن جابر رضي الله عنه.

وروى الدارقطني في آخر «سننه»^(٢) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا وَحَدَّ لَكُمْ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا وَنَهَاكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ فَلَا تَتَكَلَّفُوهَا، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكُمْ فَاقْبَلُوهَا».

✽ وذكر القاضي أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي في كتاب «الحوادث والبدع»^(٣) عن حذيفة رضي الله عنه قال: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَتَعَبَّدُوهَا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدْعَ لِلْآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْاشِرَ الْقُرَاءِ، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

هذه قطرة من بحار الأخبار الواردة في ذلك والآثار.

وَأَمَّا كَلَامُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ لِلنَّبِيِّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ:

(١) «المنتخب» (ص ٣٤٥ رقم ١١٤١). وقال الحاكم في «المستدرک» (٢/٣١٨) عقب حديث ابن مسعود ﷺ:

: «وَشَاهِدُهُ لَفْظًا وَاحِدًا حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ».

(٢) «سنن الدارقطني» (٥/٥٣٧ رقم ٤٨١٤). وينظر لطرق الحديث وشواهد «جامع العلوم والحكم» لابن

رجب (٢/١٥٠-١٥٢).

(٣) «الحوادث والبدع» (ص ١٤٩).

❦ فقال سلطان العلماء الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أول «قواعده»^(١) -التي تلققتها الأمة بالقبول لما تضمنته من محاسن المعقول والمنقول- في أوائلها في فصل في بيان رتب المفسد: «فائدة: الأفعال ضربان: أحدهما ما خفي عنّا فلا نُقدّم عليه حتى تظهر مصلحته، فهذا الذي جاءت الشريعة بمدح الأناة فيه إلى أن يظهر رُشده وصلاحه».

قلت: ومن أدلته ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

❦ قال: «وإن التبس الحال احتطنا للمصالح بتقدير وجودها وفعلناها، والمفاسد بتقدير وجودها وتركناها، وإن دار الفعل بين الحرام والمكروه بنيينا على أنه حرام واجتنبناه، وإن دار بين المكروه والمباح بنيينا على أنه مكروه وتركناه».

❦ ثم قال^(٢): «فصل في اجتماع المصالح والمفاسد: فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة، وإن فوتنا المصلحة قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، حرّمهما لأنّ مفسدتهما أكبر من مصلحتهما».

❦ ثم قال^(٣) بعد ذلك في فصل الاحتياط بجلب المصالح ودرء المفاسد: «وإذا دارت المفسدة بين الكراهة والتّحريم فالاحتياط حملها على التّحريم،

(١) «قواعد الحكام في مصالح الأنام» (١/٨٣).

(٢) «قواعد الأحكام» (١/٩١).

(٣) «قواعد الأحكام» (٢/٢٥).

فإن كانت مفسدة التحريم محققة فقد فاز باجتنابها، وإن كانت منفيّة فقد اندفعت مفسدة المكروه، وأُثِيبَ على قصد اجتناب المحرّم.

ثم قال^(١): «تحريم وطء المستحاضة عند كثير من الأصحاب دَرءٌ لما يُتَوَهَّم من مفسدة الوطء في الحيض، وقد جوزّه بعضهم نظراً لحقّ الزوج في البضع».

ثم قال^(٢) في الاجتهاد في أصلح المصالح وأقبح المفاسد:

«الحال الثاني: أن يتبين للمجتهد أنه أخطأ مطلوبه بالاجتهاد الظني، فإن كان في غير الأحكام كالعبادات والمعاملات فالورع العمل بالاجتهاد الثاني إن كان فيه احتياط للعبادات والمعاملات؛ لقوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ».

الحال الثالث: أن يتحير ولا يظهر له مقصوده. وله أحوال^(٣) تعارض الأدلة في الأحكام فيجب التوقف على الأصح؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، والتخيير بعيدٌ لعدم الظنّ عند التعارض».

وفي آخرها في فصل في الاقتصاد في المصالح والخيور^(٤): «ومنها الاقتصاد في الدُّعاء؛ وذلك أن الله تعالى أمرنا بالتَّضرع والخُفية في الدُّعاء، ومنها الجهر بالكلام، لا يُخافت به بحيث لا يسمعه حاضروه، ولا يرفعه فوق حدِّ إسماعهم؛ لأن رفعه فوق حدِّ إسماعهم فضولٌ لا حاجة إليه، ولذلك شرع إخفاء الدُّعاء؛ فإنَّ الله يسمع الخَفِيَّ كما يسمع الجَلِيَّ؛ فرفعُ الصَّوت في مناجاة الربِّ فضولٌ لا حاجة إليه».

(١) «قواعد الأحكام» (٢٩/٢).

(٢) «قواعد الأحكام» (٤٧-٤٨).

(٣) بعده في «قواعد الأحكام»: «الأول».

(٤) «قواعد الأحكام» (٣٤٤-٣٤٥) مطولاً.

﴿ ثُمَّ قَالَ ^(١) : «ولهذا المعنى قال ربُّنا جَلَّ جلالُه: ﴿ اَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضُّعًا وَخَفِيَّةً ﴾ [الأعراف: ٥٥] لأنه إذا سمع الدُّعاء الخَفِي لا حاجة إلى رفع الصَّوت؛ لأنه لا فائدة فيه، ولذلك قال ربُّنا عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥]. فقال بعضُ المفسرين ^(٢): أراد الدِّين يعتدون برفع أصواتهم في الدُّعاء. وقال ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم لما رفعوا أصواتهم بالذِّكْر: «ارْبِعُوا ^(٣) عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا دُونَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ» ^(٤). وقال آخرون: لا يُحب المعتدين لا في الدُّعاء ولا في غيره». انتهى.

﴿ وقال الشيخ محيي الدِّين النِّوَاوي في أوائل كتاب الدعوات من «الأذكار» ^(٥): إنَّ الدُّعاء يكون بين المخافتة والجهر.

﴿ وقال في أواخر أذكار الجهاد، باب النهي عن المبالغة في رفع الصوت بالتكبير ونحوه ^(٦):

- «فيه حديث أبي موسى رضي الله عنه» .

- وحديث: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» رواه الشَّيْخَان ^(٧) وغيرهما عن أبي موسى

(١) «قواعد الأحكام» (٢/٣٤٧).

(٢) رواه ابن جرير في «التفسير» (١٠/٢٤٩) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «اربعوا» بهمزة وصل ويفتح الباء الموحدة، معناه ارفقوا بأنفسكم واخفضوا أصواتكم. قاله النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٧/٢٦).

(٤) رواه البخاري (٤/٥٧) رقم ٢٩٩٢، وأطرافه في: ٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) ومسلم (٤/٢٠٧٦) رقم ٢٧٠٤) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٥) «الأذكار» (١/٤٨١).

(٦) «الأذكار» (١/٢٥٦) كتاب أذكار المسافر، وهو تالي لكتاب أذكار الجهاد مباشرة.

(٧) البخاري (٤/٥٧) رقم ٢٩٩٢، وأطرافه: ٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) ومسلم (٤/٢٠٧٦) رقم ٢٧٠٤).

رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَلْنَا وَكَبَّرْنَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبُعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ...» الحديث.

❦ قال الخطَّابي^(١): «معناه أمسكوا عن الجهر وقفوا عنه». انتهى. وهو يرجع إلى الإقامة اللازمة للربع الذي هو المنزل، أي: أقيموا على عادتكم في كلام بعضكم لبعض لا ترفعوا أصواتكم فوق العادة في مكالمة أحدكم لجلسه. - وحديث «دَعُ مَا يَرِيئُكَ». رواه الترمذي^(٢) - وقال: حسنٌ صحيحٌ - والنسائي^(٣) وابن حبان في «صحيحه»^(٤) عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، ورواه الطبراني^(٥) بنحوه عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه وزاد في آخره: «قِيلَ: فَمَنْ الْوَرَعُ؟ قَالَ: الَّذِي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ». انتهى.

ومن الآيات الدالة على المراد قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، وَمِنْ أَنْصَ مَا يَكُونُ مِنْهَا عَلَى الْمَقْصُودِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فهذا ما دعا إليه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢].

ومن الأمر الواضح المبين أن يُقال: إن الجهر بهذا الكلام على هذه الصفة بعد ما تقدم من الآيات والأحاديث الناهية عنه دائرٌ بين أن يكون حرامًا أو

(١) «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» (٢/١٤٢٤).

(٢) «الجامع» (٤/٦٦٨ رقم ٢٥١٨).

(٣) «السنن» (٨/٣٢٧ رقم ٥٧١١).

(٤) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (٢/٤٩٨ رقم ٧٢٢).

(٥) «المعجم الكبير» (٢٢/٧٨ رقم ١٩٣). قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/٢٧٩): «بإسناد ضعيف». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٩٤): «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه عبيد بن القاسم، وهو متروك».

مكروهاً أو خلاف السُّنة أو خلاف الأولى، ولا يقدر أحدٌ أن يقول -مع وجود النهي عنه الذي أفاده الأمرُ بضده- أنه مستحبٌ، فإذا لم نقل -مثل ما قال ابن عبد السلام- أن الأمر إذا دار بين أخف وأشد حملناه على الأشد، بل قلنا: إننا نحملة على الأخف، فإننا نجد أخف هذه الأحوال في هذا أن يكون خلاف الأولى، ولا شك أن العاقل ينبغي له أن يستحيي أن يفعل خلاف الأولى وهو في جوف بيته، فكيف إذا كان بحضرة النَّاس؟! فكيف إذا كان على المئذنة! فكيف إذا جعل ذلك ديناً! هذا حاله إذا قيل إنه خلاف الأولى، فكيف إذا قلنا إنه خلاف السُّنة، والنبِيِّ ﷺ يقول: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١)، فكيف بما فوق ذلك؟

ويقال أيضاً لمن أمر بذلك: ما قولكم في مُؤذِّنٍ قال هذا عقب أذانه، ومُؤذِّنٍ سكت عنه؛ أيُّهما أفضلُ أذاناً؟ إن قالوا: الذي قاله، لزمهم أن يقولوا إنه أفضلُ أذاناً من بلالٍ مؤذِّنِ رسولِ الله ﷺ، ولا شك أن مَنْ قال هذا فقد أذن بحربٍ من الله ورسوله، وإن قالوا: بل الساكتُ عنه أفضلُ أذاناً، قيل: فلايُّ غرضٍ يعدل الإنسان إلى ما هو أطولُ وأنزلُ، فيكون كما قال النبي ﷺ في أهل الكتاب: «مَا لَنَا أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ أَجْرًا»^(٢).

ولمَّا قويت شوكتهم بما أخذوا من الفتاوى، وما رأوا من كثرة المُساعد في الباطل ولا سيما إذا كان لهم كلام يُزخرفون به باطلهم، أمروا شخصاً من

(١) متفق عليه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وتقدم تحريجه (ص ٢٢٦).

(٢) رواه البخاري (٣/ ٩٠ رقم ٢٢٦٨) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أحزابهم - يُقال له: ابن حسب الله، وهو من مؤذني جامع الحاكم، وهو أصل هذه البدعة في بلاد مصر^(١) - فأتى إلى مئذنة الجمالية - وهي أقرب المآذن إلى بيتي - فأذن بها، وقال ما نبيتُ عنه بأعلى ما يكون من صوته، فلَمَّا رُفِعَ ذلك إلى ناظر الجمالية الجَنَابِ النَّاصِرِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ - وكان قد نهى مؤذنيها عن رفع الصَّوت بذلك - أرسل إلى بوابها ومؤذنيها فعزَّزهم لتمكينهم من ذلك، ومن فتح الباب ليلاً لرجل غريبٍ لا يُعرف أمره، وطلب قاضي القضاة الحنفي ابن حسب الله، فعزَّزه بالكلام، وأرسله إليَّ، فعرفته ما تقدَّم من الأحاديث، وقلت: ليس قصدي إلا إعلامكم لقيام الحجة عليكم عند الله، ولا قدرة لي على أكثر من ذلك.

وكان إرساله إليَّ وتعزير أهل الجمالية يوم السَّبت حادي عشري شهر ربيع الأول، وكنتُ قلَّ ما يقع لي أمرٌ إلا كان ما أنا فيه في ذلك الوقت في ميعاد جامع الظاهر من الآيات مناسباً له، فكنتُ في قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿أَمْرٌ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ٩-١١] هذا في يوم الجمعة التي تأتي، وكان الميعادُ في الجمعة الماضية من أول «ص» إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، وكان ابتداء الكلام في هذا الأمر وأنا في الميعاد في قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَعْدَائِي فَأُوذِيَ وَتَأَسَّى﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣].

ثم رأيت بعض ما معهم من الفتاوى فإذا هي في مؤذن يقول على المئذنة بعد

(١) قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ٢١٧): «محمد بن حسب الله الحريري المؤذن بجامع الحاكم وغيره، ورأس المخاصمين للبقاعي في يادائم المعروف، وكان مقدماً جريئاً عريض الصوت جداً، مات بعد الثمانين ظناً».

أذان الفجر: «يا دائم المعروف يا كثير الخير، يا من هو بالمعروف معروف، يا ذا المعروف الذي لا ينقطع أبداً، آتينا من لدنك رحمةً، وهيء لنا من أمرنا رشداً». فاعترضه شخصٌ ومنعه من ذلك، وقال: «هذا بدعة؛ لا يجوزُ قوله على المئذنة بعد الأذان». فهل له منعه؟ وهل على المؤذن إنَّه إذا رفع صوته بذلك أم لا؟ وهل ذلك بدعةٌ حسنةٌ؟ وماذا يجب على المانع؟

فكتب شخصٌ من أعيان رءوسهم: «أمَّا كون ذلك بدعةً فصحيحٌ، ولكنها بدعةٌ حسنةٌ؛ فإن الدعاء مَرَجُو الإجابة عقب الأذان، وأمَّا قول المعترض: لا يجوزُ قوله على المئذنة؛ فقد أخطأ في ذلك، فالمانع إن كان جاهلاً عُلِّم، وإن كان مُعانداً أُدب». هذا نصُّه حرفاً بحرفٍ.

✽ وكتب السراجُ عمر العبادي الشافعي^(١) - وأحواله في فتاويه معروفة جداً ومشهورة-: «نعم يجوز قول ذلك على المئذنة وغيرها بعد الأذان وغيره، وليس لأحدٍ منعه من ذلك، ولا إنَّه على المؤذن في قوله ذلك برفع الصوت ودونه، وهذه بدعةٌ حسنةٌ مَرغبةٌ في التضرُّع إلى الله تعالى خصوصاً في وقت الأسحار التي هي وقت اجتماع ملائكة الليل والنهار، وليت شعري كيف يُنكرُ على من يَفُوهُ بِذِكْرِ الله وَيُنشِطُ على طلب المَثُوبات، ولا يُنكرُ على المنكرات الظاهرة في غالب الأقطار من فُحش القول وقبيح الفعل». هذا كلامه بحروفه.

فيا ليت شعري لو قيل لمن أفتى: هل نهى الله تعالى في قوله ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ﴾

(١) هو السراج أبو حفص عمر بن حسين بن حسن بن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن خليل العبادي القاهري الأزهري الشافعي (ت ٨٨٥هـ). ترجمته في «الضوء اللامع» (٦/ ٨١-٨٣).

[الأعراف: ٢٠٥]، وفي قوله ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ورسوله ﷺ في حديث «ارْبَعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ»^(١) عن رفع الصوت بالذكر الذي هو أعمُّ من الدُّعاء أم لا؟ هل كان يسعه أن يقول غير نعم؟! ثمَّ إذا قيل له: فهل يجب على كل مسلمٍ متابعه الله ورسوله فينهى عمَّا ينهى عنه أم لا؟ هل كان يسعه أن يقول غير نعم؟! ثمَّ إذا قيل له: فهل إذا امتثل أحدٌ قولَ الله تعالى وقول رسوله ﷺ ونهى عمَّا نهى عنه يكون مُحسنًا أو مُسيئًا؟ هل كان يسعه إلا أن يقول: يكون مُحسنًا؟ ثمَّ إذا قيل له: فهل يُؤدَّب المحسن على إحسانه أم لا؟ هل كان يسعه غير لا؟ ثمَّ إذا قيل له: فما على من يقول أنه يُؤدَّب هل كان يسعه أن يقول غير التعزير؟!

ولو قيل لمن أفتى بذلك: هل يسوغ لأحدٍ أن يقول إن ما نهى الله ورسوله ﷺ عنه يكون حسنًا، لا سيِّمًا مع قول الله تعالى إنه لا يحبه؟ هل كان يسعه أن يقول غير لا؟! فإذا قيل له: فهل يُعزَّر من يقول: إن ما نهى الله عنه حسنٌ أم لا؟ هل كان يسعه أن يقول غير نعم يُعزَّر؟! فيكون قد قضى على نفسه بالحق بما قضى به بالباطل على الناهي، فيا لله العجب ممن يُفتي في دين الله بمثل هذا ولا يحسب له عاقبة في الدنيا ولا في الآخرة؟

فكيف إذا قيل لمن أفتى بذلك: ما الدليل على حُسن هذه البدعة؟ وهل هي خالية عن مفسدةٍ حتى تكون حسنة مع مخالفتها لنهي الله تعالى ورسوله ﷺ عن رفع الصَّوت بالذكر فإن المعنى المعبر عنه بقوله: اذكر ربك دون الجهر هو المعنى المُعبر عنه بلا تذكُر مع الجهر، والمعنى المُعبر عنه بقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] هو المعنى المُعبر عنه بـ «لَا تَدْعُوهُ جَهْرَةً»،

(١) سبق تحريجه (ص ٢٣١).

والمعنى المُعَبَّر عنه بقوله: «ارْبَعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ» الَّذِي معناه: كُفُّوا عن الجهر، هو المعنى المُعَبَّر عنه بـ «لا تجهروا» كما حُرِّر في موضعه؟ وهل يمكن إطلاق القول بحُسْنِهَا مع تضمينها لشرع شعارٍ لم يكن في الدين، ومع كونها تُعَرِّ الجاهل فيعتقد أن الأذان لا يكون إلا كذلك، وتُعَرِّ بعض الصَّائمين في رمضان وغيره، ولا سِيَّما المسافر الَّذِي لم يعرف عادةَ البلد، فيقع في الأكل والجماع نهارًا وهو يظنه ليلاً؟! إلى غير ذلك من المفاسد، وقد عُلِم من قواعد الدين أن درء المفاسد أولى من جلب المصالح على تقدير وجودها، فكيف إذا تحررت^(١) المفسدة؟!

فقد تكفَّل الأمرُ بهذه البدعة والمساعدُ عليها والرَّاضي بها بمخالفة حديث الدَّارقطني^(٢) عن أبي الدرداء رضي الله عنه كُله، فقد حدَّ النَّبِيُّ ﷺ الأذان، وضبطه العلماء حتى بَعَدَ الكلمات فتعدَّاه هؤُلاءِ، ونهاهم الله ورسوله ﷺ والتَّابعون له بإحسانٍ رضي الله عنهم عن رفع الصوت بالذِّكر، فانتَهكوا حُرْمَةَ هذا النَّهْي، وسكت عن وصل هذا الدُّعاء بالأذان رحمةً منه بهم من غير نسيانٍ، فتكفَّلوا ذلك، ولم يقبلوا رحمةً ربِّهم بالسكوت عنه.

هذا إلى ما خالف فعلهم ذلك من سائر الأحاديث الماضية وما والاها، ويا ليت شعري لو رفع المؤدَّنُ صوتَه بكلمات التَّرجيع كما يرفع ببقية الأذان هل كانوا يسكتون عنه لكونه غير حرامٍ على زعمهم فيخالفون السُّنة فيؤدي ذلك إلى مخالفة سائر سنن الدين أم ينهونه؟! وليس ذلك بأولى ممَّا نحن فيه، بل ولا مساوٍ له.

(١) كذا في المخطوط، ولعلها: «تجردت».

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٢٨).

وراء ذلك أن التحسين والتقيح من غير استناد إلى نص في خصوص المسألة وظيفه المجتهدين، وهم مقلدون، فإن كان عندهم نص في هذا عن إمامهم أو أحد من أصحابه فليأتوا به، وإلا فلا عبرة بما يقوله غير الأئمة المقبولين ولا تُصَالَتْ^(١) أقوال الله تعالى وأقوال رسوله ﷺ بالمخالفة من غير نكير، ولا كرامة في ذلك لأحد أصلاً كائناً من كان، ﴿وَلَيْسُ صِرَاطُ اللَّهِ مَن يَنْصُرُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿ [الحج: ٤٠] .

ولا يقدح في ذلك وهن ما يظن به الجاهل الظنون فإن ذلك ابتلاء من الله ليتبين الثابت من المزلزل.

﴿الْمَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢-١] .

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤] .

﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٠] .

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطٰنًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١] .

(١) كذا في المخطوط، ولعلها من المصالفة بالسيف، وهي المقارعة والمنازلة والمناوشة، والمعنى هنا عند الإمام البقاعي على سبيل الاستعارة المكنية.

﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ﴿ وَإِن تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِن هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦] .

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٣] .

﴿ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِندَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] .

وراء ذلك أنه ما حُوقِقَ أحدٌ ممَّن كتب من ذلك إلا اعترف بأن رفع الصوت بذلك مكروه، ولكنه يُنكر الحرمة، وما يدري أنه صار بذلك إلى الحرمة وهو لا يدري؛ لأنه يصير من وادٍ آخر، وهو أنه لا ثواب مع الكراهة، وليس يُوجد أبداً ذكر مشروع لا ثواب عليه حتى يلحقوا هذا الفرد به ويشرعوه هذه الصفة لأجله، والله تعالى يقول: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١]، وشرع عبادة لا ثواب عليها تلاعب واستهانة بمن يُعبد بها؛ لأن النهي عن رفع الصوت بالذكر قد علَّله النبي ﷺ بإيهامه أن المذكور المدعو لا يسمع إلا به، وهو وصف لازم لماهية الذكر المجرد، فهو كالنهي عن الصلاة في الوقت المكروه، وقد صحَّحوا أنها لا تصحُّ إن قلنا: الكراهة للتحريم، وكذا إن قلنا للتنزيه على وجه صحَّحه النووي في «دقائق الروضة»^(١) وغيره في الكلام على الماء المُشمَّس، وتبعه ابن الرُّفعة كما يأتي؛ لأن النهي عنها للتشبه بمن يسجد للشمس حينئذٍ فليس لها إلا جهة واحدة، وليست كالصلاة في مغضوب.

(١) «روضة الطالبين» (١/١٩٥).

✽ قال الإمام شمس الدّين البرماوي في «شرح ألفيته في الأصول»^(١) في أواخر بحث الحكم بعد حكاية الخلاف في صحة الصّلاة في الدّار المغصوبة وفسادها: «نقل النّووي في «شرح المهذب»^(٢) عن القاضي أبي منصور ابن أخي ابن الصّباغ أن المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أنها لا تصحّ ولا ثواب فيها. ونقل عن شيخه ابن الصّباغ في «الكامل» أنه ينبغي حصول الثّواب عند من صحّحها، قال القاضي: وهو القياس».

واعلم أن ابن الرّفعة في «المطلب» قال: «عندي أن محل الخلاف في الفرض؛ لأن فيها مقصودين: الأداء والثّواب، فإذا انتفى الثّواب صحت، وكذا من أخذت منه الزّكاة قهراً لا يُثاب ويسقط عنه الخطاب، أمّا صلاة النّفل فالمقصود فيها واحدٌ، وهو الثّواب، فإذا لم يحصل لا تنعقد. قال: وإطلاق من أطلق محمولٌ على الفرض».

✽ وقال قبل ذلك في الكلام على الصّلاة في الأوقات المكروهة: «قال ابن الرّفعة: الحقّ عندي أنها لا تنعقد جزماً، وإن كانت غير محرمة؛ لأن الكلام في نفل لا سبب له فالقصد به إنما هو الأجر، وتحريمها أو كراهتها تمنع حصوله، وما لا يترتب عليه مقصوده باطلٌ كما تقرّر في قواعد الشريعة». انتهى.

وإذا تأملت كلام الشّيخ محيي الدّين النّووي في «شرح المهذب»^(٣) لم يبق عندك ريبٌ في شيءٍ من هذا، قال في الكلام على الماء المشمس في شرح قول

(١) «الفوائد السننية في شرح الألفية» (٢/ ٣٩١-٣٩٢).

(٢) «المجموع» (٣/ ١٦٤).

(٣) «المجموع» (١/ ٨٩).

الشيخ: «إنه يكره الوضوء به» ما نصه: «وحيث أثبتنا الكراهة فهي كراهة تنزيه، وهل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها وإن لم يُعاقب على فعلها، أم إرشادية لمصلحة دنيوية لا ثواب ولا عقاب في فعلها ولا تركها؟ فيه وجهان ذكرهما الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قال: واختار الغزالي الإرشادية، وصرح الغزالي به في درسه، قال: وهو ظاهر نص الشافعي. قال: والأظهر - واختاره صاحب «الحاوي» و«المهذب» وغيرهما - الشرعية. قلت: هذا الثاني هو المشهور عن الأصحاب، والله أعلم».

وقال^(١) في شرح قول الشيخ: «فإن تطهر منه صححت طهارته؛ لأن المنع لخوف الضرر وذلك لا يمنع صحة الوضوء، أما الصحة فمُجمَعٌ عليها». وقوله: لأن المنع لخوف الضرر إلى آخره معناه أن النهي ليس راجعاً إلى نفس المنهي عنه، بل لأمر خارج وهو الضرر، وإذا كان النهي لأمر خارج لا يقتضي الفساد على الصحيح المختار لأهل الأصول من أصحابنا وغيرهم.

فإن قيل: لا حاجة إلى قوله: لا يمنع صحة الوضوء؛ لأن كراهة التنزيه لا تمنع الصحة. قلنا: هذا خطأ؛ لأن الكراهة نهية مانعة من الصحة سواء كان نهي تحريم أو تنزيه، إلا أن يكون لأمر خارج، ومما حُكم فيه بالفساد لنهي التنزيه الصلاة في وقت النهي، فإنها كراهة تنزيه، ولا تعتقد على أصح الوجهين، كما سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى». انتهى.

فقد أفادتنا العبارة الأولى أن المكروه يُثاب على تركه، وحينئذٍ فلا يمكن القول بأنه يُثاب على فعله؛ لأنه ليس لنا شيء يُثاب على تركه وفعله من وجه

(١) «المجموع» (١/٩٠).

واحدٍ، ومن الثانية أن النهي مطلقاً مانعٌ من الصَّحة، ولا ثواب لمن يتعاطى عبادةً مع العلم بفسادها، بل عليه الإثمٌ بذلك لتلاعبه.

❦ وقال في آخر الكلام على أوقات الكراهة^(١) قبل صلاة الجماعة: «فرغ في مسائل تتعلق بالباب: أحدها: اختلف أصحابنا في أن النهي حيث ثبت في هذه الأوقات هل هو كراهة تنزيه أو تحريم؟ على وجهين: أحدهما كراهة تنزيه، وبه قطع جماعة. ثم قال: والثاني - وهو الأصح - كراهة تحريم؛ لثبوت الأحاديث في النهي، وأصل النهي للتحريم كالصلاة في أعطان الإبل والحمام».

ثمَّ قال: «الثانية: لو أحرم لصلاةٍ مكروهةٍ في هذه الأوقات ففي انعقادها وجهان، حكاها الخراسانيون، أصحابهما عندهم لا تنعقد. ثم قال: قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح رحمه الله: مأخذ الوجهين أنَّ النهي هل يعود إلى نفس الصلاة أم إلى أمرٍ خارج؟ قال: ولا يحملنا هذا على أن نقول: هي كراهة تحريم؛ لأنه خلاف ما دلَّ عليه إطلاقهم، وذلك أن نهي التنزيه أيضاً يُضاد الصَّحة إذا رجع إلى نفس الصلاة؛ لأنها لو صحت لكانت عبادةً مأموراً بها، والأمر والنهي الرَّاجعان إلى نفس الشيء يتناقضان كما تقرَّر في أصول الفقه». انتهى.

وفَرَّق بين ما ذكر وبين الصلاة في أعطان الإبل وما حُمِل على ذلك من الحَمَّام ونحوه؛ لأن النهي هناك راجع إلى نفرة الإبل وكون الحَمَّام مأوى الشَّيَاطِين ونحو ذلك ممَّا يمكن انفكاكه عن الصَّلاة، ولا يعزب عنك ما فتح ابنُ الرِّفعة مُعَلِّقَه من أن هذا محله صلاةٌ ذاتُ جهتين، لتكون إذا صحت مفيدةً لإحديهما كما قال في صلاة الفرض من الأداء والثواب، ومثلها صلاةٌ لها سببٌ

فإنها إذا صحت أفادت إقامة ذلك السبب لكونه غير مهمل لتلك السنة، وأمّا ما لا سبب له فلا جهة له - كما قال - غير الثواب فلا معنى لصحته، ولا شك أن تعاطي عبادة لا تصحّ من أفحش المعاصي، ومن ذلك ما نحن فيه؛ فإن الذكر الجهرى لا ينفك عن علة النهي وهي إمكان الإيهام المذكور، فالنهي عنه لذات الجهر لا لأمر خارج، والله أعلم.

وهذا الدعاء الذي أحدثوه إن قالوا «إن فائدته للمؤذن» منعه من الجهر به ما علل به النبي ﷺ في حديث «ارْبَعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ»^(١) وإن قالوا: «بل للناس» كانوا غير مكثفين بما شرعه النبي ﷺ في ذلك من التثويب بقوله: «الصلوة خيرٌ من النوم» وإن كان المراد تذكير الناس بالدعاء كانوا غير مكثفين بما في الأذان من «حي على الفلاح».

وقياسهم له على التسبيح فاسد؛ لأن التسبيح مشروع لانطباق علة الأذان الأوّل عليه، وهي قوله ﷺ - فيما رواه السنة إلا الترمذي^(٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظُ نَائِمُكُمْ». وأيضاً فقد «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَهَبَ ثُلَا اللَّيْلِ قَامَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا اللَّهَ، اذْكُرُوا اللَّهَ، جَاءَتِ الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ». رواه أحمد^(٣) والترمذي^(٤)

(١) سبق تحريجه (ص ٢٣١).

(٢) البخاري (١٢٧/١) رقم (٦٢١) ومسلم (٧٦٨/٢) رقم (١٠٩٣) وأبو داود (٣٠٣/٢) رقم (٢٣٤٧) والنسائي (١١/٢) رقم (٦٤١) وابن ماجه (٥٤١/١) رقم (١٦٩٦).

(٣) «المسند» (٢١٦٣٢) مختصراً.

(٤) «الجامع» (٦٣٦/٤) رقم (٢٤٥٧).

- وقال: حسن صحيح- والحاكم^(١) وصحَّحه والحاثر بن أبي أسامة^(٢) عن أبي بن كعب رضي الله عنه في الحديث الذي فيه: «إني أكثر الصلاة عليك» على أنهم كانوا يظنون أن التسبيح بدعة ولا يذكرونه إلا لإرادة الزيادة في الشناعة عليّ، ظناً أني أقول إنه بدعة، فتعظم الشناعة بإنكار ما استقرّ في أنفس الناس حسنه، ومضى عليه الزمان.

هذا وأما الذكر بعد الأذان فلا نعلم فيه إلا ما رواه أبو داود^(٣) - قال الشيخ محيي الدين النووي في «شرح المهذب»^(٤): وليس إسناده بقويّ - عن مجاهد قال: «كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما فتوب رجل في الظهر أو العصر فقال: اخرج بنا؛ فإن هذه بدعة».

☞ قال القاضي أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي في كتاب «الحوادث والبدع»^(٥): «ومعنى الشّويب هؤلاء الذين يقفون على أبواب المساجد فينادون الصّلاة».

وقد ذكر المسألة بعينها الشيخ سعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد» في قسم السّمعيّات في البحث الخامس عشر من الفصل الثّاني فقال^(٦): «وننكر

(١) «المستدرک» (٢/٤٢١).

(٢) «مسند الحارث بن أبي أسامة» لم يُطبع بعد، إننا المطبوع «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيثمي، وليس فيها هذا الحديث.

(٣) «سنن أبي داود» (١/١٤٨ رقم ٥٣٨).

(٤) «المجموع» (٣/٩٨).

(٥) «الحوادث والبدع» (ص ١٤٩).

(٦) «شرح المقاصد» (٥/١٧٥) مطولاً.

على من يُغَيِّر هيئات العبادات، كالجهر في الصَّلَاة السُّرِّيَّة وبالعكس، وعلى من يزيد في الأذان، وعلى أئمة المساجد المطروقة إذا طَوَّلُوا في الصَّلوات، وبهذا يُعلم أن الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لا يقتصر على الواجب والحرام». ثم قال: «وفي «المحيط» للحنفية أن من رأى غيره مكشوف الرُّكبة يُنكر عليه برفقٍ ولا يُنازعه إن لَجَّ، وفي الفخذ يُنكر عليه بعنفٍ ولا يضربه إن لَجَّ، وفي السَّوءة أذبه وإن لَجَّ قتله». انتهى.

ولا يقدر أحدٌ يقول إنَّ هذه البدعة مساويةٌ لصلاة الرَّغائب؛ فإنه ورد فيها حديثٌ في الجملة، وإن لم يكن له أصلٌ، ولا يقاوي ما في الصَّحيح من النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيامٍ، وهي المذكورة في «قوت القلوب»^(١) لأبي طالب المكي، وفي «الإحياء»^(٢) لحُجَّة الإسلام الغزالي، ومع ذلك فقد أنكرها العلماء، منهم: سلطان العلماء الشَّيخ عَزُّ الدِّين بن عبد السَّلَام، وشيخ الإسلام ولي الله الشَّيخ محيي الدِّين النَّوَاوي^(٣)، قال في المسائل التي ألحقها بآخر باب صلاة التطوع: «العاشرة: الصَّلَاة المعروفة بصلاة الرَّغائب - وهي ثنتا عشرة ركعة تُصلَّى بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعةٍ في رجب - وصلاة ليلة نصف شعبان مئة ركعة، وهاتان الصَّلَاتانِ بدعتانِ مذمومتانِ ومنكرتانِ قبيحتانِ، ولا يُعْتَرَّ بذكرهما في كتاب «قوت القلوب» و«إحياء علوم الدين» ولا بالحديث المذكور فيهما؛ فإن كل ذلك باطلٌ، ولا يُعْتَرَّ ببعض من اشتبه عليه حكمهما

(١) «قوت القلوب» (١/٥٧).

(٢) «إحياء علوم الدين» (١/٢٠٠).

(٣) «المجموع» (٤/٥٦).

من الأئمة فنصّف وراقٍ في استحبابهما، فإنه غالطٌ في ذلك، وقد صنّف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي كتابًا نفيسًا^(١) في إبطالهما؛ فأحسن وأجاد.

❦ وسئل في «الفتاوى» عن صلاة الرغائب فقال^(٢) نحو ما قال في «شرح المهدّب»: «هي بدعةٌ قبيحةٌ منكرةٌ أشدّ إنكارٍ، مشتملة على منكرات، فتعيّن تركها والإعراض عنها، وإنكارها على فاعليها، وعلى وليّ الأمر - وفقه الله تعالى - منع الناس من فعلها فإنه راعٍ، وكلُّ راعٍ مسئول عن رعيّته، وقد صنّف العلماء كتبًا في إنكارها وذمّها وتسفيه فاعليها، فلا يُغتَرَّ بكثرة الفاعلين لها في كثير من البلدان، ولا بكونها مذكورة في «قوت القلوب» و«إحياء علوم الدين» ونحوهما فإنها بدعةٌ باطلةٌ، وقد صحّ أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، وفي الصحيح^(٤) أنه ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ (مِنْ أَمْرِنَا) فَهُوَ رَدٌّ». وفي «صحيح مسلم»^(٥) وغيره أنه ﷺ قال: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرجوع إلى كتابه فقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يأمر باتباع الجاهلين ولا بالاغترار بغلطات المخطئين، والله أعلم.

(١) هو كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» مطبوع عدة طبعات.

(٢) «فتاوى النووي» (ص ٥٧).

(٣) متفق عليه، وقد سبق تحريجه.

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٧٤٣ رقم ١٧١٨).

(٥) في «صحيح مسلم» و«فتاوى النووي»: «أمرنا».

(٦) سبق تحريجه ص (٢٢٥).

✽ وذكر الشيخ تاج الدين السبكي في «الطبقات»^(١) اختلاف الشيخين ابن عبد السلام وابن الصلاح في صلاة الرغائب، وأن ابن عبد السلام قال: «إنها بدعةٌ قبيحةٌ لمخالفتها للشرع من وجوه:

منها: مخالفتها لسنة النوافل، فإن السنة فيها أن فعلها في البيوت أفضل من فعلها في المساجد إلا ما استثناه الشرع، كصلاة الاستسقاء والكسوف.

ومنها: أنها مخالفة لسنة الانفراد بالنوافل، فإن السنة فيها الانفراد إلا ما استثناه الشرع.

✽ قال: « ومما يدل على ابتداعها أن العلماء الذين هم أعلام الدين وأئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وغيرهم ومن دَوَّن الكتب في الشريعة مع شدة حرصهم على تعليم الناس الفرائض والسُنن، لم يُنقل عن أحدٍ منهم أنه ذكر هذه الصلاة ولا دَوَّنها في كتابه، ولا تعرَّض لها في مجالسه، والعادة تُحيلُ أن يكون مثل هذه سنةً وتغيب عن هؤلاء الذين هم أعلامُ الدين وقُدوةُ المؤمنين، وهم الذين إليهم الرجوعُ في جميع الأحكام من الفرائض والسُنن والحلال والحرام.»

✽ ثم قال: « ولما صحَّ عند السلطان الملك الكامل رحمه الله أنها من البدع المفتراة على رسول الله ﷺ أبطلها من الديار المصرية، فطُوبى لمن تولى شيئاً من أمور المسلمين فأعان على إماتة البدع وإحياء السُنن، وليس لأحدٍ أن يستدلَّ

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/٢٥١). وينظر كتاب «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة» (ص ٦-١٠).

بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ»^(١) فَإِنَّ ذَلِكَ مَخْتَصٌّ بِصَلَاةِ مَشْرُوعَةٍ.

ثم نقل^(٢) عنه في آخر ذلك أنه قال:

اعْمَلْ لِنَفْسِكَ صَالِحًا لَا تَحْتَقِلْ بِظُهُورِ قَيْلٍ فِي الْأَنَامِ وَقَالَ
فَالْخَلْقُ لَا يُرْجَى اجْتِمَاعُ قُلُوبِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ مُثْنٍ عَلَيْكَ وَقَالِي
انتهى ما أردت إيرادَه من كلام ابن عبد السلام في «الطبقات».

✽ وقال شيخنا إمام القراءات في زمانه شمس الدين ابن الجزري في آخر كتابه «النشر»^(٣): «وأما ما يعتمدُه بعض القراء من تكرار قراءة «قل هو الله أحد» عند الختم ثلاث مرّات، فهو شيء لم نقرأ به، ولا أعلم أحدًا نصّ عليه من أصحابنا القراء ولا الفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسويه القزويني في كتابه «حلية القراء».

✽ ثم قال: «وقد صار العمل على هذا في أكثر البلاد عند الختم، والصوابُ

(١) رواه الإمام أحمد (٢١٩٤٧، ٢١٩٥٣) وابن حبان (٧٦ / ٢) رقم ٣٦١ والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٢١٧ رقم ٧٨٧١) والحاكم في «المستدرک» (٢ / ٥٩٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٧٦) عن أبي ذر الغفاري ؓ.

ورواه الإمام أحمد (٢٢٧١٩) عن أبي أمامة ؓ. وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢ / ٤٧):
«رواه أحمد بسند ضعيف».

رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٨٤ رقم ٢٤٣) عن أبي هريرة ؓ. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٤٩) «فيه عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف».

وينظر «البدْر المنير» (٤ / ٣٥٣-٣٥٧) و«التلخيص الحبير» (٢ / ٤٦-٤٧).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٨ / ٢٦١) لكنه نقل هذين البيتين عن الحافظ زكي الدين المنذري، وليس عن العز بن عبد السلام، والبيتان من بحر الكامل.

(٣) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٤٥١).

ما عليه السلف؛ لئلا يُعتقد أن ذلك سُنَّةٌ، ولهذا نصَّ أئمةُ الحنابلة^(١) على أنه لا يُكرَّر سورة الصمد قالوا: وعنه - يعنون عن أحمد-: لا يجوزُ. انتهى.

✽ وقال الشيخ محيي الدين النَّووي في باب ما يُفسد الصَّلَاة من «شرح المهذب»^(٢): «فرع: قد اعتاد كثيرٌ من العوام أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام ﴿إِيَّاكَ مَبْدُ وَإِيَّاكَ نَسَعِيْتُ﴾ [الفتحة: هـ] قالوا: «إياك نعبد وإياك نستعين» وهذا بدعةٌ يُنهى عنها». ثم ذكر أن صاحب «البيان» نقل عن بعض الأصحاب أن الصَّلَاة تبطل بذلك إذا لم يقصد به القراءة.

✽ وقال الإمام حجة الإسلام الغزالي في «منهاج العابدين»^(٣) في أوائله في عقبة العلم: «وإياك أن تبتدع في دين الله ما لم يأت به كتابٌ ولا أثرٌ فيكون في دين الله سبحانه على أعظم خطر». انتهى.

فانظر أيَّدك الله ما أقبَح أمرٌ من يقول لهم النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُور»^(٤)، والعلماء رحمهم الله يقولون: «إياكم أن تبتدعوا». وهم لا يتوقفون، ولو قال لأحدهم أجهلُ الناس: «إياك وهذا الجدار؛ فإنه ساقطٌ». لم يمر تحته، ولو أعطِي قنطارًا من الذهب، فمن هنا يعلم مَنْ أمرَ بهذه البدعة أو رَضِيهَا مقدارَ إيمانِهِ بالغيب إن كان له نوعٌ من نور البصيرة؛ فإنها لا تعمى الأبصارُ، ولكن تعمى القلوبُ التي في الصدور.

(١) كما في «الفروع» لابن مفلح الحنبلي (٢/٣٨٣).

(٢) «المجموع» (٤/٨٣).

(٣) «منهاج العابدين» (ص ٦٤).

(٤) سبق تحريجه (ص ٣).

❦ وقال الغزالي في «عقبة العوائق»^(١) - وهي الثالثة عند تقسيم الخواطر ومعرفة ما كان منها خيراً فَيُتَّبَعُ وما كان منها شراً فَيُجْتَنَّبُ - : «إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَعْرِفَ خَاطَرَ الْخَيْرِ مِنْ خَاطِرِ الشَّرِّ فَرِنُهُ بِأَحَدِ الْمَوَازِينِ الْأَرْبَعَةِ فَيَتَبَيَّنُ لَكَ حَالُهُ: فَالْأَوَّلُ أَنْ تَعْرِضَ الْأَمْرَ الَّذِي خَطَرَ بِبَالِكَ عَلَى الشَّرِّ، فَإِنْ وَافَقَ جَنْسَهُ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ بِهَذَا الْمِيزَانَ فَاعْرِضْهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ، فَإِنْ كَانَ فِي فِعْلِهِ اِقْتِدَاءٌ بِالصَّالِحِينَ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ بِالضَّدِّ اتِّبَاعًا لِلطَّالِحِينَ فَهُوَ شَرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ بِهَذَا الْمِيزَانَ فَاعْرِضْهُ عَلَى النَّفْسِ وَالْهَوَى فَإِنْ كَانَ مِمَّا تَنْفَرُ عَنْهُ النَّفْسُ نَفْرَةً طَبِيعٍ لَا نَفْرَةَ خَشْيَةٍ وَتَرْغِيبٍ فَاعْلَمْ أَنَّهُ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَمِيلُ النَّفْسُ إِلَيْهِ مِيلَ طَبِيعٍ وَجِبَلَةٍ لَا مِيلَ رَجَاءٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَرْغِيبٍ فَهُوَ شَرٌّ؛ إِذِ النَّفْسُ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ لَا تَمِيلُ بِأَصْلِهَا إِلَى خَيْرٍ» انتهى.

فقد عُلِمَ بالميزانين الأولين أن هذا الجهر بهذا الذِّكْرِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ شَرٌّ مُحَضُّ؛ فَإِنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنْهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمُخَالَفٌ لِاِقْتِدَاءِ الصَّالِحِينَ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَجْمَعِينَ.

❦ ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَنْهَاجِ» أَيْضًا: «وَأَمَّا خَاطِرُ الْخَيْرِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الشَّيْطَانِ اسْتَدْرَاجًا إِلَى شَرِّ يَرْبُو عَلَيْهِ، وَلَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ: انْظُرْ إِنْ وَجَدْتَ نَفْسَكَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي خَطَرَ بِقَلْبِكَ مَعَ نَشَاطٍ لَا مَعَ خَشْيَةٍ، وَمَعَ عَجَلَةٍ لَا مَعَ تَأَنٍّ، وَمَعَ أَمْنٍ لَا مَعَ خَوْفٍ، وَمَعَ عَمَى الْعَاقِبَةِ لَا مَعَ بَصِيرَةٍ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ نَفْسَكَ عَلَى ضَدِّ ذَلِكَ مَعَ خَشْيَةٍ لَا مَعَ نَشَاطٍ، وَمَعَ تَأَنٍّ لَا مَعَ عَجَلَةٍ، وَمَعَ خَوْفٍ لَا مَعَ أَمْنٍ، وَمَعَ بَصَارَةِ الْعَاقِبَةِ لَا مَعَ عَمَى، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ

(١) «منهاج العابدين» (ص ٨٣-١٩٥).

الله تعالى أو من الملك. قال الغزالي: قلت أنا: وكأن النشاط خفة في الإنسان للفعل من غير بصيرة وذكر ثواب ينشطه في ذلك». انتهى.

✽ وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣]: «لم يقولوا هذا من قبل الله ولا بأمره ولا بإذنه، وإنما حكموا بذلك من ذات أنفسهم، فردَّ الله عليهم، وفي هذا إشارة إلى ما يفعله العبد من القرب بنشاط نفسه من غير أن يقتضيه حكم الوقت فكل ذلك اتباع هوى، فليُنظر المسلم المنصف أنه هل يمتنع أن يحصل له خشية بصوت منهية عنه أم لا؟ وهل في ارتكاب المنهية مرة واحدة بصراً بالعاقبة أو عمى فضلاً عن أن يتخذ شرعاً؟ وهل في هذا الذكر بعينه ثوابٌ يُنشط على فعله أو في جنسه مع مخالفة الأمر بالإسرار أم لا؟!»

✽ وقال في «المنهاج»^(٢) أيضاً في عقبة العلم: «فإن قلت: هل يُفترض عليّ أن أتعلّم من علم التوحيد ما أنقض به جميع ملل الكفر وألزمهم حجة الإسلام، وأنقض جميع البدع وألزمهم حجة السنة؛ فاعلم أن ذلك فرض على الكفاية». انتهى.

فعلم من كلامه هذا أن إنكار البدع إنما يقوم به من كان عريقاً في علم السنة، وليس أحدٌ منهم يقدر أن يدعي مساواة من أنكر هذه البدعة في كثرة المخالطة والممارسة للسنة، وإن ادّعاها ردّه عليه شاهد الوجود.

(١) «تفسير لطائف الإشارات» (٣/٢٦٧).

(٢) «منهاج العابدين» (٦٥).

وقال في «عقبة العوائق»^(١): «فلقد روينا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ وَسَكَتَ الْعَالِمُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»^(٢). انتهى.

يا ليت شعري إذا كان هذا حال السَّاكِتِ عنها فما حال الأمرِ بها! وقد خاب من افترى، وقد خاب من حمل ظلماً.

ولقد طال تشنيعهم عليّ عند الغاغة من النَّاسِ وأتباع الوسواس بأني نهيتُ عن ذِكْرِ اللَّهِ حتى لقد نُقِلَ إِلَيَّ عن شخصٍ منهم قصدني مرّةً في كُرْبَةٍ بركتُ عليه وعلى أبيه فطال بروكها وضاقت عليهما السُّبُلُ فتعطل عليهما سلوكها، وعجز في كشفها عنهما مشايخي الكبار مع اتصالهم العظيم بالسُّلطان، فجلاها الله وله الحمد على يدي ولم يكافني والله عليها حتى ولا بوداعٍ في سفرٍ ولا سلامٍ من قدومٍ ولا تهتئةٍ بسرورٍ ولا تعزيةٍ في محذورٍ، ولم أذكر صنيعي إليه إلا عند كُفْرانه، وذلك أنه كان إذا رأى أحداً ممَّنْ يَذُبُّ عَنِّي جمع عليه من قدر عليه من العامّة، وقال: «هذا من أصحاب ذلك الذي ينهى عن ذكر الله، ويمنع الذاكرين أن يقولوا يا دائم المعروف». يقول ذلك وهو قد أظهر إخباتاً وخشوعاً، ويظهر من صوته ما يناسب ذلك، ثم يقول: «يمنع من هذا الذِّكْر العظيم» وهو يكاد أن يبكي فليم على ذلك، فعَلَّ فعله بأنه شفع عندي شفاعَةً فرددته، وتلك الشِّفاعة كانت من أكثر من ثلاث سنين في شاهدٍ شاع عنه الفسُقُ الظاهرُ، فاعتللت له عند

(١) «منهاج العابدين» (٩٧).

(٢) لم أفق عليه بهذا اللفظ، وروى الخلال في «السنة» (٣/ ٤٩٤ رقم ٧٨٧) والآجري في «الشرعية» (٥/ ٢٥٦٢ رقم ٢٠٧٥) والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١١٨ رقم ١٣٥٤) عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ وَسَبَّ أَصْحَابِي فَعَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُظَهَرَ عِلْمُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ». وهو حديث ضعيف، ينظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» للشيخ الألباني (١٥٠٦).

شفاعته بذلك، وأن أهل خطته شكوا منه، فإن أثنوا عليه خيرًا لم أعارضه، ولما كلمته بأمثال هذا ممّا لا يقدر أحدٌ على ردّه أظهر أنه قبل وانصرف، وإذا هو سبعي النفس إلا أن ذلك منعه من إظهار سبعيته.

والعجب أنني إذا انتقمتم من أحد طال أذاه لي - وأكثر ما يكون ذلك الانتقام لمقصد يعود نفعه إلى الدين - كثر لائمي ووسموني بالحققد، وأن الأولى بأهل السنة الصّفح، فألام أنا على فعل الحق الذي الأولى خلافه، ولا يلام أحدٌ أذاني على الباطل الذي يحرم عليه فعله، فيا لله العجب ممن ينتقم لأجل ردّ شفاعته لا يجب امتثالها، بل لا يجوز، بأمر فيه خذلان الدين ممن لم يؤذ قط، بل نفعه نفعًا عجز عنه الأكابر؟! هل جزاء الإحسان إلا الإحسان! على أنه لم يجسر أحدٌ ممن قام في هذا الأمر حتى قام فيه، وقواهم عليه من أقرأته القرآن وصنفت له مقدمتين في علمي العربية والتجويد، وكنت أحضر له من يطعني من مشايخ الحديث ليسمع منهم بقراءتي، ولم يكافئني على شيء من ذلك، وليس لي عليه شيء من الإساءة ولا من الثقل إلا أني أؤثر على معاشرته والتردد إليه معاشره أهل العلم فإني لا أستطيع أن أؤثر على مجالس العلم شيئًا، فاتق شر من أحسنت إليه، وأقبلت بالخيرات عليه.

وأما تعريض المفتي بإنكار المنكر ففي غاية السماجة الناشئة عن أشدّ الوقاحة، فإن كل من يعرفني يعرف أني ما رأيت منكرًا إلا أنكرته بحسب طاقتي، وأغلب الأوقات أحمل نفسي فوق الطاقة، وذلك أني أظن أني أقدر على الإزالة لظني أن مسلمًا لا يتخلف عن المساعدة فيما أقوم فيه، لإحساني الظن بهم فإذا أغلبهم قد قام علي ظاهرًا أو باطنًا، فيحصل لي بسبب ذلك أذى كثير، ثم ينصر

الله وله الحمد بإزالة ذلك المنكر أو بعضه، مع ما حصل لي من أسباب الأجر، والله المسئول في تحقيق مسيبتها.

وأما استكثاره لما غمر من المناكر الظاهرة على هذا الذي قمت فيه فقلبتُ للحقائق؛ فإنه لا يشكُّ عاقلٌ أن المنكر الذي هو بدعةٌ يتخذ ديناً يهدم به بعضُ السّنة - كما جعل هو هذه البدعة ديناً - أعظم من المنكر الذي يعرف كلُّ أحدٍ حتى فاعله أنه معصيةٌ، والله الموفق.

ولما جاءني ابنُ حَسَبِ الله وسَمِعَ كلامي وَعَلِمَ حَقِّيَّتَهُ، علمَ سِرَّ هذا الأمر، وظهر له حقيقتُهُ؛ فأظهر الرُّجوعَ والإنابةَ، وقلتُ له: هذا الذي كنتُ أريدُه أن لا يُطالبني اللهُ بالسُّكوتِ على بدعةٍ، وقد برئتُ بما فعلتُ، ثم بعد أن أفتاكم هؤلاءِ لا اعتراضَ لي، فمهما شئتُ إن رأيتَه يحلُّ لك فافعلهُ. فقال: «لا، والله لا أعودُ إلى ذلك بعد ما سمعتُ منك». فأبطل هذا من جامع الحاكم، وأبطله اللهُ من جميع البلد فلم يُسمع ذلك ليلة الأحد ثاني عشرين ربيع الأوّل في موضعٍ من المواضع، وكذا ليلة الاثنين.

وجاءني ابنُ حَسَبِ الله أيضًا في آخر يوم الأحد وَحَدَه وقال: «أردتُ أن تعرفَ بمجيئي وحدي أني تائبٌ حقًّا». وجاءني أول يوم الاثنين مع شخص من أصحابي باقياً على التوبة نازعاً مُعترفًا لي بالجميل، وأخبر أنه لقيه اثنانٍ من الفقهاء ولأموه لومًا كثيرًا على ترك ذلك، قال: فقلتُ: «فما لي حاجةٌ بمعادة العلماء». فقلتُ له: لا تقل ذلك بل قل لهم: هذا الذي نهى أتاني بأحاديثٍ صحيحةٍ عديدةٍ ناهيةٍ عن ذلك، فأتوني أنتم بخبرٍ واحدٍ ضعيفٍ عن النَّبِيِّ ﷺ أو أحدٍ من الصّحابة أو أتباعهم أو أتباعِهم بالإذن في ذلك.

فلما كانت ليلة الثلاثاء رابع عشرين ربيع الأول المذكور رفع دُؤو الأغراض الناشئة عن الأمراض الأمر إلى كاتب السر الزين ابن مزهر^(١) فأرسل إلى الجوامع والمدارس وأمر أن يقال ذلك، وأرسل إلي الناصري محمد بن جمال الدين فعنفه عن نُصرة الحق، وتهدده بالسلطان على ضرب من ضربه، فقال: «ضربت البواب على تعديهِ بفتحه الباب ليلاً لمن لا يعرفه، وضربت المؤذن لتمكينه غير المرتبين للأذان من الطلوع إلى المئذنة». فأمره أن يذهب بنفسه إلى المدرسة، ويأمر بقول هذه البدعة، فلم تسعه مخالفته، فإنه مع شدة شوكته بالسلطان شريكه في النظر، والله المستعان على من خالف أمر الله وانتهك حرمة دينه وأهل دينه، وبارز الله تعالى بالمخالفة لصريح كتابه وسنة رسوله على رءوس المآذن.

والأمر القاطع الجازم المانع الحاسم أن متابعة النبي ﷺ من غير زيادة ولا نقصٍ مقطوعٌ لفاعلها بالنجاة، ومن زاد أو نقص غير مقطوعٍ له بذلك، بل جهده أن يكون مظنون النجاة، ولا شك أن من خير بين طريق يتيقن السلامة وطريق فيه خطرٌ فاختر الخطر محكومٌ عليه بعدم العقل.

وما أشبه هذا الأمر بأن يُقال فيه ما كان سبباً لترك أمير المؤمنين الواصل ابن المعتصم الفتنة بخلق القرآن، وذلك أنه لما قام في تلك المحنة بعد موت والده المعتصم، أحضر إليه رجلٌ مُقيّد وقال لهم: أخبروني هذا الذي دعوتهم الأئمة إليه أعلمه رسول الله ﷺ ولم يدع الناس إليه أم هو شيءٌ ما علمه؟

(١) الزين أبو بكر بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الخالق بن عثمان يعرف بابن مزهر (ت ٨٩٣هـ)، ترجمته في «الضوء اللامع» (١١ / ٨٨).

فقال أحمد بن أبي دؤاد: بل عَلِمَهُ. قال: فكيف وَسِعَهُ ﷺ أن ترك النَّاسَ ولم يَدْعُهُمْ إِلَيْهِ وَأَنْتُمْ لَا يَسْعَعُكُمْ؟! قال: فبُهْتُوا؛ فأمر الواثق أن يُفَكَّ وأن يُعْطَى ثلاثَ مئةِ دينارٍ، رحمه الله^(١).

هذا آخرُ ما أردتُ به وَعَظُ الجاهلِ وإيقاظُ الغافلِ في هذا المِلمِ النَّازلِ، ومن لم يجعلِ اللهُ له نُورًا فما له من نُورٍ.

قال شيخنا مؤلّفهُ نفع اللهُ به وبعُومهُ في الدنيا والآخرة:

وكان الفراغُ منه في ٥ جُمادى الآخرة من شهر سنة ٨٧١، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسلَّم.

وافق الفراغُ من كتابته في ثالثِ عشري شهر رمضان المعظم سنة إحدى وسبعين وثمان مئة، وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل.



(١) ينظر «تاريخ بغداد» للخطيب (٢٢/١٦).

المصادر والمراجع

- ١- «الأحاديث المختارة» للحافظ ضياء الدين المقدسي، تحقيق الدكتور: عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة بمكة المكرمة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢- «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» للأمير ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣- «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي، دار المعرفة ببيروت.
- ٤- «الأذكار» للإمام النووي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر ببيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٥- «الأعلام» للعلامة خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ٦- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للإمام الخطابي، تحقيق الدكتور: محمد بن سعيد آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٧- «البحر الزخار» للإمام البزار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله المجلدات (١-٩) وتحقيق عادل بن سعد المجلدات (١٠-١٧) وتحقيق صبري عبد الخالق الشافعي، المجلد (١٨)، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.
- ٨- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للعلامة محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
- ٩- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ ابن الملقن الشافعي، تحقيق جماعة، دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠- «تاريخ بغداد» للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١١- «التبر المسبوك في ذيل السلوك» للحافظ السخاوي، مراجعة الدكتور: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٢- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ١٣- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، اعتنى به حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة بالقاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٤- «تلخيص المستدرک» للحافظ الذهبي، مطبوع مع «المستدرک».

- ١٥- «الجامع» للإمام الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٦- «جامع العلوم والحكم» للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- ١٧- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض.
- ١٨- «الحوادث والبدع» للإمام الطرطوشي، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ١٩- «ديوان ابن نباتة المصري»، تصحيح محمد القلقيلي، مطبعة التمدّن بالقاهرة، ١٣٢٣هـ.
- ٢٠- «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للإمام النووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- ٢١- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» للعلامة الألباني، دار المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- ٢٢- «السُّنن» للإمام الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- ٢٣- «السُّنن» للإمام الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ٢٠٠٠م.
- ٢٤- «السُّنن» للإمام أبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
- ٢٥- «السُّنن» للإمام ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- ٢٦- «السُّنن» للإمام النَّسائي مع «شرح السيوطي» و«حاشية السندي»، دار الريان للتراث بالقاهرة.
- ٢٧- «السُّنن» للإمام أبي بكر الخلال، تحقيق الدكتور: عطية الزهراني، دار الراجية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- ٢٨- «السُّنن» للإمام ابن أبي عاصم ومعه «ظلال الجنة في تخريج السنة» بقلم محمد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ٢٩- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» للعلامة ابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- ٣٠- « شرح صحيح مسلم » للإمام النووي، المطبعة الأميرية.
- ٣١- شرح المقاصد للإمام سعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٢- « الشريعة » للإمام الأجرّي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣- « شُعَب الإيمان » للإمام البيهقي، تحقيق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- « الصحيح » لابن حبان = « الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ».
- ٣٤- « الصحيح » للإمام البخاري، تحقيق الدكتور: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٥- « الصحيح » للإمام ابن خزيمة، تحقيق الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٣٦- « الصحيح » للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٣٧- « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » للحافظ شمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت.
- ٣٨- « طبقات الشافعية الكبرى » للعلامة تاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
- ٣٩- « طبقات المفسرين » للعلامة الأدنه وي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٠- « العلل » للإمام الدارقطني، تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤١- « عنوان الزمان بترجم الشيوخ والأقران » تحقيق الدكتور: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- « فتاوى النووي » = « المسائل المثورة ».
- ٤٢- « الفروع » للإمام ابن مفلح الحنبلي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ٤٣- «الفوائد السنية في شرح الألفية» للعلامة البرماوي، تحقيق الدكتور: خالد بن بكر إبراهيم عابد، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية الشريعة، سنة ١٤١٨ هـ.
- ٤٤- «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للإمام العز بن عبد السلام، تحقيق الدكتور: نزيه حماد والدكتور عثمان جمعة ضميرية، دار القلم بدمشق، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٥- «قوت القلوب في معاملة المحبوب» للإمام أبي طالب المكي، تحقيق الدكتور: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٤٦- «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار» للحافظ الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤٧- «لطائف الإشارات» للإمام القشيري، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر، الطبعة الثالثة.
- ٤٨- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ الهيثمي، دار زاهد القدسي بالقاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٩- «المجموع شرح المهذب» للإمام النووي، تحقيق الشيخ محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد بجدة.
- ٥٠- «المسائل المثورة» فتاوى الإمام النووي، رتبها الإمام أبو العطار، تحقيق محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٥١- «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة» تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت.
- ٥٢- «المستدرك على الصحيحين» للإمام الحاكم النيسابوري، الطبعة الهندية.
- ٥٣- «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي بالقاهرة.
- ٥٤- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للحافظ البوصيري، تحقيق محمد الممتقى الكشناوي، دار العربية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٥٥- «معالم السنن» للإمام الخطابي، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٥٦- «المعجم الأوسط» للإمام الطبراني، تحقيق أبي معاذ طارق عوض الله وأبي الفضل عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥٧- «معجم الشيوخ» للإمام عمر بن فهد المكي، تحقيق محمد الزاهي، دار اليمامة للطباعة والنشر بالرياض.
- ٥٨- «المعجم الكبير» للإمام الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

- ٥٩- «المنتخب» لعبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٠- «منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين» للإمام الغزالي، تحقيق الدكتور: محمود مصطفى الحلاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٦١- «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» للإمام الحطّاب المالكي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٦٢- «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الفكر ببيروت.
- ٦٣- «نظم الدرر في تناسب الآي والسور» للإمام البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
- ٦٤- «نظم العقيان في أعيان الأعيان» للحافظ السيوطي، تحقيق فيليب حتي، المكتبة العلمية ببيروت.
- ٦٥- «النهاية في غريب الحديث والأثر» للعلامة ابن الأثير الجزري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي و طاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

والحمد لله رب العالمين



الجواب للمُحْتَفِلِ

عن حَدِيثِ الْحَالِ لِرَجُلٍ

للحافظ أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي

المتوفى ١١٨٤هـ

تقديم وتحقيق

د. بدر العمراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد : فهذا تمهيد بين يديّ هذا العمل الذي يتناولُ جزءً في طرق حديث: (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ...). هذا الحديثُ رُوي في مصنّفات السُّنَّة كجامع الترمذي ومستدرك الحاكم والسنن الكبرى للبيهقي، وفي كتب القراءات القرآنية كالنشر في القراءات العشر لابن الجزري، وجامع البيان للداني، وفي بعض الأجزاء الحديثية كقيام الليل لمحمد بن نصر المروزي.. وفي دواوين الرواة الضعفاء كالكمال لابن عدي الجرجاني.. فأفضى ذلك إلى الاختلاف في الحكم عليه، بين:

☞ مصحِّح لبعض طرق الحديث كما فعل أبو عبدالله الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، وقطع بصحة الحديث أبو محمد مكِّي فيما حكاه ابن الجزري في النشر.

☞ ومُوقِّط طرق الحديث بالمجموع، وهو صنيع أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني في كتابه جامع البيان في القراءات السبع، وكذلك ابن الجزري في النشر في القراءات العشر.

☞ ومستغربٍ لبعض طرق الحديث، كالترمذي في الجامع.

☞ ومضعِّفٍ لبعض طرقه، كما يُفهم من تعقيب شمس الدين الذهبي على الحاكم في المستدرك، وعند أبي شامة المقدسي في إبراز المعاني من حرز الأماني، وابن حجر العسقلاني في إتحاف المَهْرَة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة.

لكن لم أقف -مع طول بحثٍ- على من جمع طرق الحديث ودرسها على منهج المحدثين، إلا في القرن الثاني عشر مع الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي

(ت ١١٨٤هـ).

وبعده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم: ١٨٣٤)؛ لكنه لم يستوعب طرق الحديث كاستيعاب العراقي.

ثمَّ وفتت على بحث لبعض المعاصرين، اسمه: نادر وهبي الناطور، بعنوان: تخريج حديث الحال المرتحل، نشره على الشبكة العنكبوتية ضمن موقع ملتقى أهل الحديث. خلص فيه - بعد استيعاب وسعة اطلاع - إلى أن الحديث ضعيف جداً مع نكارتة.

ولمَّا رأيت جودة هذا الجزء المعنى به، وفائدته الجلى في الاهتمام بهذا الحديث جمعاً ونقداً، إزاء ما كُتب عند السالفين والخالفين - أثرت خدمته في إطار عنايتي بتراث هذا العلم، الذي لا تزال أغلب مؤلفاته حبيسة رفوف المكتبات والخزائن الخاصة والعامة، وهو الذي قصر كل أعماله على السنة النبوية.

وقد سررت في العمل وفق القواعد المتعارف عليها في هذا الباب، باختصار ودون إخلال، عبر الخطوات الآتية:

- ١- نسخ النص بدقة متناهية.
 - ٢- المقابلة بين النسختين، ثم مع المصادر المنقول عنها.
 - ٣- التعليق عليه بما يسمح به المقام من توثيق، أو إحالة، أو إيضاح مستلزم.
 - ٤- التقديم للعمل بمبحثين، الأول في ترجمة صاحب الجواب، والثاني توصيف وتعريف بالمنهج والموضوع، وتوثيق للرسالة.
- وأسأل المولى أن يلهمني الرشد فيما قدّمتُ، والإخلاص فيما أسررتُ وأعلنتُ. فهو الهادي إلى سواء السبيل.

بدر العمراني

طنجة، مساء يوم الجمعة ٣٠ من المحرم ١٤٣٩ هـ.

المبحث الأول

ترجمة الحافظ أبو العلاء إدريس العراقي

اسمه ونسبه^(١):

هو الشيخ الحافظ المحدث أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس بن أحمد المدعو حَمْدُون بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن أبي القاسم بن علي بن محمد المدعو الجواد ابن القادم من الكوفة إحدى مدن العراق أبي عبد الله سيدي محمد المدعو الهادي الشهير بالعراقي بن أبي القاسم بن نفيس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله بن أبي الطيّب أحمد الملقّب بطاهر بن أبي الحارث محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المجاب بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي الأصغر الملقب بزین العابدين بن سيدنا الحسين بن علي ومولاتنا فاطمة الزهراء بنت مولانا رسول الله، ﷺ.

فهو عراقيّ نسبةً إلى العراق، حيث قدم على فاس أول قادم منهم اسمه محمد الهادي.

وهو شريف حسيني نسبةً إلى الحسين، عليه السلام.

ولادته:

قال عن نفسه في أول كتابه «فتح البصير»: كان -يعني والده- يذكر لي أن ولادتي كانت سنة عشرين ومئة وألف تقريباً.

(١) فتح البصير بالتعريف برجال الجامع الكبير لأبي العلاء العراقي الفاسي: مخطوط ضمن مجموع محفوظ بالخرانة العامة تحت رقم: ١٣٨٨. الجواهر اللؤلؤية في التعريف بواسطة الشعبة العراقية الحسينية لابن فرتوت: محفوظ بالخرانة العامة بالرباط، ميكروفلم: ١٢٠٦. الدر السنّي في بعض من بفاس من أهل النسب الحسنّي للشيخ عبد السلام بن الطيّب القادري ٦٩. الإشراف على من بفاس من مشاهير الأشراف ١١٦/٢.

طلبه للعلم على المشايخ:

قال في مقدمة «فتح البصير»: «فدخلتُ المكتبَ لقراءة القرآن فقرأته وختمته مراراً، ثم خرجتُ بعد أن قرأتُ هناك مقدّمة ابنِ آجُرُّوم، وبعضَ ألفيةِ بن مالك ونظّم ابن عاشر من الفقه، وجعلتُ أسمع الكتب على الشيوخ»^(١)

« ولما شرعت في الانتقال بالعلم، وذلك في سنة أربع وثلاثين ومئة وألف، أولعتُ بعلم الحديث النبوي، كلام خير كل حضري وبدوي، وطلبتُ كتبه فوقفتُ على كثيرٍ منها، ومن أجمعها كتاب خاتمة الحفاظ جلال الدين السيوطي؛ أعني: «جمع الجوامع».

درس على شيوخ أعلام، منهم:

- ١- المحدث الراوية أبو الحسن علي الحريشي (ت ١١٤٥هـ)^(٢).
- ٢- الفقيه محمد الكبير السَّرْغِينِي (ت ١١٦٤هـ)^(٣).
- ٣- العلامة أحمد بن العربي بن سليمان الأندلسي (ت ١١٤١هـ)^(٤).
- ٤- الفقيه المتفنُّ أحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي (ت ١١٥٦هـ)^(٥).
- ٥- الفقيه الأديب محمد بن عبد الرحمن بن زكري (ت ١١٤٤هـ)^(٦).

(١) وانظر مسموعاته ومقروآته بتفصيل في الفهرسة. ص ٤٣-٨٣.

(٢) موسوعة أعلام المغرب ٥/ ٢٠٥٠.

(٣) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢١٦٧.

(٤) سلوة الأنفاس ١/ ٣٣٠.

(٥) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢١٣٣.

(٦) سلوة الأنفاس ١/ ١٧١.

٦- الفقيه العلامة محمد بن عبد السلام بناني (ت ١١٦٣هـ)^(١).

٧- الفقيه المتفّن محمد بن قاسم جسوس (ت ١١٨٢هـ)^(٢).

هؤلاء أشهر مشايخه الذين استفاد منهم، ونهل من فيوضهم، وأما الفهرسة فقد استوعبت أسماءهم مقرونة بذكر مقرواتهم وإجازاتهم، فلتنظر.

العلوم التي ولع بها:

قال ابن الطيّب القادري: (وكان مقبلاً على مطالعة كتب السير وعلوم الحديث واصطلاحهم، واستغرق في ذلك مدة من عمره، فحصل من ذلك ما اشتمل عليه الصحيحان وكلّ الكتب الستة، وطالع شراحهم، مثل شرح ابن حجر على البخاري، والأبّي، والنووي، وتكميل السيوطي على مسلم، وباقي التقايد والتعليقات التي على الكتب الستة، وعلى بعض غيرها من كتب التخريج، ودخل بيده كتب من الحديث كثيرة في: الغريب، والأطراف، والأفراد، والشاذ والناسخ والمنسوخ، والعلل، وكتب الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرجال ومراتبهم، والضعفاء، والوضّاعين؛ فضلاً عن الثقات المحتجّ بهم. فكان يستحضر رجال تهذيب^(٣) الذهبي في الرجال، والستة^(٤) والميزان له، واللسان لابن حجر في الضعفاء، وغيرهم كالكاشف للذهبي، وكتاب

(١) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢١٦٤.

(٢) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢١٦٤.

(٣) كذا في نشر المثاني من موسوعة أعلام المغرب. والمعلوم أن الذهبي له: تهذيب (بتقديم الذال المعجمة على الهاء) التهذيب. والكتاب طبع بمصر في ١١ مجلداً.

(٤) كذا في موسوعة أعلام المغرب، ولعله يقصد كتابه في رجال الكتب الستة، المسمى الكاشف. وهو مطبوع.

الكلاباذي^(١)، وموضوعات ابن الجوزي، وتاريخ الخطيب البغدادي، والنكات على التعقيبات للسيوطي، وشرح البديعات^(٢) له أيضاً، والسخاوي^(٣) وذكرياء^(٤) وشرح المؤلف على ألفية العراقي، والجامع الكبير للسيوطي، وغالب كتب الحديث. فحصل له من ذلك فوائد كثيرة لم تحصل لغيره، وانتهى إليه السؤال عن ذلك، فكان يستحضر ما يُسأل عنه ويجيب عنه عقب فراغ السائل من غير تأمّل ولا مطالعة كتب اصطلاح ذلك، كان ذلك عن حديث أو عن مرتبته، أو عن أحوال الرجال أو عن رتبهم، فكان هو المشار إليه في ذلك. ولم يكن له في حال قراءته اعتناء ببعض العلوم نحو النحو والبيان والمنطق، ومع ذلك كان إذا سرد كتباً لا يلحن في شيء منه، بل فصيح النطق قويماً الدراية على ذلك، ولا ينطق بشيء غير مستقيم^(٥).

أحواله وخصاله:

«كان لا يخالط الطلبة إلا بمقدار ما يستفيد أو ما يُستفاد منه على قدر ما يرتضي الكلام فيه، وإن اختلفوا معه في شيء اقتصر على رأيه لا يبالي بمن يخالفه على أي حال كان. وكان مقبلاً على شأنه مجتنباً لما يُخلُّ بمروءته، له سمّتٌ حسنٌ وهيبَةٌ

(١) في رجال البخاري. مطبوع.

(٢) الذي يُعرف من كتب للسيوطي في هذا الموضوع ثلاثة وهي: التعقيبات على الموضوعات: تحدث عنها في تدريب الراوي قائلًا: قد اختصرت هذا الكتاب (يريد موضوعات ابن الجوزي) فعلقْتُ أسانيده، وذكرتُ منها موضع الحاجة، وأتيتُ بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبتُ كثيرا منها، وتتبعْتُ كلام الحُفَّاظ في تلك الأحاديث خصوصاً شيخ الإسلام في تصانيفه وأماليه، ثم أفردتُ الأحاديث المتعقبة في تأليف. طبع بالهند سنة ١٣٠٤. انظر مكتبة الجلال السيوطي ١٣٨. والنكت البديعات على الموضوعات: لخصه من الكتاب الأول، ومنه نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية. انظر مكتبة الجلال السيوطي ٣٧٢. الزيادات على الموضوعات أو ذيل اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: طبع بالهند سنة ١٣٠٤. انظر مكتبة الجلال السيوطي ٢١٨.

(٣) يقصد: فتح المغيث شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث. مطبوع.

(٤) يقصد: شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على ألفية العراقي المسمى: فتح الباقي. مطبوع.

(٥) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢٢٤٨.

وَوَقَّارٌ، قَوِيًّا فِي دِينِهِ مَلَاذِمًا لِأَوْقَاتِهِ قَائِمًا بِهَا»^(١).

«وكان رحمه الله مقبلاً على شأنه مجتمعاً على معاشه ودنياه.. حريصاً على التخلق بالأخلاق النبوية، والآداب المصطفوية، وقد آتاه الله أمراً عظيماً من سعة الخلق والصبر والتواضع ولين الطبع وسلامة الصدر»^(٢).

ومن صور التزامه بالسنة والحضّ عليها ما ذكره محمد بن عبد السلام الناصري في «المزايا» قال: وسنة القبض والرفع في المواضع الثلاثة كان محافظاً عليها شيخنا الحافظ إدريس بن محمد العراقي الفاسي، وكان يحملنا عليها أيام قراءتنا عليه، فلقد كنت القارئ عنده في الموطأ بعد صلاة العصر بجامع الرصيف، وقد حانت صلاة المغرب فقال لي: «إن اجتمع الناس قبل أن أفرغ من تجديد الموضوع فتقدم إماما [و] صلّ بالناس». ففعلت، فأدرك الصلاة معنا مأموماً، فلما سلم وفرغ من راتبة المغرب، سلّمْتُ عليه وقال لي: لو لم أرك قبضتَ ورفعتَ في الثلاث ما صليتُ خلفك، من شدة ما كان يحضُّنا على إحياء هاتين السُّنَّتين»^(٣).

وظائفه^(٤):

ولي من الولايات مثل الإمامة بمسجد السَّمَّارين من فاس القرويين، وولي الوراقه يسرد كتب الحديث والوعظ بمسجد الأندلس زماناً، ثم انتقل منه لمسجد القرويين، فكان يسرد بكرسي محرابه صباحاً ومساءً، وبكرسي الحلية^(٥) قبل صلاة العصر، وبعدها بكرسي المنذري^(٦) اللذين في غرب القرويين، فلازم ذلك وأقام به

(١) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢٢٤٨.

(٢) الدر النفيس ٢٦٥.

المزايا ١٦٠. (٣)

(٤) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢٢٤٩.

(٥) أي: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني.

(٦) أي: الترغيب والترهيب للحافظ المنذري.

من غير تفريطٍ في ذلك مع الإقبال على شغله وطلب معاشه.

«وكان أولاً قد انتصب لتلقي الشهادة بسماط عدول الأندلس، ثم انقطع عن ذلك وتركه تركاً كلياً»^(١).

وفاته:

توفي رحمه الله في شعبان^(٢) عام أربعة وثمانين ومئة وألف، ودفن بروضة باب النقبة من عدوة فاس القرويين^(٣). «وقبره الآن عن يمين محراب الزاوية الصقلية التي بالسبع لويات تحت الخزانيتين الصغيرتين هناك، قبالة ضريح الشيخ أبي العباس أحمد الصقلي»^(٤).

وقيل: سنة ١١٨٣هـ، حكاها عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس^(٥)، وعبد السلام بن سودة في دليل مؤرخ المغرب^(٦) وإتحاف المطالع^(٧)، ومخلف في شجرة النور الزكية^(٨).

ولعل الصواب مع ابن الطيّب القادري؛ لأنه معاصر له، وقد اعتنى بوفيات أهل عصره وخصوصاً المغاربة، وعلى الأخص أهل فاس. وقد تابعه على ذلك ابن عمّ المترجم العلامة المؤرخ الوليد بن العربي العراقي في ذيل الدر النفيس^(٩). ومحمد

(١) ذيل الدر النفيس ٢٧٣.

(٢) في ذيل الدر النفيس للوليد العراقي ٢٧٣.

(٣) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢٢٤٩.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٨١٨.

(٥) فهرس الفهارس ٢/ ٨١٨.

(٦) دليل مؤرخ المغرب ٥١.

(٧) موسوعة أعلام المغرب ٧/ ٢٣٩٥.

(٨) شجرة النور الزكية ١/ ٥١٢.

(٩) ذيل الدر النفيس ٢٧٣.

الطالب ابن الحاج السلمي في الإشراف^(١). وكفى بهؤلاء في تحقيق هذا الأمر. والله أعلم.

تأليفه:

ألف كتباً مفيدة، أغلبها رسائل، وهي:

- ١- شرح الشمائل للترمذي^(٢).
- ٢- كشف^(٣) اللبس عن بيان أحاديث إحياء الليالي الخمس^(٤): يقصد ليلتي العيدين، وليلة التروية، وليلة عرفة، وليلة النصف من شعبان، أجاب فيها بأن الأحاديث الواردة بذلك ضعيفة بل شديدة الضعف واهية.
- ٣- اختصار اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية للسيوطي^(٥).
- ٤- جزء في الكلام على حديث: من جمع صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر^(٦). وهو حديثٌ وإه.
- ٥- الإيضاح والتبيين فيما فات الحافظ ابن حجر من الأعلام في تأليفه في المدلسين^(٧). وهو عبارة عن ورقة واحدة.
- ٦- فهرسة شيوخه^(٨).

(١) الإشراف ٢/ ١٤١.

(٢) قطعة منه محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ١٤٣٨ ك.

(٣) وقيل اسمه: رفع اللبس. كما في نسخ أخرى.

(٤) محفوظ بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم: ١٠٩٩٠. ومؤسسة الملك عبد العزيز بالرباط تحت رقم:

٤/٥٣١.

(٥) منه نسخة بخزانة علاء الفاسي رقم: ٦٥٤ع.

(٦) منه نسخة بخط المؤلف بالخزانة الملكية بالرباط أول مجموع تحت رقم: ١٠٩٩٠.

(٧) محفوظ بالخزانة الملكية ضمن مجموع (ص ١٥ ب) تحت رقم: ١٠٩٠٠.

(٨) نشرت بتحقيقي عن دار ابن حزم ببيروت.

- ٧- فتح البصير في التعريف بالرجال المخرَّج لهم في الجامع الكبير^(١). لم يتم كما صرَّح بذلك الوليد العراقي في «الدر النفيس»^(٢).
- ٨- التنبهات الحسنة على أحاديث التوسعة^(٣): أي حديث التوسعة يوم عاشوراء.
- ٩- الجواب المحتفل عن حديث الحال المرتحل، وهو الجزء الذي بين أيدينا.
- ١٠- الدر المرقوم في حديث: «أصحابي كالنجوم»^(٤).
- ١١- ما ورد في سبب منع نزول المطر^(٥).
- ١٢- الدر المنشورة في الدعوات الماثورة^(٦).
- ١٣- رسالة حول حال حديث التكبير من سورة الضحى^(٧).
- ١٤- اختصار تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. صرَّح به في فهرسته^(٨).
- ١٥- تخريج كتاب الرقائق للحضرمي. صرَّح به في فهرسته^(٩).
- ١٦- الدر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع للسيوطي، لم يتم^(١٠).

(١) محفوظ ضمن مجموع بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ١٣٨٨. وهو مبتورٌ من وسطه وآخره، وبه بياض كثير.

(٢) الدر النفيس ٢٦٨.

(٣) منه نسخة مبتورة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، محفوظة تحت رقم ٥/٥٣١.

(٤) منه نسخة محفوظة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء تحت رقم: ٢/٥٣١.

(٥) منه نسخة محفوظة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء تحت رقم: ٦/٥٣١.

(٦) منه نسخة محفوظة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء تحت رقم: ٧/٥٣١.

(٧) منه نسخة محفوظة بخزانة الجامع الأعظم بوزان تحت رقم: ٢٩٧.

(٨) الفهرسة ٤٨.

(٩) الفهرسة ٤٨.

(١٠) الرسالة المستطرفة ١٣٨. منه نسخة بالخزانة الحسنية رقم: ١٢٦٤٧.

موارد أهل السداد والوفاء في تكميل مناهل الصفا^(١).

تلامذته:

«انفع به أقوام كثيرون من أهل فاس وغيرها، وجلهم ظهر عليه أثر الخير والقبول الموهوب، ببركة تعاطي علم الحديث الشريف المُلين للقلوب، من جملتهم:

✽ ابن عمه العلامة النحوي علي زين العابدين بن هاشم العراقي المدعو زيانا (ت ١١٩٤ هـ)^(٢).

✽ وولده المحدثان: أبو زيد عبد الرحمن (ت ١٢٣٤ هـ)^(٣)، وأبو محمد عبد الله (ت ١٢٣٤ هـ)^(٤).

✽ والشيخ العارف السالك السني أبو عبد الله محمد بن الولي الشهير أبي العباس أحمد بن محمد الصقلي الحسيني رضي الله عنه، لازمه كثيراً، وكان صاحب الترجمة يحبه وصاهره بابنته^(٥).

✽ والعلامة الفقيه النسابة محمد بن الصادق الريسوني (ت ١٢٣٤ هـ)^(٦).

✽ والعلامة المؤقت عبد العزيز الوزجاني (المُتوفى في أوائل القرن الثالث عشر الهجري)^(٧).

(١) ومنه نسخة مفردة غير تامة بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، محفوظة تحت رقم ١/٥٣١.

(٢) سلوة الأنفاس ٣/١٤٠.

(٣) سلوة الأنفاس ٣/١٩.

(٤) سلوة الأنفاس ٣/١٨.

(٥) الدر النفيس ٢٦٦.

(٦) انظر فهرسته بذييل فهرسة شيخه الحافظ العراقي فقد صدرتها بترجمة جيدة ٩٩-١٠٩.

(٧) انظر ترجمته بمقدمة تحقيقي لفهرسة شيخه العراقي ٢٤-٢٦.

والعلامة الفقيه محمد بن أحمد الحضيكي السوسي (ت ١١٨٩ هـ)^(١).

والعلامة الفقيه محمد بن عبد السلام الناصري (ت ١٢٣٩ هـ)^(٢).

والفقيه عبد السلام بن الخياط القادري الفاسي (لا تُعرف سنة وفاته)^(٣).



(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس ١/٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس ٢/٨٤٣-٨٤٨.

(٣) قبس من عطاء المخطوط المغربي: صحيح الإمام البخاري في الدراسات المغربية، من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله. محمد المنوني ١/٩٩.

المبحث الثاني

الجواب المحتفل.. توصيف وتوثيق

منهج الشارح:

قد سلك المؤلف رحمه الله منهجاً في كتابته، يمكن عرضه في الملامح الآتية:

⊗ الإفصاح في المقدمة عن سبب التأليف، وهو نتيجة جواب عن سؤال يتعلق بحال الحديث.

⊗ سلوك طريق اللّف في الابتداء كقوله: وقد رواه موصولاً من طريقه أيضاً الحكيمُ الترمذيُّ في نوادر الأصول، ومحمد بن نصر، والطبراني، وابن مردويه، والحاكم، وأبو الشيخ، وأبو نعيم، والبيهقي، وابن غلبون، وابن الجزري من طرق عن صالح. بإجمال. وأمّا التفصيلُ فسيأتي بعدُ عندَ نشر الطرق وبيان الاختلاف الواقع في متونها ثم الكلام عليها كأن يقول: فالترمذي من طريق الهيثم بن الربيع... ولفظ زيد بن الحباب عند الحكيم: جاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟ قال: عليك بالحال المرتجل. قال: وما الحال المرتجل؟ قال: صاحبُ القرآنِ يضربُ...
⊗ التدقيق في ألفاظ الحديث: من خلال بيان الاختلافات الواقعة في متون الروايات زيادةً ونقصاً.

⊗ التعقيب: مثل تعقيبه على ابن الجزري في قوله: سكت عليه الترمذي.
⊗ تفسير اصطلاحات النقاد: مثل بيان معنى قول الترمذي: غريب. وقول أبي شامة: مدار هذا الحديث عليه. وقول البخاري: فيه نظر.

⊗ توجيه الكلام حسب الاحتمالات المتاحة: ويتضح في قوله: عنى حديث ابن عباس... وإن عنى مطلقاً، فقد تعقبه...

⊗ الدقة في النقل والتوثيق: مثل قوله: أسندها ابنُ عديّ في الكامل، وقال آخر ترجمته.. وقوله: مسلم في خطبة صحيحه عقب قول القطان..

⊗ الإلماع إلى مضمون الكتاب المستفاد منه: نحو قوله: وفي مقتضب تهذيب المزي، ويقصد: كتاب الكاشف للذهبي.

⊗ نقد الرواة موازنةً وجمعاً بين أقوال أهل الجرح والتعديل: مثل صنيعة في حال صالح المرّي.

⊗ التنقيص على القواعد المقرّرة في كتب مصطلح الحديث: نحو قوله: فبان أنّ هذا الحديث ضعيفٌ من كلّ طُرُقِهِ، ولا يُقال ينجر بكثرتها؛ لأنّنا نقول: القاعدة أنّ الضعف إذا اشتدَّ لا ينجر. وهذا مقرّرٌ في كتب المصطلح.

موارد الجواب:

اعتمد المؤلف في جوابه مجموعةً من المصادر والمراجع، وهي:

كتب القراءات القرآنية، كالنشر لابن الجزري.

كتب السنة النبوية، كجامع الترمذي، ومستدرک الحاكم، والمعجم الكبير للطبراني، والسنن الكبرى وشعب الإيمان للبيهقي.. وهي كثيرة.

الأجزاء الحديثية، مثل قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي، ورياضة المتعلمين لأبي نعيم.

كتب الرّجال، مثل كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان، وطبقات المدلسين لابن حجر.

كتب التخريج، نحو: جمع الجوامع للسيوطي.

وهذا دليل على سعة اطلاعه، ومعرفته بمظانّ الظفر بالحديث، وفي الأغلب

الأعم يصرح باسم الكتاب المنقول عنه، إلا إذا نقل بالواسطة، مثل نقله عن ابن غلبون، وأبي شامة، والداني، فنقله عنهم كان بواسطة ابن الجزري في النشر في القراءات العشر، والمقصود:

- التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبد المنعم ابن غلبون (ت ٣٩٩هـ).
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ).
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ).

توصيف المخطوط وإثبات نسبته:

للجواب نسختان خطيتان:

الأولى: محفوظة بخزانة الجامع الأعظم بوزان، ضمن مجموع تحت رقم: ٢٩٧. نسخة جيدة تامة مقروءة، تقع في ثلاث ورقات. خطها مغربي مجوهر دقيق وجميل. محلّي بالحمرة. مسطرتها: ٢١ سطرًا. ناسخها: هو عمر بن أحمد الرهوني السريفي. تاريخ النسخ: سنة ١١٩٠هـ.

ملاحظة: قد وقع فيها تداخل في أثناء التجليد مع رسالة أخرى لنفس المؤلف^(١)، وهي في تخريج حديث التكبير من سورة الضحى. وفي أثناء التحقيق والمقابلة مع النسخة الثانية، تمكنت من التمييز بينهما، وبذلك ظفرنا بإنتاج جديد لأبي العلاء يضاف إلى قائمة مؤلفاته؛ إذ لم يذكره أحد ممن ترجم له. والحمد لله على ذلك.

الثانية: محفوظة بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء، ضمن مجموع تحت رقم: ٥٣١. نسخة غير تامة، مقروءة، بها علامات المقابلة بحاشيتها، بها بياضات بأخرها. تقع في ثلاث ورقات. خطها مغربي زمامي دقيق. محلّي بالحمرة.

(١) انظر فهرس خزانة الجامع الأعظم بوزان ١/٢٢٦.

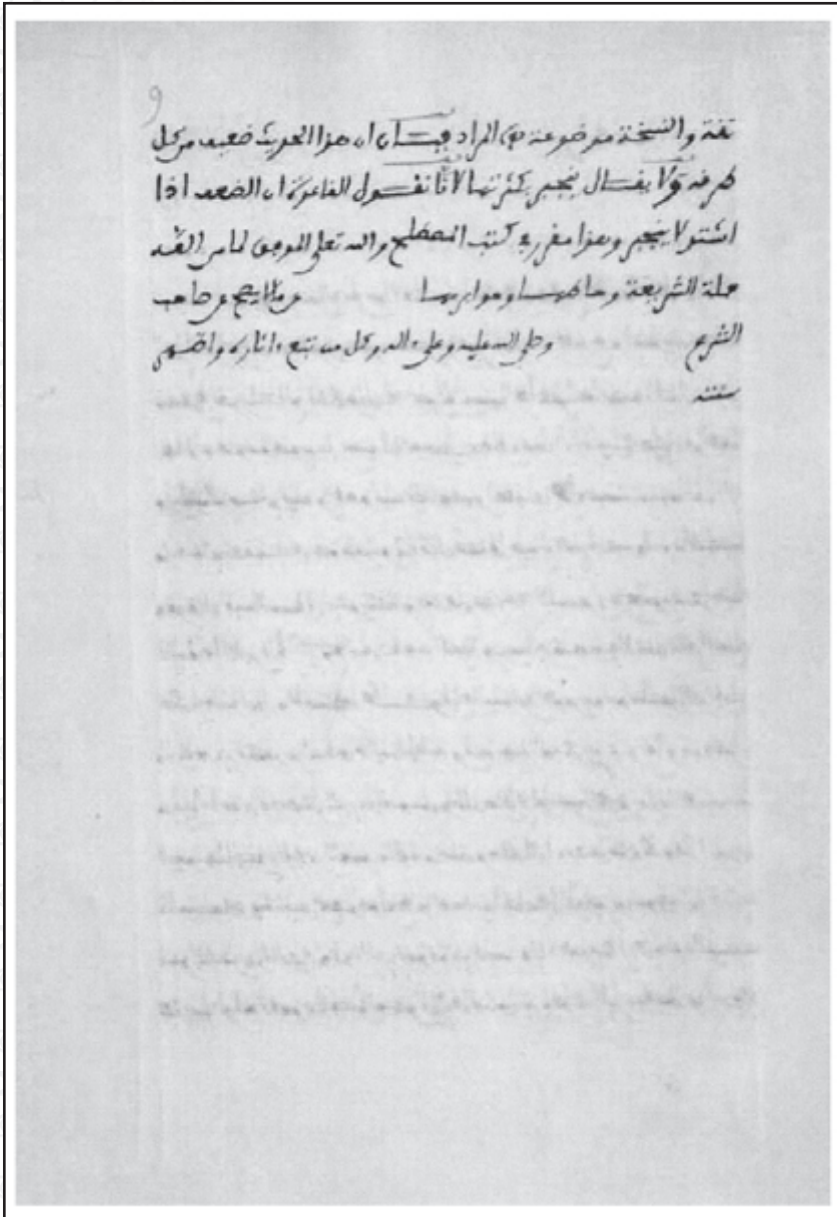
مسطرتها: ١٨ سطرا. أهمل ناسخها ذكرَ اسمه، كما أهمل ذكرَ تاريخِ النسخ.

ونظراً للمميزات التي تمتازُ بها الأولى على الثانية، وهي: تمامها، ومعرفة تاريخ نسخها مقروناً باسم ناسخها، تلميذ المؤلف حسب تصريحه عند افتتاح نسخ رسالة حديث التكبير من سورة الضحى، بقوله: شيخنا. والله أعلم.





نماذج من صور المخطوطات



النصُّ المحقَّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

قال الإمام العلامة، الحبر الفهامة، المحدث الدَّرَاكَة، الحافظ القدوة، إمام المحدثين، شيخنا وعمدتنا، أبو الفضل مولانا إدريس بن محمد بن إدريس الشريف الحسيني العراقي، ثم الفاسي، أطال الله بقاءه، وأعمَّ النَّفْعَ به، ومَتَّعَ المسلمين بحياته، آمين:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ وَأَعِنْ وَأَتِمِّمْ، آمين

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، وجميع الآل والأصحاب والتابعين لهم أهل الاقتفا.
وبعد:

فقد سئلتُ عمَّا ورد في الحال المرتحل. فقلتُ: لا يصح (ذلك)^(١).

فطلب مني بيانه. فأقول:

ورد بسند معضل أخرجه محمد بن نصر من طريق محمد بن المبارك أخبرنا رجلٌ من أهل الإسكندرية عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أفضلُ العمل: الحالُ المرتحلُ» قيل: ما الحالُ المرتحلُ؟ قال: «الختمُ والفتحُ» أورده الأسيوطيُّ في جمع الجوامع رمز

(١) غير مثبت في (س).

هكذا^(١). ومحمد بن المبارك من تلامذة مالك، وشيخه من طبقة مالك ولم يُسمَّ. وَوَرَدَ مُرْسَلًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ. أوردته ابنُ الجزري في النشر من عند أبي عمرو الداني^(٢) والدارقطني^(٣)، ولم يتكلم عليه. نعم أبرز إسناده^(٤)، وعاداتهم أنهم إذا ذكروا السَّندَ تبرءوا من عهدته، وزاد فيه هذا الحديث عن زيد ضعَّفه غيرٌ واحدٍ، ووثَّقه بعضهم، والراوي عنه ابن لهيعة، وهو مختلف فيه/، وكان يدلُّس عن الضعفاء، وقد عنعن هنا. وذكره الحافظ ابن حجر في جزئه في المدلِّسين، فيمن لا يُقبل حديثه إلا بما صرَّح فيه بالسَّماع^(٥)، وهذا لم يصرِّح (فيه)^(٦).

ورود أيضا من مرسل زُرارة بن أبي أوفى، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ: الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ، إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ عَادَ فِيهِ». أوردته في النشر^(٧) من عند أبي عمرو^(٨) أيضًا. وقد أخرجه قبله الترمذي، ووصله بذكر ابن عباس^(٩)، وفي السند: صالح المرِّي.

(١) الجامع الكبير للسيوطي ٣٢/٢. رقم: ٣٦٦٠.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع ٣٩٣/٤.

(٣) لم أقف عليه عند ابن الجزري في النشر.

(٤) النشر في القراءات العشر ٤٤٣/٢.

(٥) طبقات المدلِّسين رقم: ١٤٠. ص ٥٤.

(٦) غير مثبت في (س).

(٧) النشر في القراءات العشر ٤٤٦/٢.

(٨) جامع البيان في القراءات السبع ٣٩٤-٣٩٥.

(٩) جامع الترمذي-كتاب القراءات-باب رقم: ٢٩٤٨. ١٩٧/٥-١٩٨. وقال: إسناده ليس بالقوي.

وقد رواه موصولاً من طريقه أيضاً الحكيمُ الترمذيُّ في نوادر الأصول^(١)،
ومحمد بن نصر^(٢)، والطبراني^(٣)، وابن مردويه، والحاكم^(٤)، وأبو الشيخ^(٥)، وأبو
نُعَيْم^(٦)، والبيهقي^(٧)، وابنُ غَلْبُون^(٨)، وابنُ الجَزَري^(٩) من طريقٍ عن صالح.

فالترمذي من طريق الهيثم بن الربيع.

والحكيم الترمذي، وأبو الشيخ، والحاكم، والبيهقي، وابن الجزري،
خَمَسَتْهُمُ من طريق زيد بن الحُبَاب.

والحاكم والبيهقي أيضاً من طريق عمرو بن عاصم^(١٠).

والطبراني وأبو نعيم وابن غَلْبُون من طريق إبراهيم بن [أبي] سُوَيْد.

قال: هو وعمرو بن عاصم وزيد بن الحُبَاب والهيثم بن الربيع، أربعتهم:

عن صالح المري عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس.

(١) نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ - الأصل الرابع والخمسون والمئتان ٦/ ٨٧. رقم: ١٣٤٩.

(٢) قيام رمضان لمحمد بن نصر المروزي ص ١٤٦. رقم: ٢٧٩.

(٣) المعجم الكبير ١٢/ ١٦٨. رقم: ١٢٧٨٣.

(٤) المستدرک على الصحيحين - كتاب فضائل القرآن. ١/ ٥٦٨.

(٥) رواه أبو الشيخ بن حيان الأصبهاني في فضائل الأعمال، عناه إليه ابن الجزري في النشر ٢/ ٤٤٦.

(٦) حلية الأولياء خلال ترجمة زرارة بن أوفى ٢/ ٢٦٠.

(٧) شعب الإيثار للبيهقي - فصل في قطع القراءة بحمد الله ٣/ ٤٢١.

(٨) التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبد المنعم بن غَلْبُون (ت ٣٩٩هـ) - باب ذكر التكبير للبري من
(والضحي) ص: ٦٥٦-٦٥٧.

(٩) النشر في القراءات العشر ٢/ ٤٤٥-٤٤٦.

(١٠) المستدرک على الصحيحين - كتاب فضائل القرآن ١/ ٥٦٨. وقال: تفرد به صالح، وهو من زُهَّاد أهل
البصرة؛ إلا أن الشيخين لم يُجَرِّجَاه. وتعقَّبَه الذهبيُّ في التلخيص، فقال: صالحٌ متروك. ومن طريقه البيهقي
في شعب الإيثار - فصل في قطع القراءة بحمد الله ٣/ ٤٢١.

فلفظ الهيثم: قال رجل: يا رسول الله، أيُّ العملِ أَحَبُّ إلى الله تعالى؟
قال: الحالُّ المرتحلُّ.

وكذا لفظُ إبراهيم بن [أبي] سُويد عند الطبراني، وعنه أبو نعيم؛ إلا أنَّ عندهما: سأل رجل رسول الله ﷺ، وزاد: قال: يا رسول الله، فما الحالُّ المرتحلُّ؟ قال: «صاحبُ القرآنِ يضربُ في أوَّلِهِ حتى يبلغَ آخرَهُ، وفي آخرِهِ حتى يبلغَ أوَّلَهُ»^(١).

ولفظ ابنِ عَبَّون: قال: «فتحُ القرآنِ وختمُهُ، صاحبُ القرآنِ يضربُ من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ، ومن آخرِهِ إلى أوَّلِهِ كلِّما حلَّ وارتحلَّ»^(٢).

ولفظ زيد بن الحُبَّاب عند الحكيم: جاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟ قال: عليكُ بالحالِّ المُرتحلِّ. قال: وما الحالُّ المُرتحلُّ؟ قال: «صاحبُ القرآنِ يضربُ من أوَّلِهِ حتى بلغَ آخرَهُ، ثم يضربُ في أوَّلِهِ كلِّما حلَّ وارتحلَّ»^(٣).

ولفظ البيهقي^(٤) أنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ فذكره، وعنه قالوا: يا رسول الله، وما الحالُّ.. والباقي مثله إلا في أحرف^(٥).

(١) المعجم الكبير ١٦٨/١٢. رقم: ١٢٧٨٣. وعنه أبو نعيم في حلية الأولياء خلال ترجمة زرارَةَ بن أوفى ٢٦٠/٢.

(٢) التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبد المنعم بن عَبَّون - باب ذكر التكبير للبرِّي من (والضُّحى) ص: ٦٥٦-٦٥٧.

(٣) نواذر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ - الأصل الرابع والخمسون والمئتان ٨٧/٦. رقم: ١٣٤٩.

(٤) شعب الإيمان للبيهقي ٣/٣٨٢. رقم: ١٨٤٦.

(٥) في (ز): والباقي سواء إلا في الأحرف.

ولفظ عمرو بن عاصم أن رجلاً قال: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ فذكر نحوه^(١).

قال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه. ثم أسنده من طريق مسلم بن إبراهيم عن صالح مرسلًا حسبما مر، ولم يذكر فيه عن ابن عباس. وقال: وهذا عندي أصح^(٢)، يعني: من وصله. وقد تابع مسلما: عبد الله بن معاوية الجُمحِي على إرساله عند أبي عمرو. قال ابن الجَزَري: وسكت عليه الترمذي، فلم يذكر فيه ضعفاً كعاداته^(٣).

قلت: لا يقول في الحديث غريب فقط إلا فيما هو ضعيف، حسبما يُعلم ذلك من تتبع كلامه وكلام النقاد في الرجال^(٤).

وقد تفرّد بالإخراج من بين السنّة عن راوي هذا الحديث: صالح المري، وقد كذبه غير واحد حسبما في خطبة صحيح مسلم^(٥).

(١) شعب الإيمان للبيهقي - فصل في قطع القراءة بحمد الله ٣/٤٢١. رقم: ١٩٠٦.

(٢) جامع الترمذي - كتاب القراءات - باب رقم: ٢٩٤٨. ٥/١٩٨.

(٣) قال ابن الجزري في النشر: (وكذا رواه الترمذي مرسلًا كما تقدّم وقال: إنه أصح). وقد قطع بصحة هذا الحديث أبو محمد مكي، ورواه الحافظ البيهقي في شعب الإيمان مسندًا مرفوعًا كما تقدّم، وسكت عليه، فلم يذكر فيه ضعفاً كعاداته... ٤٤٦/٢. يتبين من سياق الكلام أن السكوت وقع من البيهقي لا من الترمذي. فهو سهوٌ من المؤلف رحمه الله.

(٤) لا أعلم أحدًا قال بهذا الرأي قبل المؤلف، أما بعده، فقرّره كلٌّ من: الشيخ أحمد بن الصديق في كتابه المداوي، قال: (قال: الغرب في اصطلاح الترمذي هو الضعيف لا الغريب الإسناد). المداوي لعلل المناوي ٤/١٢٣. والشيخ الألباني في كثير من كتبه، مثل السلسلة الضعيفة، قال: (وقال الترمذي: هذا حديث غريب أي ضعيف، ولذا قال ابن كثير في تفسيره (٤/٥٦٨): إسناده ضعيف). ٤٧٢/١. رقم: ٣٠٠. وفي الصحيحة قال: (استغرابه - أي الترمذي -: يعني: التضعيف غالبًا). ٧٨/٢. رقم: ٥٣٩. وقال بوضوح في كتاب آخر: قول الترمذي: حديث غريب: يعني ضعيف كما هو اصطلاحه حينها يفرد الحديث بهذا الوصف (غريب)، بخلاف ما إذا قال: (حديث صحيح غريب) أو (حديث حسن غريب) كما هو معلوم عند أهل العلم). نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة ص ٩.

(٥) وقد رواه مسلم عن حماد بن سلمة وهمام. انظر مقدمة صحيحه ص ٢٩.

⊗ و(قال ابن معين فيه: ضعيف. وزاد في رواية أو قال^(١)): ليس بشيء. وفي رواية: ليس في صالح المري كبير^(٢) رأي.

⊗ وقال أحمد بن حنبل: صالح صاحب قصص يقصُّ على النَّاسِ، ليس هو صاحب حديث ولا إسناده ولا يعرف الحديث.

⊗ وقال عمرو بن علي - وهو: الفلاس - : منكر الحديث جدًّا، يُحدِّثُ عن قوم ثقات بأحاديث مناكير.

⊗ وقال البخاري: كان قاصًّا منكرَ الحديث. ولفظ السعدي: واهي الحديث.

⊗ وقال النسائي: متروك الحديث).

أسندها ابن عدي في الكامل^(٣)، وقال آخر ترجمته: (عامه أحاديثه منكرات، استنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنَّما أتى من قلَّة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمَّد الكذب؛ بل يغلط)^(٤).

وسبقه إلى أنَّ الكذب يجري على لسان الصالحين ولا يتعمَّدونه مُسلمٍ في خطبة صحيحه عَقَبَ قول القَطَّان: (لم نر الصَّالحين - وفي رواية: أهل الخير - في شيء أكذب منهم في الحديث). قال مسلم: (يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمَّدون الكذب)^(٥).

(١) في (س): أو قال. دون: وزاد في رواية.

(٢) في الكامل: كثير.

(٣) الكامل في الضعفاء ٤/ ٦٠.

(٤) الكامل في الضعفاء ٤/ ٦٤.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ص ٢٦.

❦ وقال في التَّدرِيب^(١) (كما جاء)^(٢) عَقَبَ قول القَطَّان، ما نَصَّه: (أي: لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم ويمتنع عليهم)^(٣).

❦ قال ابن عَدِيٍّ: (وكان وهب بن حفص من الصُّلَحَاء، مكث عشرين سنة لا يُكَلِّمُ (أحدًا)^(٤)، وكان يكذب في الحديث)^(٥). ونقله المُنَاوي في شرح النُّخْبَةِ^(٦).

❦ وقال^(٧) مالكٌ: لا تأخذوا الحديث من^(٨) أربعة.. إلى^(٩) [أن]^(١٠) قال: ولا من شيخ له عبادةٌ وفضلٌ إذا كان لا يعرف الحديث. قال: أدركتُ بهذا البلد مشيخةً لهم فضلٌ وعبادةٌ يُحدِّثون، ما سمعتُ من واحد منهم (حديثًا قَطُّ)^(١١). قيل: ولمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يُحدِّثون. أخرجه أبو نَعِيمٍ في الرياضة^(١٢).

(١) بالنسختين معا: التقريب بالقاف. والصواب ما أثبتُّ.

(٢) ساقط من (س).

(٣) تدريب الراوي - النوع الحادي والعشرون: الموضوع ٤٧٦/١.

(٤) ساقط من (س).

(٥) انظر الكامل في الضعفاء ٧/٦٩-٧٠.

(٦) اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر ١/٣٩٢.

(٧) في (س): وقد قال.

(٨) بالأصل: على. والصواب ما أثبتُّ.

(٩) تنمة الكلام من الكامل لابن عدي: وخذوا ممن سوى ذلك: لا يُؤخذ من سفيةٍ مُعَلِّين بالسَّفَه، وإن كان أروى الناس، ولا من صاحبِ هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذَّابٍ يكذبُ في أحاديث الناس، وإن كنتَ لا تتَّهمُهُ أن يكذبَ على رسول الله.

(١٠) زيادة يستقيم بها السياق.

(١١) ساقط من (س).

(١٢) كتاب رياضة المعلمين لأبي نعيم الأصبهاني يُعدُّ الآن في عداد المفقود من كتب التراث. والخبر رواه أيضًا ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل في ضعفاء الرجال ١/٩٢.

✽ وقال ابن حَبَّان في كتابه في المجروحين في ترجمة صالح المري ما نصّه:
(غلب عليه الخير والصلاح حتّى / غفل عن الحفظ والإتقان، فظهر في روايته
الموضوعات، فاستحقَّ الترك، كان ابن معين شديدَ الحملِ عليه)^(١).

✽ وفي مقتضب تهذيب المزّي^(٢): قال أبو داود: لا يُكتب حديثه^(٣). وقال في
تلخيص المستدرک عقب إخراج الحاكم له: صالحٌ متروك^(٤).

✽ وقال الأسيوطي في الجمع: عقب ذكر الحاكم ما نصّه، وتُعقب: وقال
في النشر: وضعّفه الشيخ أبو شامة^(٥) من قبل صالح المري، قال: مدارُ هذا
الحديث عليه، وهو وإن كان عبداً صالحاً، فهو ضعيفٌ عند أهل الحديث^(٦).
وكذا [قال]^(٧) العراقي^(٨) وتلميذه الحافظ ابن حجر^(٩).

وقد علّمت ألفاظ النُّقاد فيه، فقول أبي شامة: (مدار هذا الحديث عليه)، أي:
عنى حديث ابن عباس، فقد سبقه إلى غرابته الترمذيّ، وحينئذ يكون واهياً من

(١) لعل النَّصَّ تصرّف فيه المؤلف بالاختصار، فليُنظر كتاب المجروحين ١/ ٣٧٢.

(٢) في (س): وفي مقتضب التهذيب. قلت: والمقصود كتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،
والمؤلف وسمه بما صرّح الذهبي في المقدمة: (مقتضب من تهذيب الكمال لشيخنا الحافظ أبي الحجّاج
المزّي..) ١/ ١٨٧.

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ١/ ٤٩٣. رقم: ٢٣٢٦.

(٤) تلخيص المستدرک للذهبي بهامش المستدرک على الصحيحين ١/ ٥٦٨.

(٥) إبراز المعاني من حرز الأمانى ص ٧٣٣. عند شرح البيت:

وَمَا أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ إِلَّا افْتِتَاحُهُ ... مَعَ الْحَتْمِ حِلًّا وَارْتِحَالًا مُوَصَّلًا

(٦) النشر في القراءات العشر ٢/ ٤٤٧.

(٧) ساقط من الأصل.

(٨) لم أقف على مصدر قول العراقي.

(٩) انظر إنحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ٧/ ٦٥. رقم: ٧٣٣٩.

هذا الطريق لا ضعيفاً فقط، لما علمت من كلام النقاد في روايه.

وإن عني مطلقاً، فقد تعقبه ابن الجزري^(١) بمرسل زيد بن أسلم المتقدم الذكر. وقد علمت ما فيه.

✽ قال ابن الجزري: ورواه أيضاً الداني^(٢) من طريق الخطيب بن ناصح عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة، فذكر الحديث. قال ابن الجزري: فثبت أن الحديث ليس مداره على صالح المري^(٣).

أقول: لا ذكراً لراويهِ المذكور عن قتادة هنا في كتب الرجال^(٤) إلا أن يكون المراد: المسيب بن واضح، وهو قريب التصحيف ممّا ذكر، فإذا كان كذلك، فهو ضعيف جداً، ولم يذكروا له رواية عن التابعين، حتى أصغرهم كقتادة هنا، فيكون فيه انقطاع. نعم وصله الحاكم من طريق الليث بن سعد عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة، وجعله شاهداً لحديث صالح؛ لكن قال في تلخيص المستدرک عليه^(٥) ما نصّه: (لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوعٌ على سند الصحيحين، قال: ومقدم الرعيّني، يعني: روايه عن الليث، مُتَكَلِّمٌ

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٤٤٧.

(٢) انظر جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - باب ذكر التكبير في قراءة ابن كثير وذكر الأخبار الواردة عن المكين في ذلك. ٤/٣٩٥.

النشر في القراءات العشر ٢/٤٤٧. (٣)

(٤) في جامع البيان: الخصيب بالصاد وليس الخطيب بالطاء، وهو الخصيب بن ناصح الحارثي من الرواة عن صالح المري، قال أبو زرعة: ما به بأس إن شاء الله. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربّما أخطأ. تهذيب الكمال ٨/٢٥٦. وذكره ابن خلفون في جملة الثقات، وقال: قال محمد بن وضّاح: سألت أحمد بن سعد بن الحكم عن الخصيب بن ناصح روى عنه علي بن معبد؟ قال: الخصيب ثقة. إكمال تهذيب الكمال ٤/١٩١. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ. ص ١٩٣. رقم: ١٧١٧.

(٥) في (س): عقبه.

فيه، والآفة منه^(١). ولهذا قال في الجمع عقب عزّوه للحاكم ما نصّه: وتُعقب^(٢).
ومقدام [كما قال]^(٣)، مُتَكَلِّمٌ فيه، لم يُخْرِجْ له^(٤) واحدٌ من السّنة، وقد قال
فيه النسائي: ليس بثقة.

وحينئذ فلم يصحّ عن اللّيث، ولم يصحّ من مسند أبي هريرة.

قال ابن الجزري: (وذكره صاحبُ الفردوس^(٥)، ولفظه: خيرُ الأعمالِ:
الجِلُّ والرّحْلَةُ، افتتح القرآن وختمه)^(٦).

وأقول: صاحبُ الفردوس هو: أبو منصور الدّيلمّي، وكتابه غيرُ مسندٍ،
مرتبٌ أحاديثه على الحروف. وهذا اللفظ الذي ذكره أورده في الميزان/ من
عند ابن عدي^(٧) في ترجمة بشر بن الحسين، وقال: (قال البخاري: فيه نظر)^(٨).
وهذه العبارة لا يقولها البخاري إلا فيمن يتهمه غالباً^(٩).

(١) تلخيص المستدرک للذهبي بهامش المستدرک ١/ ٥٦٩.

(٢) الجامع الكبير للسيوطي ٢/ ٢٨. رقم: ٣٦٢٢.

(٣) ساقط من الأصل، مثبت من (س).

(٤) في (س): فيه.

(٥) الفردوس بمأثور الخطاب ٢/ ١٧٨. رقم: ٢٨٨٩.

(٦) النشر في القراءات العشر ٤٤٦.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١٠.

(٨) ميزان الاعتدال ١/ ٣١٥.

(٩) هذا قول الذهبي في الميزان عند ترجمة عبد الله بن داود الواسطي، قال: (وقد قال البخاري: فيه نظر،
ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً). ميزان الاعتدال ٤١٦. وقال العراقي أحمد بن عبد الرحيم في شرح
الفيته: (وفلانٌ فيه نظرٌ، وفلانٌ سكتوا عنه - وهاتانِ العبارتانِ يقولُهُما البخاريُّ فيمنُ تركوا حديثه). شرح
التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣٧٧. وانظر الرفع التكميل للكنوني ١٨٣. إلا أنّ الحافظ ابن حجر عند
ذكر أقوال النقاد في أبي بلّج، ومنهم قول البخاري: فيه نظر، قال: (وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً). بذل
الماعون في فضل الطاعون ١١٧.

ثم قال: وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه ليس بمحفوظ. وقال أبو حاتم: يكذب على الزبير بن عدي. ثم ذكر الحديث من هذا الطريق عن الزبير المذكور عن أنس. وزاد الحافظ ابن حجر في اللسان تكذيبه عن أبي داود الطيالسي، وعن الدارقطني: (يروي عن الزبير بواطيل، والزبير/ ثقة، والنسخة موضوعة)^(١).

فبان أن هذا الحديث ضعيفٌ من كلِّ طُرُقِهِ، ولا يُقال: ينجرُّ بكثرتها؛ لأنَّنا نقولُ: القاعدة أن الضعف إذا اشتدَّ لا ينجرُّ. وهذا مقررٌ في كتب المصطلح^(٢).
والله تعالى الموفق لما نَدَبْنَا إليه^(٣) حَمَلَةُ الشريعة وحُفَاطُهَا وجهابذتها،
(وَنُقَادُهَا إِذَا نَقَبُوا)^(٤) عَمَّا لَا يَصِحُّ عن صاحب الشرع، وبيَّنوا فسادها، فصلَّى اللهُ
عليه وعلى آله، وكلِّ من اتَّبع أثره، وأظهر سُنَّتَهُ، (وأدامها، ونصر ملوكها وأمرائها.
آمين آمين آمين)^(٥).

(١) لسان الميزان ٢/ ٢٩٤.

(٢) من ذلك ما قاله ابن الصَّلاح في المقدمة: (... وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه صَعْفٌ يزيلُه ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه ممَّا قد حفظه ولم يَحْتَل فيه ضبطه، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًا، وهذه جملة تفاصيلها تُدرَك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك، فإنه من النفائس العزيرة).
علوم الحديث ٣٤. وقد أُفردت بالتأليف من لدن بعض المعاصرين، مثل: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة. ومناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة للدكتور المرتضى الزين أحمد، نشرته مكتبة الرشد بالرياض.

(٣) في (س): لما من الله حمة.

(٤) ساقط من (س).

(٥) ساقط من (س).

وكتب عبيدُ ربِّه، وأسيرُ ذنبيهِ: إدريس بن محمد بن إدريس
الحُسَيْنِي العِرَاقِي، ثم الفَاسِي، لَيَّنَ اللهُ تَعَالَى قَلْبَهُ القَاسِي، آمِينَ،
أواسط ذي القعدة الحرام عام ١١٨٢، رزقنا الله خيرَه، ووقانا
ضيرَه، بالنبيِّ وآلِه، ومن مشى على منوالِه.

تمَّ بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد كاتبه لغيره ولمن
شاء الله من بعده: عمر بن أحمد الرهوني السريفي يوم الأحد
الرابع من ربيع الهدى عام ١١٩٠.



المصادر والمراجع

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي. تح: إبراهيم عطوة عوض. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلاني. تح: جماعة من الباحثين. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة. ط ١/ ١٩٩٤. لسان الميزان ٩/ ٣٢٤.
- ٣- الائتناس في اختصار سلوة الأنفاس لأحمد بن الصديق الغماري. مصور عن أصل المصنف.
- ٤- الإشراف على من بفاس من مشاهير الأشراف للطالب ابن الحاج السلمي. تحقيق: د جعفر ابن الحاج السلمي. مطبعة الخليج العربي، تطوان. ط ١/ ٢٠٠٤.
- ٥- الإعلام بمن حل مرآكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم. المطبعة الملكية، الرباط. ١٩٧٥.
- ٦- الأعلام لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت. ط ١٠/ ١٩٩٢.
- ٧- إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي. تح جماعة. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة. ط ١/ ٢٠٠١.
- ٨- بَدَلُ الماعون في فضل الطاعون لابن حجر العسقلاني. تح: أحمد عصام عبد القادر الكاتب. دار العاصمة، الرياض.
- ٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي. تح: طارق بن عوض الله بن محمد. مراجعة: د. أحمد معبد عبد الكريم. دار العاصمة، الرياض. ط ١/ ٢٠٠٣.
- ١٠- التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون. دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة. ط ١/ ١٩٩١.
- ١١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر العسقلاني. تح: عاصم عبد الله القريوتي. مكتبة المنار، الأردن. ط ١.
- ١٢- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني. تح: محمد عوامة. دار القلم، دمشق. ط ٣/ ١٩٩١.
- ١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليويسف الميزي. تح: د بشَّار عوَّاد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ١/ ١٩٨٢.
- ١٤- جامع الأحاديث: الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير للسيوطي. جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد. دار الفكر، بيروت.
- ١٥- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني. تح: خالد بن علي بن عبدان الغامدي. رسالة جامعية نوقشت بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، مكة المكرمة.

سنة ١٩٩٥.

- ١٦- جامع الترمذي. تح: إبراهيم عطوة عوض. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط ٢/ ١٩٧٥.
- ١٧- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي. تح: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. مكتبة الرشد، الرياض. ط ١/ ٢٠٠٣.
- ١٨- الجواهر اللؤلؤية في التعريف بواسطة الشعبة العراقية الحسينية لابن فرتوت. مخطوط محفوظ بالخرانة العامة بالرباط. ميكروفيلم: ١٢٠٦.
- ١٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/ ١٩٨٨.
- ٢٠- الدر السني في بعض من بفاس من أهل النسب الحسنى لعبد السلام بن الطيب القادري. الطبعة الحجرية بفاس.
- ٢١- الدر النفيس في من بفاس من بني محمد بن نفيس، وذيله للوليد العراقي. مخطوط محفوظ بالخرانة الوطنية بالرباط ٦/ ٦٢.
- ٢٢- دليل مؤرخ المغرب لعبد السلام بن سودة. دار الفكر، بيروت.
- ٢٣- الرحلة الكبرى لمحمد بن عبد السلام الناصري. مخطوط الخزانة العامة بالرباط. رقم: ٦٩٠٤.
- ٢٤- الرسالة المستخرجة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني. تعليق: صلاح محمد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/ ١٩٩٥.
- ٢٥- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي الكنوني. تح: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط ٣/ ١٤٠٧.
- ٢٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني. الجزء ٢. مكتبة المعارف، الرياض. ط ١/ ١٩٩٥.
- ٢٧- السلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني. مكتبة المعارف، الرياض. ط ١/ ١٩٩٢.
- ٢٨- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: محمد بن جعفر الكتاني. تح: د حمزة الكتاني ومن معه. دار الثقافة، الدار البيضاء. ط ١/ ٢٠٠٤.
- ٢٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. تعليق: عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/ ٢٠٠٣.
- ٣٠- شرح التبصرة والتذكرة للعراقي. تح: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/ ٢٠٠٢.
- ٣١- صحيح مسلم: اعتنى به أبو صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية، الرياض. ط ١/ ١٩٩٨.

- ٣٢- علوم الحديث لابن الصلاح. تح: نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق. ط/ ١٩٨٦.
- ٣٣- عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد للسلطان سليمان العلوي. المطبعة الجديدة بطالعة فاس. ١٣٤٧.
- ٣٤- فتح البصير بالتعريف برجال الجامع الكبير لأبي العلاء إدريس العراقي الفاسي. مخطوط ضمن مجموع محفوظ بالخزانة العامة تحت رقم: ١٣٨٨.
- ٣٥- الفردوس بمأثور الخطاب لشيرويه بن شهر دار الديلمي. تح: بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/ ١٩٨٦.
- ٣٦- الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي. المكتبة العلمية، المدينة المنورة. ١٩٧٧.
- ٣٧- فهارس علماء المغرب للدكتور عبد الله المرابط الترغي. منشورات جامعة عبد الملك السعدي، تطوان. ط ١/ ١٩٩٩.
- ٣٨- فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٣٩- الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان، إنجاز: بدر العمراني ومحمد سعيد الغازي. إشراف ومراجعة: عبد اللطيف الجيلاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. سنة ٢٠٠٨.
- ٤٠- فهرسة شيوخ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي. تح: بدر العمراني. دار ابن حزم، بيروت.
- ٤١- قبس من عطاء المخطوط المغربي لمحمد بن عبد الهادي المنوني. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ١/ ١٩٩٩.
- ٤٢- قيام رمضان لمحمد بن نصر المروزي، اختصار أحمد بن علي المقرئ. تح: د محمد أحمد عاشور وجمال عبد المنعم الكومي. الدار الذهبية، القاهرة.
- ٤٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي. تح: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة. ط ١/ ١٩٩٢.
- ٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدِّي الجرجاني. تح: سهيل زكار. دار الفكر، بيروت. ط ٣/ ١٩٨٨.
- ٤٥- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي. تح: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة، بيروت. ط/ ١٩٩٢.
- ٤٦- كشف الظنون لحاجي خليفة. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٢.

- ٣٢- لسان الميزان لابن حجر. اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت. ط ١/٢٠٠٢.
- ٣٣- المداوي لعلل المناوي. دار الكتبي، مصر. ط ١/١٩٩٦.
- ٣٤- المزايا فيما أحدث من البدع بأمر الزوايا لمحمد بن عبد السلام الناصري. تحقيق: عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١/٢٠٠٣.
- ٣٥- المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری وبذیلہ التلخیص للذهبي. اعتناء: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة، بيروت.
- ٣٦- المعجم الكبير للطبراني. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٣٧- معجم المطبوعات المغربية لإدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني الحسني. مطابع سلا. ١٩٨٨.
- ٣٨- موسوعة أعلام المغرب. تنسيق واعتناء: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٣٩- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تصحيح ومراجعة: علي محمد الضَّبَّاع. المكتبة التجارية، القاهرة. تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٠- نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة للألباني. مطبعة الترقى، دمشق.
- ٤١- نوادير الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ (النسخة المسندة الكاملة) للحكيم الترمذي. تح: توفيق محمود تكلة. دار النوادر، بيروت. ط ١/٢٠١٠.
- ٤٢- البواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر للمناوي. تح: ربيع بن محمد السعودي. مكتبة الرشد، الرياض.



مراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني

waqf.journal@gmail.com



تمت بحمد الله

وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

الحشر: ٧

وَقَفَّيْنَا لِسُنَّةِ الْتَّائِبِينَ

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الشرفية، شارع الملك فهد (الستين)
عمارة أبا الخيل، الدور الثاني رقم ٢٠١

+966544179454

c4sunnah@gmail.com

c4sunah

@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
waqf.journal@gmail.com